A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.11
11 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد أبو الحسن (نائب الرئيس)	(الكويت)
ثم :	السيد غاربا	(نيجيريا)

- خطاب السيد خايمي باز زامورا ، رئيس جمهورية بوليفيا

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64149/A ١٢٨٨ش(٨٩)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد بابوليـاس (اليونـان)

السيد فـان دن بروك (هولنـدا)

السيد العطاس (اندونيسيـا)

السيد توتو (رومـانيـا)

السيد فرنـانديز أوردونيز (اسبـانيـا)

السيد سولانـا (المكسيك)

السيد بو بو (الكاميرون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

خطاب السيد خايمي باز زامورا ، رئيس جمهورية بوليفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة هذا العصر إلى خطاب رئيس جمهورية بوليفيا .

اصطحب السيد خايمي باز زامورا ، رئيس جمهورية بوليفيا ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية بوليفيا ، فخامة السيد خايمي باز زامورا ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس باز زامورا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . وإنني أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم . وأود أيضا أن أشكر الامم المتحدة ، من خلال الامين العام ، على الدور الرائع الذي تضطلع به في النظام الدولي وعلى الدور الرائع الذي يضطلع به الامين العام شخصيا .

لقد كرّستُ قدرا كبيرا من التفكير لكيفية البدء بهذا الحوار مع المجتمع الدولي وللشواغل التي ينبغي لي أن أنقلها إلى الممثلين الحاضرين هنا . ورأيت أن أنسب سبيل هو أن أشاطركم شاغلا عميقا أشعر به ، بوصفي قائدا سياسيا ومواطنا . وأعتقد أن هذا الشاغل لا يشغلني وحدي ، بل هو شاغل عالمي ويهم العالم بأسره . وإنني أشير إلى عقدة القطيعة بين المجتمع والدولة ، التي تثير لدى الناس ، في كل أنحاء العالم تقريبا ، شعورا مستمرا من الريبة والإنكار يقوض ، في رأيي ، أسس أي نظام سياسي سليم ، لا سيما إذا كان نظاما ديمقراطيا .

وخلال هذه الايام القليلة التي أقضيها في نيويورك لاحظت خلال تنقلاتي ، بالسيارة الرسمية للبعثة البوليفية ، أن قلة من الناس في الشوارع تبدي اهتماما ما للسيارات . وبدت أغلبية الناس ترى فيها تعبيرا عن نوع من السلطة . وربما ترى في الامم المتحدة ذاتها تعبيرا عن سلطة ما تتجمع كل عام خلال الجمعية العامة . ولكن

مع كل ذلك فإن جهاز الدولة هو الذي يعاني ، بطريقة أو بأخرى ، من مشكلة ابتعاد الناس عنه ، وهذا يولّد إحساسا باليأس والريبة أو الإنكار . ويبدو أن هناك عالما من المواطنين الذين لا يشعرون بأن السلطات تمثل جزءا من حياتهم اليومية .

هذا هو شاغلي الأول ، ولكن هناك فكرة أخرى ، أراها ضرورية . إنني أعتقد أن مواطني عالمنا يريدون التمكّن من الإيمان بشيء هام يتجاوز الحدود . ولهذا السبب يطالبوننا بأن نكون صادقين - صادقين في جميع الأوقات وتجاه أية مشكلة . وقد تكون الحقيقة ترياقا للريبة . وقد تعطي مواطنينا الإيمان بمجتمعاتهم وحكوماتهم ودولهم وأملا فيها . لهذا السبب أعتقد اليوم أن كلمات الإنجيل لها أهمية أكبر من أي وقت مضى - الكلمات التي تقول لنا الحقيقة - والحقيقة وحدها - هي التي ستجعلنا أحرارا . فليس هناك حرية دون حقيقة . ومن المستحيل تصور حقيقة لا تعبّر عن نفسها في أي نظام حر . لهذا السبب أود ، علانية وبصراحة ، أن أعلمكم بحقيقتنا - حقيقة رئيس جمهورية بوليفيا ، حقيقة جميع البوليفيين . ولكنها في المقام الأول حقيقة عميقة ترتبط بجذور هويتنا الوطنية .

إنني من بلد يقع في وسط قارة أمريكا الجنوبية ، حيث تلتقي جميع الملامح الجغرافية لأمريكا الجنوبية . ومن الصعب علينا نحن البوليفيين أن نعرف ما إذا كانت أمريكا الجنوبية تبدأ في بوليفيا أو أن أمريكا الجنوبية تنتهي في تلك العقدة الجغرافية التي تسمى بوليفيا ، وما إذا كان بلدنا يمثل نقطة البدء أو نهاية القارة .

أود أن أتكلم اليوم عن ثقافات شعبنا . وأتكلم باسم ثقافات عريقة ، مثل حضارة تياهوانكو . إن العلم لم يتمكن حتى اليوم من اكتشاف أصولها . فأصولها لا يمكن قياسها من الناحية الزمنية . فمثل الكواكب ، إنها كحضارة لا عمر لها ، بعاصمتها المتفردة على أعلى هضاب قارتنا . وبالإضافة إليها هناك ثقافات منطقة الأمازون ، وثقافات سهول تشيكيتانا التي تمتد صوب حدود البرازيل وباراغواي ، حيث أقامت البعثات التبشيرية اليسوعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

أود أن أتكلم عن بوليفيا التي كانت في القرن الثامن عشر ، بقيادة زعماء مثل توباكاتاري ، مع أول من هبوا في وجه ما كان حينئذ استعمارا في أرضنا ؛ وعن بوليفيا التي شاركت بدورها في القرن التاسع عشر في بدايات حركة استقلال أمريكا اللاتينية . وأود أن أتكلم عن بوليفيا في القرن العشرين ، بوليفيا القرن العشرين التي خاضت في الخمسينات ثورة وطنية فريدة تجسّدت في مناقشات رئيسية هنا في الجمعية العامة ، هنا في الأمم المتحدة - ثورة وطنية أرست الأسس لما تم بعد ذلك في مؤتمر باندونغ ، حيث اجتمع زعماء افريقيا وآسيا في خضم الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار .

كما أود أن أتكلم عن بوليفيا اليوم - بوليفيا التي نجحت بجهد فريد خلال السنوات الماضية في الإطاحة بويلات عدم الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياسة تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي التي أصبحت بالفعل عملية تجري دراستها وتحظى بالإعجاب في أنحاء العالم . وأود من على هذه المنصة أن أشيد بالفلاحين وبالعمال ، بالمزارعين وبالرجال والنساء من الطبقة الوسطى في بلادي ، بالمتواضعين وبالمحرومين ، وبأفقر فقراء شعبنا ، لأنهم هم الذين تحملوا الثمن الباهظ لعملية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي .

إنني أتساءل كم من البشر ماتوا خلال هذا العمل العنيف . وأتساءل ما إذا كانت الحرب الأهلية التي نكب بها عدد من بلدان أمريكا اللاتينية تودي بحياة عدد من الأطفال أكبر من عدد من ماتوا بسبب العنف الحاصل في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، كتلك التي حدثت في بلادي .

هناك مشكلة أخرى تواجه الديمقراطية المعاصرة ، وخاصة في أشد البلدان فقرا : هل يتمشى الاستقرار الاقتصادي والمالي مع الديمقراطية ؟ هذا هو التحدي الماثل أمام الأمم المتحدة بكاملها ، لأن ديمقراطياتنا ، في إطار التضخم المفرط ، والأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي ، أصبحت عاجزة - عاجزة اقتصاديا وماليا . وهذه مسألة أخرى يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليتها .

ولكن بالإضافة إلى الانخراط في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، قام بلدنا بتعزيز ديمقراطيته ، في أمريكا اللاتينية التي تعيش حالة اضطراب والتي تحاول التوجه صوب الديمقراطية عن طريق الانتقال . وبوسعي أن أقول ذلك بكل فخر أمام شعوب العالم : إن في بوليفيا اليوم ديمقراطية قوية . لقد اضطلعنا بهذه العملية بأسلوب خاص بنا وبقوانين خاصة بنا . ولقد نجحنا نتيجة لتلاقي أدمغة البوليفيين ، والاتفاق الوطني بين الأغلبية الساحقة من البوليفيين والذي أدى إلى قيام حكومة الوحدة الوطنية التي أمكن فيها للمنظمات السياسية والسياسيين الذين تقاتلوا طوال ٢٠ عاما تقريبا من الالتقاء معا .

لا يمكن فهم هذا إلا في ضوء الاعتراف بأن مرحلة من الحياة السياسية الوطنية البوليفية قد انتهت - أي ، الحالة التي أعقبت فترة الثلاثينات ، والأزمة العالمية وحرب تشاكو . وهناك اليوم تغير في السياسة الوطنية البوليفية : توجد دورة جديدة ، محاولة لتحقيق توافق الآراء والاتفاق والوئام ، وهي أسس السياسة الديمقراطية في بوليفيا ، بدلا عن الصراع والمواجهة . هذا ما بدأنا بتسميته ثورة الديمقراطية في بوليفيا ، ثورة تحدث في جميع أنحاء العالم ، حيث لم يعد من الممكن أن يكون هناك أحزاب واحدة أو أحزاب متسلطة أو عناصر للهيمنة في الحياة السياسية الوطنية ، وكل فرد في هذه الثورة الديمقراطية ملتزم بالمشاركة وبالعمل المشترك .

وعندما توصلنا إلى هذا الحل في بوليفيا ، كان إخوتنا وأخواتنا من البولنديين يجدون حلا آخر . وقبل ذلك شهدنا النموذج الفرنسي من القوى المتعارضة عقائديا وتاريخيا وهي تتشاطر السلطة في إطار نظام ديمقراطي .

ولكن بالإضافة إلى عملية الاستقرار الاقتصادي والمالي التي تحققت بفضل تضحيات عديدة وفي قارة - وأؤكد على هذا - كانت فيها الديمقراطية في العقود الأخيرة استثناء ، تم اليوم في بوليفيا تعزيز الاستقرار السياسي . وأجد من واجبي أن أعترف بأن هذا نتيجة جهود مجتمعنا الوطني بأكمله وجهود مؤسساته ؛ وبأن القوات المسلحة البوليفية ، التي اعتبرها المجتمع الدولي مصدرا لعدم الاستقرار المستمر في بلدنا ، قد أصبحت اليوم ، جنبا إلى جنب مع كل العناصر الأخرى في بوليفيا ، مؤسسة تمثل أساسا حقيقيا وراسخا للديمقراطية البوليفية المعاصرة .

وفضلا عن ذلك ، نجح بلدنا المتواضع بجهده الخاص في حل مشكلة نوقشت هنا في عديد من المناسبات وتجرى مناقشتها في هذه الدورة أيضا ، وهي مشكلة الدين الخارجي . في السنتين الماضيتين تمكن بلدنا ، في خضم أزمة اقتصادية وعملية تحول ديمقراطي ، من احترام التزاماته وتسديد حوالي ٣٠ في المائة من مديونيته الخارجية . وهي ديون علينا للنظام المصرفي الدولي قيمتها ٣٠٠ مليون دولار وديون أخرى على الصعيد الثنائي . كان ذلك ممكنا بفضل قوة إرادة أبناء بوليفيا وحكومتهم ، وكذلك بفضل التعاون الدولي الذي مكننا من إعادة التفاوض مع المصارف الدولية حول شروط أكثر ملاءمة لبلدنا . وكان ممكنا أيضا بفضل الصدف السعيدة التي أتت في بوليفيا والأرجنتين في الأسابيع الأخيرة بحكومتين تؤمنان بأمريكا اللاتينية وبروح أمريكا اللاتينية ، وتطبقان في ديونهما الثنائية مبدأ تطالبان البلدان الصناعية الغنية بتطبيقه منذ سنوات عديدة . وهو مبدأ أساسي مفاده أن هناك بعض الديون من المتعذر من الناحية الغنية تسديدها ، وأنه للتوصل إلى الحل لا بد من توفر الإرادة السياسية والقرارات السياسية .

وقد اتخذ رئيس جمهورية الأرجنتين - السيد منعم ورئيس جمهورية بوليفيا قرارا ثنائيا بإلغاء الديون التي تراكمت عبر السنوات الماضية بين البلدين . وأعتقد أن هذه السابقة التي درستها بوليفيا العصرية والأرجنتين العصرية يمكن ربطها بجهود أخرى تبذل في بعض الاتجاهات لحسم المشكلة التي بلغت هذا الحجم الهائل .

وهذا ما يجعلني أقف اليوم أمام الجمعية العامة فخورا بشعبي وببلدي الذي تسير ثقافته العريقة ومنجزاته العصرية في خط واحد مستمر لا ينقطع يحمية الشعب ذاته ، ذلك الشعب الذي عقد العزم على ضمان مستقبله بطريقته السيادية الخاصة .

أود ، بكل تواضع وفخر ، أن أعيد صياغة كلمات استخدمتُها في حملتي الانتخابية ، وأن أقول للمجتمع الدولي : "ها نحن نقف أمامكم الآن بكل ما فعلناه" . ما الذي يمكن أن تطلبوه أكثر من ذلك ؟ ما الذي يمكنكم أن تقولوه ؟ نقف أمامكم مسلحين بإرادتنا ، عازمين على العمل مع المجتمع الدولي لحسم المشاكل الأساسية في عالمنا المعاصر .

أود في الوقت ذاته أن أقول لهذه الجمعية إننا نمثل صوت جيل جديد ظهر في بلدنا ، وهذه ليست ظاهرة بوليفية فحسب ، بل إنها ظاهرة أمريكية لاتينية على مستوى القارة بأكملها . على مدى العقدين الماضيين من حياة أمريكا اللاتينية تشكّل جيل سياسي جديد - جيل تدرب في مدرسة الكفاح من أجل الديمقراطية . نحن الجيل الذي أوجد الصدام مع الدكتاتوريات من أجل إقامة الديمقراطيات في قارتنا . وهذا الجيل قد يبدو صغير السن ، ولكنه جيل خبير تسمه ندوب الكفاح ضد الدكتاتوريات ، ويذكر أرواح الشهداء الذين دفعوا ثمن تحقيق الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، جيل يعرف أن ذلك الكفاح كفاح من أجل شعب أمريكا اللاتينية والشعب البوليفي ، وبالتالي يفهم أننا لا يسعنا أن نقبل أية ديمقراطية لا تضع نفسها في خدمة جميع سكان أمريكا اللاتينية بما فيهم أكثرهم حاجة .

إلا أنني أود أن أقول لأعضاء الجمعية العامة إن بوليفيا هذه التي حققت تلك الإنجازات في السنوات الماضية ، بلد مثل جميع بلدان العالم الثالث الأخرى ، مثل جميع البلدان النامية الأخرى ، لم تحسم بعد المشاكل الهيكلية الأساسية . فما زال بلدي يعاني من بطالة مزمنة تزداد حدة بسبب إجراءات التكيف الاقتصادي والمالي التي اضطررنا إلى اتخاذها . وما زالت سوق بلدي صغيرة وقطاعه الانتاجي صغيرا ، ومازال على هامش الاقتصاد العالمي ، بل على هامش الهامش - إن جاز القول . ومازال بلدي يعاني من الفقر المدقع - بل ربما كان أفظع صورة للفقر في قارتنا .

وإلى جانب تلك المشاكل الهيكلية التي تمثل تحديات يتعين على البوليفيين مواجهتها مدعومين بالتعاون الدولي ، مازلنا نعاني - بالرغم من إنجازاتنا الحالية - من مشكلة هيكلية خطيرة هي عدم إمكانية وصولنا إلى البحر . فنحن بلد جبلي مغلق يقع في قلب قارة أمريكا الجنوبية . لا أريد أن أخوض في تفاصيل مشكلة عمرها أكثر من مائة عام ، ولكنني أريد أن أؤكد هنا أمام المجتمع الدولي أن مطالبتنا بمنفذ على البحر في نطاق سيادتنا مطلب لن تحيد عنه بوليفيا .

على مدى تاريخ بوليفيا الطويل فقدنا أرضا في منطقة الامزون ، ولكن هذا لا يعني أننا لسنا من منطقة الامزون . وفقدنا أرضا في منطقة ريو دي لا بلاتا ، ولكن هذا لا يعني أننا لم نعد بلدا من منطقة ريو دي لا بلاتا . ولكن عندما فقدنا أرضا على المحيط الهادئ لم نعد بعدها بلدا ساحليا . وبعبارة أخرى فإننا لم نفقد أرضا فحسب بل فقدنا أيضا المزايا التي يتمتع بها أي بلد له منفذ على البحر ، تلك المزايا التي بدأنا بها وجودنا المستقل . وهذا هو أساس عدالة مطالبنا بمنفذ على البحر .

إن كان جيل الماضي قد ورطنا في حرب ظالمة تسببت في هذه المشكلة ، فإننا نحن الجيل الجديد نؤكد على أننا - في نهاية القرن العشرين - لا يمكننا أن نستمر في مواجهة مشكلة بوليفيا البحرية ومطالب بوليفيا بعقلية القرن التاسع عشر المنهكة والضيقة . لا بد أن نبدأ في معالجتها بعقلية جديدة ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين . هذا هو السياق الذي يجب أن نجد فيه الحل ، مع الروح الجديدة والآمال المتجددة بحلول القرن الجديد .

أتقدم بطلبي هنا في الامم المتحدة ، لأنه في هذا المحفل الدولي بالذات ، اعترف بأن عدم قدرة البلدان المتخلفة على الوصول إلى البحر هو أحد أسباب فقرها وتخلفها . وأعترف بذلك في هذه المنظمة العالمية .

ولكن بالإضافة إلى هذا وفوق هذا ، أود أن أتوجه إلى مواطنيّ من بوليفيا ، ومواطنيّ من أمريكا اللاتينية ، من شيلي ومن بيرو ، وأقول لهم إنه ينبغي لنا أن نواجه هذا التحدي باسم شعوبنا وحكوماتنا ، وأن نجد الحل الذي سيفتح آفاقا جديدة لنا جميعا ، وإمكانيات جديدة وازدهارا جديدا لنبني معا .

أود أن أتكلم عن بعض المشاكل الأخرى التي تواجه بلدي ، وغير بلدي ، لأننا نتشاطرها مع المجتمع الدولي بأسره . وهذه المشاكل هي : الاتجار غير المشروع بالمخدّرات والتدهور المتتالي في البيئة العالمية ، والفقر المدقع .

فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدّرات ، ندرك جميعا أن هذه مشكلة قديمة ، ولكن ينبغي لنا أن نرحب باكتساب المجتمع الدولي إدراكا جديدا لأهمية المشكلة ، وبأنه كجزء أساسي من ذلك الإدراك الجديد ، أصبح من المفهوم تماما أن هذه ليست مشكلة بلد واحد بمفرده أو عدد قليل من البلدان ، وإنما مشكلة عالمية ، تهم المجتمع الدولي بأسره . وينبغي لنا أيضا أن نرحب بكون المجتمع الدولي ، وقد تفهم هذا ، ضمّن مفهوم المسؤولية المشتركة في نهجه لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات . وهذا في حدّ ذاته إنجاز كبير : إنه إنجاز كبير أن يتفهم المواطن الأمريكي العادي ، الذي قد يكون معانيا بالفعل نتائج إدمان المخدّرات في أسرته ، أنه في مكان آخر في العالم ، في بوليفيا ، يوجد فلاحون يواجهون مشكلة على نفس المستوى من الحدّة من وجهة النظر الإنسانية والأخلاقية ، من الوجهة المتعلقة بأرواحهم ومستوى معيشتهم . ومن الأهمية أيضا أن يكون على المواطن البوليفي في الريف أن يتفهم أنه مع أن لديه مشاكل تتعلق بوجوده فيما يتصل بتجارة المخدّرات ، هناك أناس آخرون في الولايات المتحدة وفي أجزاء أخرى من العالم ، تعدّ هذه أيضا بالنسبة لهم مشكلة ، مشكلة حياة أو موت . وإنني أعتقد أن هذا إنجاز دولي ينبغي لنا أن نرحب به جميعا . واتفاقية فيينا دليل على هذا الإنجاز ، وأخيرا شهدنا في الولايات المتحدة ، عن طريق خطة الرئيس بوش ، دليلا آخر على الاهتمام بهذه المشكلة ، ونهجا جديدا يتفق تماما مع إدراك المجتمع الدولي المتزايد بالمشكلة . وإننا ،

بطبيعة الحال ، نرحب بهذه الخطة ، لكننا نشاطر الرأي السائد هنا بأن الموارد المخصصة لتنفيذ الخطة ربما لا تتناسب والإدراك الجديد الذي تعبِّر عنه الخطة .

إنني أعلم أن المجتمع الدولي يريد أن يتعرف على رأي بوليفيا في هذا - وقد قلت في مقدمة بياني إن البوليفيين سيقولون الحقيقة ، سيقولون الحقيقة لهذا المحفل . ولذلك فإن من المهم أن أذكر أنه فيما يتعلق بهذه المشكلة نحن على اقتناع بأنه يجب على كلٍّ منا أن يخبر الآخر بالحقيقة صراحة ومرة واحدة . وسيكون من السيئ للغاية بالنسبة لنا أن نتعامل بعبارات فارغة المضمون . ولكن سيكون من الأسوأ أن يحاول كل بلد من بلداننا تناول المشكلة على أساس من السياسة أو الاحتياجات السياسية الداخلية أو أنواع أخرى من المصالح .

يجب أن نكون مخلصين ، ويجب أن يخبر كل منا الآخر بالحقيقة ، وأول حقيقة أود أن أخبر المجتمع الدولي بها : أنني أتساءل عما إذا كنا نشن حقيقة حربا ضد الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات . أتساءل عما إذا كنا فعلا في حالة حرب ، لأن الحالة تبدو في بعض الأحيان غير ذلك . وسيكون أسوأ شيء أفعله هو إشراك بلدي في حرب ليست هي الحرب التي ينبغي لنا أن نخوضها ، أو التي نخوضها كمسألة شكلية أو لحاجة من الحاجات . لذلك فليكن كل منا أمينا مع الآخر في هذا المجتمع الدولي بشأن هذه المشكلة ؛ ولنحاول تناول المشكلة بالشكل المناسب ، لأننا إذا كنا نشن بالفعل حربا فذلك لأننا نريد أن نكسب تلك الحرب - وهذا بالفعل هو الهدف من دخول الحرب .

بعد أن درست خطة الرئيس بوش ، أعتقد أنه يجب علينا أن نرسي تحليلنا على الاختلافات التي بين البلدان والمناطق والقطاعات المستهلكة من ناحية ، والبلدان والمناطق والقطاعات التي تبيع خدماتها أو تعمل كوسيط أو قناة لبيع المخدِّرات من جهة أخرى ، وينبغي أن نفرق بين كليهما وبين البلدان التي تنتج المواد الخام : وإذا لم نضع هذه التفرقة الواضحة ، لن نرى الحرب في أبعادها الحقيقية والمناسبة وسنخاطر بجعل الأشياء أكثر تعقيدا مما هي عليه اليوم .

إن تفكير الشعب البوليفي هو أن مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات مشابهة لمشكلة الديون الخارجية في العديد من الجوانب . إنها وبال ، تماما كما أن الديون الخارجية وبال . ومع هذا ففي الاتجار غير المشروع بالمخدّرات ، كما هو الحال في مسألة الديون الخارجية ، هناك مسائل مشتركة تهم المجتمع الدولي بأسره وتعد جزءا من استراتيجية مشتركة نحن في حاجة إلي الاضطلاع بها معا . ولكي نستخدم هذا التناظر مرة أخرى نجد أن لكل بلد مشاكله المحددة الخاصة به كما أن الاتجار غير المشروع بالمخدّرات يتخذ أشكالا محددة في بلدان مختلفة . وهذا هو السبب في أننا نقول إننا بحاجة إلى النظر في الحالة بشكل عام ، ولكن في نفس الوقت نحن بحاجة إلى النظر في الحالات الخاصة ، إلى الطريقة المحددة التي تطرح فيها المشكلة نفسها في كل بلد .

ومن ثم يجب أن نقول إن الحاجة الاساسية بالنسبة للبلدان المستهلكة هي سياسة للمنع . وسياسة المنع ليست الخطوة الوحيدة التي ينبغي اتخاذها ولكن المنع اساسي . أما بالنسبة للبلدان التي تقوم بدور الوساطة أو التسويق والبلدان التي تنقل المخدرات عن طريقها فإن المطلب الاساسي هو الحظر والتحريم . وأما في البلدان الفقيرة والمتخلفة التي تنتج المواد الخام - مثل أوراق شجرة الكوكا في بوليفيا - فإن المطلب الاساسي هو ضرورة وجود بدائل إنمائية غير محصول الكوكا .

وبناء على ذلك ففيما يتعلق بالبلدان المستهلكة هناك المنع وفيما يتعلق بالبلدان الوسيطة هناك الحظر ، أما فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة فيجب استئصال عملية إنتاج المواد الخام عن طريق إيجاد بدائل للتنمية في شكل محاصيل أخرى . ويجب إيجاد أسواق لهذه المحاصيل . أي نوع من الرؤساء يمكن أن أكون إذا قلت للفلاحين البوليفيين إنه من الضروري أن يغيّروا محاصيلهم التي توفر لهم منافع معينة ، بمحاصيل أخرى توفر لهم منافع أقل وربما لا يجدون لها أسواقا دولية جديدة بسبب عدم الرغبة في فتح أبواب الاسواق الجديدة لتلك المحاصيل البديلة ؟

أعتقد أن من الضروري أن نكون واضحين في هذه النقطة إذا أردنا أن نتناول هذه المشكلة بجدية ، وهذا هو ما أُطلق عليه اسم الحرب الحقيقية التي يجب أن نخوضها معا .

لقد تكلمت مع عدد من رؤساء الدول والقادة هنا ، وتكلمت مع الرئيس بوش وكان كلامي معه لطيفا جدا ولّد قدراً كبيراً من الاحترام المتبادل فيما بيننا . وذكرت له أثناء تلك المحادثات أنه فيما يتعلق ببلدي فإن الاستثمار في بوليفيا كان أفضل طريق للكفاح ضد الاتجار بالمخدرات ، لأن الاتجار بالمخدرات لا يمكن فصله عن البطالة أو عن الأزمة الاقتصادية ، كما أن الاتجار بالمخدرات يتصل بالفقر المدقع الذي تعاني منه بلادي . لذلك من الخطأ أن نعتقد أن ما نحتاج الى القيام به في بوليفيا هو منع الانتاج ، وسيكون من الخطأ أيضا أن نعتقد أن مشكلة المخدرات في الولايات المتحدة يمكن حلها عن طريق استبدال المحاصيل أو البدء في إيجاد محاصيل بديلة . ينبغي أن نضع الامور في سياقها السليم .

ومن حسن حظي أنني تمكنت في محادثاتي مع رئيس الولايات المتحدة وغيره من الرؤساء في هذا البلد ، بالاضافة الى ممثلي بلدان أخرى ، أن أقدم مفهوما واضحا هو أنه يجب علينا أن نواجه المشكلة معا في هذا السياق .

أود أيضا أن أذكر هنا أمام المجتمع الدولي أن بوليفيا على استعداد لتعبئة ارادتها الوطنية الكاملة وأن تلزم نفسها بحرب لا هوادة فيها ضد الاتجار بالمخدرات . ونحن على استعداد للقيام بذلك على أساس واقعنا الوطني . نحن على استعداد للقيام بذلك مع المجتمع الدولي بأكمله . وعلى أساس مفهومنا الخاص ، نطالب كل شعب بأن يتخذ مبادرته الخاصة داخل بلده لأن هذا المسعى لا يمكن لأحد أن يحققه على انفراد . ويجب على كل شعب أن يتناول المشكلة مباشرة .

وتتعهد بوليفيا بالقيام بقسطها على أرضها ، وأن تقود الكفاح داخل أراضيها ، ونطلب من المجتمع الدولي أن يتعاون معنا حتى نمضي قدماً في هذا الصراع ، ونأمل أن يقيِّم المجتمع الدولي مساعي البوليفيين في ضوء نتائج هذا الصراع في وطننا .

إن البوليفيين على استعداد لتحمل مسؤوليتهم في ذلك الصراع وعلى أرضهم . ونأمل أن نحصل على التعاون الدولي في الصراع ضد المخدرات ومن أجل التنمية لأن بلدنا تنقصه الموارد وتنقصه الوسائل السوقية وتنقصه البنية الاساسية . ونحن نوافق على أن يحكم علينا المجتمع الدولي على ضوء النتائج التي سيتوصل إليها شعبنا في هذا الصراع .

إننا عازمون على تعزيز الوعي الوطني فيما يتعلق بهذا الصراع ونتعهد ، كبلد ، أن نعمل مع المجتمع الدولي لمكافحة الخطر الآخر المتمثل في تدهور البيئة .

ومن حسن الطالع أن بوليفيا لا تزال إحدى المناطق القليلة المصانة ايكولوجيا في هذا الكوكب . وعندما أرسل لي الرئيس منعم رسالة ودية وهو يطير فوق أراضي بوليفيا في الساعة الواحدة صباحا منذ ثلاثة أيام ، قلت له إنني أرحب به في المجال الجوي لبلدي وإنني أشعر بالسعادة لأنه يطير في أصفى مكان في سماء أمريكا ،

ولم أكن مبالغا فيما قلته ، فكلماتي كانت تؤكد حقيقة بيئية وطائرته كانت تطير في أقل المناطق تلوثا في سماء القارة .

إننا على استعداد للدخول في هذا الصراع أيضا باعتبارنا بلدا من بلدان منطقة الامازون . وفي هذه الايام يقال الكثير عن الامازون . وربما لا يعلم الاعضاء شيئا فيما يتعلق بهذه الاراضي . فبوليفيا أكثر بلدان أمريكا الوسطى ارتباطا بالامازون لأن ٧٠ في المائة من أراضي بوليفيا تقع في حوض الامازون . ولقد تكلمنا مع الرئيس سارني بشأن تعزيز سياسة بيئية سليمة في اقليم الامازون الذي نشترك فيه . ونود أن نعمل سويا مع البلدان الاخرى المعنية . ولا ينبغي منعنا من فتح جبهات اقتصادية إنتاجية جديدة لسكان تلك الاراضي بالتذرع بمفاهيم بيئية غير سليمة . نود أن نتوصل الى نقطة توازن بين حاجة شعبنا الى التنمية وحاجة شعبنا والجنس البشري كله الى عدم الاضرار بالطبيعة . وفي هذا الصدد فنحن على استعداد في سياق العملية الإنمائية التي نمرُّ بها ألاَّ نكرِّر الاعمال التي قامت بها البلدان المتقدمة النمو أثناء عملياتها الإنمائية ، والتي أضرت بالبيئة . هذا تحد للجنس البشري ينبغي أن يواجهه أيضا .

وتتصل مشكلتا تهريب المخدرات والبيئة بمشكلة أخرى هي مشكلة الفقر المدقع . وإنني أطلق عليها اسم الكوارث الثلاث : تهريب المخدرات ، والفقر المدقع والازمة الاقتصادية والمالية ، بما فيها الدين الخارجي ، والكارثة الاخيرة هي أشد الكوارث التي تواجه البلدان الفقيرة مثل بلدنا . هذه هي الكوارث التي تواجه البلدان الفقيرة مثل بلدنا .

وبالنسبة لشعبنا ، فإنها تمثل الفرسان الثلاثة لسفر الرؤيا ، وبالتالي لايمكننا ، في كفاحنا أن نفصل بينها . ينبغي لنا ، لكي نكافح الاتجار بالمخدرات ، أن نكافح الفقر وأن نحافظ على البيئة . فإنتاج الكوكايين جزء من التدمير المنظم للبيئة في البلدان المنتجة له . ولمكافحة الاضرار اللاحقة بالبيئة نحتاج إلى مكافحة كل من الاتجار بالمخدرات والفقر المدقع . ولكي نكافح الفقر المدقع ينبغي أن نكافح الاتجار بالمخدرات والضرر اللاحق بالبيئة . وكما قلتُ ، هذا ثالوث مؤلف من أجزاء لا يمكن الفصل بينها ، وأي شخص لا يفهم هذا لا يخوض الحرب الصحيحة ، وأنا على يقين أن المجتمع الدولي سيتفهم أننا ينبغي أن لا نخوض حربا خاطئة .

إننا على استعداد لمواجهة المخاطر ؛ وعلى استعداد لتحمل مسؤولياتنا ، وعلى استعداد لتشاطر كل ذلك مع المجتمع الدولي . ولكن فوق كل ما قلته ، أود أن أقول لهذه الجمعية العامة أن بوليفيا ، بحكومة الوحدة الوطنية التي تحكمها الآن ، وعملية الوفاق الوطني تتوخى اهدافا محددة . اننا نريد أن نحافظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي حققناه بتضحيات كبرى . وقبل نهاية هذا العام سيصل المعدل الأقصى للتضخم إلى ١٢ في المائة . والواقع ان هذا يعد انجازا حقيقيا في أمريكا اللاتينية . ان هذا الاستقرار الاقتصادي والمالي إنجاز لصالح شعبنا ، وبكل تأكيد لا يسعنا ان ندعه يذهب سدى . اننا نود أن نستخدمه أساسا للتنمية لأن الاستقرار دون نمو اقتصادي استقرار هش لا يستند إلى دعامة قوية . فالاستقرار دون الحركة استقرار المقابر . هناك استقرار في المقابر أيضا لكنه استقرار الموت . إننا نريد استقرار الحياة وهو استقرار النمو . اننا نريد الاستقرار القائم على سياسة راسخة من التنمية الاجتماعية .

إن شعوبنا لم تعد تطيق الفقر . انها تحتاج إلى فرص العمالة . انها تحتاج إلى العمل . وفي كثير من الاحيان عندما تصل مساعدات التعاون الدولي - على سبيل المثال في شكل أغذية - أسمع العمال البوليفيين يقولون : "شكرا جزيلا على الأغذية ، ولكننا نرجوكم أن تمدوا لنا يد التعاون بإعطائنا الأدوات لأننا نود أن نعمل حتى

ننتج أغذيتنا بأنفسنا . ساعدونا بالاستثمار . إننا نريد العمل . إننا نريد أن ننتج لتحقيق تنميتنا الوطنية ." إن ما نحتاج إليه هو الاستقرار لصالح النمو والتنمية والصحة والتعليم وجيل من العمالة . والواقع أن البطالة سرطان في بلدي . فأكثر من ٣٠ في المائة من سكان بوليفيا عاطلون عن العمل . والاقتصاد غير الرسمي في بلدي أكبر من اقتصاده الرسمي . فيقال عن بعض العمال ، تأدبا ، أنهم قد أعيد توزيعهم لكنهم في واقع الأمر قد طردوا من أماكن عملهم وانضموا إلى قوة العمل غير الرسمية التي لا تبعد عن البطالة إلا بمقدار خطوة واحدة . ومن هنا فإننا نريد الاستقرار الذي يحقق الانتاج . اننا نريد الاستقرار الذي يمكّن بوليفيا من استعادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية . وكما قلتُ إننا نقف الآن على الخط الفاصل .

إننا نريد أن ننجز كل هذا بروح من الوفاق مع المجتمع الدولي . إننا نحتاج إلى المساعدة ، لكننا نريد مساعدة بكرامة وعزة . نريد مساعدة حقيقية وليس مساعدة تجلب علينا مشاكل من نوع آخر . نريد أن نعمل مع البلدان الأخرى بروح من التعاون الدولي ، وفي داخل بلدنا نريد أن نعمل مع شتى قطاعات المجتمع وشتى الاقاليم . نود أن نعمل في وحدة وبروح التوافق الوطني لأننا نعرف اننا لا يمكننا أن ننجح وطنيا ودوليا إلا عن طريق التفاهم والحوار والتوافق .

تكلمتُ باسهاب عن بلدي ومشاكله ، لكنني أشرت أيضا ، بشكل أو بآخر إلى مشاكل العديد من البلدان الأخرى في المجتمع الدولي . وأرجو أن يفيد الآخرون من الملخص الذي قدمته تماما كما تحاول بوليفيا أن تستفيد من تجارب الآخرين .

أود أن أشير باختصار شديد إلى بعض المشاكل الدولية التي ينبغي الاستماع إلى رأي بوليفيا فيها . فبوصفنا أمريكيين لاتينيين نعتقد أنه لا بد من ايجاد حل أمريكي لاتيني لمشاكل أمريكا الوسطى ، ونعتقد أن ذلك الحل ينبغي أن يستند إلى حل مشكلة الديمقراطية . ففي التحليل الأخير ان ما يتعرض للخطر في أمريكا الوسطى هو مسألة الديمقراطية . فلنتح لكل بلد إمكانية أن يكون المدافع الرئيسي عن ديمقراطيته ما دامت ديمقراطية حقيقية يمكن أن تتعايش مع الآخرين . وأعتقد أن بلدان

أمريكا الوسطى تتحمل مسؤولية خاصة لانها تدرك أكثر من غيرها مشاكل تلك المنطقة دون الاقليمية .

نحن البوليفيين ، باعتبارنا من الامريكيين اللاتينيين ، لا بد أن نؤكد من جديد أن جزر مالفيناس أمريكية لاتينية ، وأنها تنتمي إلى الارجنتين ، ولكن ينبغي على الارجنتين والمملكة المتحدة أن تجدا الحل في شكل اتفاق دولي . ونرجو باخلاص أن يكون هناك حوار مثمر بين هذين البلدين اللذين تربطهما ببوليفيا روابط من الصداقة العريقة .

وفي المجال الدولي ، هناك أمر آخر ذو أهمية كبيرة لبوليفيا . إننا نريد إيجاد حل سليم لمشكلة الشرق الاوسط . إننا نريد حلا عادلا يحترم حقوق جميع شعوب الشرق الاوسط . ولا يمكن أن ينجح أي حل إذا كان مجحفا بأي طرف ، لأن مثل هذا الحل لن يحترم حقوق جميع الاطراف التي تتعايش في المنطقة .

لهذا أرحب بجهود الامم المتحدة في ذلك المجال . وآمل بانعقاد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة الذي لا يستبعد منه أي من الاطراف أو ممثليهم الحقيقيين ، لئلا نتناول المشكلة دون تصميم حقيقي لحلها .

لقد تغير الكثير في عالم اليوم ؛ وتلك التغيرات هي النذير بتغيرات أخرى في المستقبل . ان عالمنا يقترب من الانفتاح ، والتفاهم والتعاون . ونأمل أن يجدنا القرن القادم ، الذي سيحل بيننا بعد بضع سنوات ، نشاطر ايديولوجية واحدة : ايديولوجية الحضارة العالمية والثقافة العالمية التي يرتبط من خلالها واحدنا بالآخر . هذا الامر متروك لنا .

لقد بدأنا نرى بعض تباشير عالم المستقبل ذاك ، المستقبل الذي يمكن أن ننظر منه إلى الوراء إلى القرن العشرين ومشاكله بالطريقة نفسها التي ننظر بها اليوم إلى مشاكل القرن الثامن عشر في كتب التاريخ ، وبالطريقة نفسها التي ننظر بها إلى المشاكل التي ناقشها واضعو الموسوعات في ذلك العصر .

لقد غدت التكنولوجيا أيديولوجية العالم الحديث ، لأن التكنولوجيا تقربنا جميعا بعضنا من بعض . وطريقة عملها تتجاوز الايديولوجيات التي ورثناها من قرون ماضية . سوف تكون التكنولوجيا والثقافة ايديولوجية القرن الحادي والعشرين . ما هو الخلاف الايديولوجي بين رائد فضاء أمريكي ونظيره السوفياتي ؛ انهما يشتركان في الايديولوجية نفسها : التكنولوجيا . إنهما عالمان وليس بينهما خلافات كبيرة . يمكن أن يكون ذلك نموذجا للعالم القادم ، نموذج يتشاطره البشر جميعا .

في ختام هذا البيان أود أن أؤكد من جديد على إيماني بمنظومة الامم المتحدة وبأهدافها وهي : مقاومة الفقر والتخلف الآن وفي المستقبل . انني أعتقد أن الامم المتحدة لم يعد بوسعها تحمل عنف الظلم والفقر المدقع أو وجود العنف والموت في بقاع عديدة من العالم . اننا نشعر في أعماق قلوبنا بوجوب ايجاد حل لتلك المشاكل .

منذ ١٩٤٥ جاء قادة العالم كله إلى هنا لكي يقولوا الحقيقية : حقيقتهم . بعضهم جاء حاملا غطرسة القوة ؛ وبعضهم جاء حاملا غضب العجز . لكننا جميعا أتينا إلى هنا لنقول الحقيقة .

كرئيس لبلد فقير ومتواضع ، فإنني أتذكر العبارة الحكيمة الواردة في سفر الجامعة ، حيث تقول : "الحكمة خير من القوة اما حكمة المسكين فمحتقرة وكلامه لا يسمع" (الكتاب المقدس ، سفر الجامعة ، ٩:١٦) يجب أن تسمع الامم المتحدة والمجتمع الدولي كلمات الفقراء ، لانه ، كما قال البابا ، ان السلام هو الاسم الجديد للتنمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على الخطاب الذي ألقاه .

اصطحب السيد خايم باز زامورا ، رئيس جمهورية بوليفيا ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٣٨ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار (A/44/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عطفا على الالتماس الوارد في رسالة الممثل الدائم لغينيا - بيساو بصفته الرئيس الحالي لمجموعة الدول الافريقية (A/44/577) ، تنظر الجمعية الآن في مشروع القرار المعمم بعد ظهر أمس في الوثيقة A/44/L.1 . إن مشروع القرار متعلق بالبند ٣٨ من جدول الاعمال المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

أدعو ممثل غينيا - بيساو ، الرئيس الحالي لمجموعة الدول الافريقية ، إلى عرض مشروع القرار .

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الافريقية . ولسبب ملح طلبت أن أتكلم نيابة عنها اليوم .

بالرغم من شعوري بالاحباط أمام مشكلة ملحة وخطيرة ، أود انتهاز هذه الفرصة لانقل اليكم ، سيدي ، رضى وسرور اخوانك وأصدقائك - وأعد نفسي واحدا منهم لانتخابك بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . وإذ أدشن المرحلة الاولى من مناقشتنا حول جنوب افريقيا ، فإني أحييك مناضلا ضد الفصل العنصري ونصيرا

لا يكل من أجل حقوق الإنسان . انه لسرور خاص ينتابني وأنا أقوم بهذا لأن اسهامك في المجال موضع المناقشة نموذج يحتذى ، جدير بالمكان البارز الذي يحتله بلدك ، نيجيريا في الكفاح من أجل احترام الكرامة الإنسانية .

اتخذت حكومة جنوب افريقيا قرارا خطيرا بإعدام مانغينا جفري بوسمان ، أحد مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، غدا الجمعة . لا أريد أن أسهب في الحديث عن طبيعة الحكم أو عن الصفات المميزة لمحاكم جنوب افريقيا ؛ كما أنني لا أعتزم اليوم وضع نظام الفصل العنصري البغيض في قفص الاتهام . كل ما أريد أن أقوله حاليا ببساطة إن إعدام هذا المناضل من مناضلي المؤتمر الافريقي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم الحالة بإرضاء مؤيدي الفصل العنصري وزيادة معارضتهم للتغيير ، الامر الذي سيؤدي إلى زيادة العنف .

ان قادة جنوب افريقيا ، لا سيما الرئيس دي كلرك ، يقفون على مفترق طرق . ويتعين عليهم اتخاذ قرارات تتجاوز مجرد إلقاء خطب تتناسب مع ظروف معينة . فإنهاء التمييز العنصري في الحافلات وفي برك السباحة وفي أماكن أخرى غير مهم إذا ما قورن بالنقطة الرئيسية ، وهي إلغاء الفصل العنصري بجميع أشكاله . ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تواجه الحقيقة بشجاعة . لقد آن الاوان لكي يقوم رئيس جنوب افريقيا بتطمين الشعب والمساعدة على تضميد الجراح . فليس ثمة وسيلة أخرى لتحقيق هذا سوى إلغاء الفصل العنصري واحترام أبسط حقوق الانسان والديمقراطية العزيزة علينا جميعا ، أي احترام حكم الاغلبية . ان هذا هو الطريق ـ بل الطريق الوحيد ـ الذي ينبغي السير عليه . وينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تلزم نفسها بفعل ذلك إذا كانت تريد السلم حقا ، أي السلم لجميع أبناء جنوب افريقيا دون تمييز ، السلم لجميع بلدان المنطقة ، السلم المرتبط ارتباطا لا انفكاك منه مع سلم بقية العالم ، السلم الذي ينبغي لنا جميعا أن نسخّر جهودنا لخدمته .

يشرفني أن أدعو الجمعية اليوم أن تفعل المزيد تأييدا للنضال من أجل حقوق الانسان والقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وأن تتخذ ، بالاشتراك مع الدول الافريقية ، الخطوة التي نقترحها اليوم ، وهي خطوة انسانية قبل كل شيء ، لإنقاذ حياة فرد وصون حياة آلاف آخرين .

ان هذا هو الغرض من مشروع القرار A/44/L.1 المعروض الآن على الجمعية . وقد أضفت عليّ البلدان الافريقية اليوم شرف عرضه عليكم . إلا انني لا أشعر أن هناك حاجة

حقيقية هنا لالتماس العدالة والمساواة والطلب إلى الوفود أن تنضم إلى افريقيا في الدفاع عن القيم التي نحترمها والتي أشار اليها العديد من المتكلمين الذين سبقوني حاثين إيّانا على الدفاع عن هذه الحقوق معاً .

وينبغي أن يضاف إلى قائمة البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار كل من توغو ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية ، جيبوتي ، سورينام ، الصومال ، غيانا ، فانواتو ، كوبا ، مدغشقر ، المغرب ، نيجيريا ، الهند ، هندوراس . وبكل تأكيد فإن القائمة لم تُغلق بعد ، وانني أعلم أن دولا أخرى ، لم تشارك في تقديم مشروع القرار تتشاطر نفس المثل مع البلدان الافريقية . وهذا ما يجعلني أقتنع بأن جميع الوفود الحاضرة هنا ستستمع ثانية إلى نداء افريقيا وستنضم إلى البلدان الافريقية لضمان أن نوجه من هذه القاعة الرسالة التي لا لبس فيها والتي يتوقعها اخواننا في جنوب افريقيا . وهذا أقل ما يمكن أن نفعله الآن .

وكما قلت ، فإنني مقتنع اننا ندرك جميعا خطورة الموقف . وفي الواقع ، نحن مقتنعون بشكل خاص بأن فجرا جديدا يطلع في افريقيا على ما يبدو . ونود ، نحن البلدان الافريقية ، أن نصدّق ذلك ، كما نود أن نساهم في إحداث التغيير في جنوب افريقيا . واننا نرجو الوفود هنا أن تساعدنا في اتخاذ هذه الخطوة . ومن الضروري أن تصغي حكومة جنوب افريقيا لصوت العقل .

لقد قال نابليون إنه ينبغي أن يكون قلب رجل الدولة في رأسه . وآمل أن تكون رؤوس قادة جنوب افريقيا فوق أكتافهم وأن يدركوا أن الوقت قد حان لإحداث التغيير ، وأن الوقت قد حان لإيجاد الظروف اللازمة لإقامة علاقة انسانية جديدة ولغرس المحبة والصداقة بين جميع الرجال من جميع الاعراق في جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا تعوّل على تأييد الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/44/L.1 .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور* ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،

سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتُمد مشروع القرار A/44/L.1 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ١/٤٤)** .

---

* بسبب خلل فني ، لم يسجل على اللوحة تصويت السلفادور تأييدا للقرار .

** بعد ذلك أبلغت وفود سوازيلند وغانا وغرينادا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف الولايات المتحدة بشأن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا واضح . فنحن نواصل تشجيع حكومة جنوب افريقيا بقوة على إطلاق سراح كل السجناء السياسيين باعتبار ذلك وسيلة لفرض حوار على سكان جنوب افريقيا . كما اننا ندعو إلى وضع حد للعنف أيا كان مصدره . ومع ذلك ، فإننا نفرق بوضوح بين سجناء الضمير ، والسجناء السياسيين ، وبين من يدانون بارتكاب جرائم غير سياسية كالقتل . فلا يمكن ، تحت أي ظرف من الظروف ، اعتبار جرائم القتل عنيفة ، التي من قبيل ما بات يُعرف باسم "الخنق بالقلادة" كأعمال سياسية مشروعة . وقد أدين السيد بوزمان لقتله امرأة في الخمسينات من عمرها حرقا لأنها ، فيما يبدو ، أخذت أطفالها إلى المدرسة في وقت إضراب مدرسي . وليس هناك ما يشير إلى أن السيد بوزمان لم يلق محاكمة عادلة أو أنه لم يقترف الجريمة التي حوكم بسببها . وبالنظر إلى ظروف الجريمة ، وهي ذات طبيعة فظيعة ، وبالنظر إلى أن بوزمان حوكم محاكمة عادلة ، لا يسعنا أن نؤيد القرار الحالي . ولقد امتنعنا عن التصويت لأننا لا نعتقد أنه ينبغي أن نعارض الدعوة إلى تخفيف العقوبة في ظل الظروف الصعبة والخاصة السائدة في جنوب افريقيا اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف النظر في البند ٣٨ في وقت مناسب أثناء الدورة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بابوليباس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن حكومتي أود ، في البداية ، أن أقدم لكم ، يا سيدي الرئيس تهانينا الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . اننا نشعر بارتياح عميق حقيقة لكون الممثل الموقر لنيجيريا ، وهو البلد الذي تربطه باليونان علاقات تقليدية

وشيقة من الصداقة والتعاون ، قد انتُخب بالتزكية لهذا المنصب الرفيع . ان خبرتكم الواسعة في عمل المنظمة ، وقيادتكم ومهاراتكم الدبلوماسية التي أظهرتموها تؤكد لنا أنكم ستضطلعون بنجاح بالواجبات التي عهدت اليكم . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأؤكد لكم انني أذكر جيدا زيارتكم الأخيرة لأثينا بوصفكم رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، حيث ترأستم الندوة المعنونة "الثقافة لمناهضة الاستعمار" .

وأنتهز الفرصة لأعبِّر لسلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الأرجنتين السابق ، تقديرنا العميق لأسلوبه المقتدر الملهم الذي أدار به بكفاءة عظيمة أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

ويتجه تفكيري الشخصي إلى الأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، الذي أود أن أعبِّر له عن اعجابي لجهوده الدؤوبة في قيادة الأمم المتحدة بكفاءة في مهمتها لصيانة السلم والأمن الدوليين . وأود أن أهنئه على تقريره الخاص بعمل المنظمة الذي عرضه علينا مؤخرا . ان آراءه عن التطورات الدولية تكشف بعبارات واضحة وجسورة عن حدة التوترات في مناطق مازال العنف والظلم ، لسوء الطالع ، يسودان الحياة اليومية للشعوب والبلدان فيها ، وكل هذا بإزاء وعي متنامٍ بأن الأمم المتحدة في امكانها أن تكون أكثر فعالية في الحيلولة دون نشوب الصدامات والكفّ عن أعمال العدوان . فهو ، باختصار ، عرض "استراتيجية سلم ذات مصداقية" .

في أوائل هذا الأسبوع ، أدلى وزير خارجية فرنسا السيد رولان دوما ، بوصفه رئيسا للمجموعة الأوروبية ، ببيان نيابة عن الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة . وتوافق حكومتي تماما على الآراء التي عبَّر عنها بشأن المسائل التي تحتل مكانة مركزية من شواغلنا وطموحاتنا . ومن جهتي ، أود أن أشير إلى الآمال الجديدة التي ظهرت في أوروبا في أعقاب التطور التاريخي الذي نرجو أن يؤدي إلى القضاء على المواجهات وتخفيف حدة التوترات . انها نفس أوروبا التي لم يفت الأمين العام أن يذكر انها كانت ، قبل خمسين عاما من هذا الشهر ، مشتبكة في صراع من أشد الصراعات وحشية وتدميرا سرعان ما شمل قارات أخرى . وقد خرجت اليونان من تلك المحرقة وقد

دُمِّرت ، لكنها تمسكت بإيمانها الذي لم يتزعزع بالديمقراطية وكرامة الانسان ، والعدالة ، وهي المبادئ والأهداف ذاتها التي كرَّسها ميثاق الأمم المتحدة .

ان الانفتاح وإعادة الهيكلة ، وهما من الملامح المميزة للتطورات الحالية في أوروبا الشرقية والوسطى ، يشكلان حدثا سياسيا ذا أبعاد تاريخية ، هو انفراج ذو أهمية لا مثيل لها أدخل على مسرح العلاقات الأوروبية وبات مؤشرا على كل الشؤون العالمية . وقد أسهمت اليونان بفعالية في هذه العملية التي تعتبر نقطة تحوُّل في العلاقات بين الشرق والغرب في القارة الأوروبية . وإننا على يقين من أن الثقة يمكن أن تحل محل الارتياب ، وأن التعاون ينبغي أن يحل محل المواجهة .

لقد قام المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في خلق مرحلة متقدمة في التعاون بين الدول الـ ٣٥ المشتركة فيه . وتشكل الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة التي انعقدت في فيينا خطوة هامة في عملية هلسنكي . وقد وفَّر محفل الإعلام الذي انعقد في لندن ومؤتمر البعد الانساني ، الذي انعقد في باريس مؤخرا معيارا يقاس به مدى التقدم الذي أحرز في هذين المجالين بالغي الحساسية .

في إطار العملية التي أرساها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، كان التعاون الاقليمي في شبه جزيرة البلقان من التطورات الأكثر أهمية . ويعتز بلدي بأنه كان البادئ باقتراح تنفيذ وثيقة هلسنكي الختامية على صعيد اقليمي . ومنذ ذلك الحين ، ظللنا ملتزمين بتعزيز هذا التعاون مع جيراننا البلقانيين ، ساعين إلى توسيع نطاق مجالات المصالح المشتركة . وفي أعقاب اجتماع وزراء خارجية دول البلقان الست الذي انعقد في بلغراد في العام الماضي ، نظمت سلسلة من الاجتماعات المتخصصة تعقد بالتتابع في العواصم المختلفة . ومن المقرر عقد اجتماع هام على مستوى عال ، في أثينا ، في غضون الشهور القادمة . ولن ندخر جهدا في سبيل تعزيز هذه العملية التي تخدم السلم والاستقرار في منطقتنا .

وبالنسبة للبلد المجاور تركيا ، نود أن نوجد في علاقاتنا به مناخا يمكننا من إجراء حوار جدي في المستقبل القريب يقودنا إلى عهد من السلم والصداقة والتعاون .

تظل الجهود المفضية إلى نزع السلاح النووي والتقليدي في مكان الصدارة من اهتماماتنا . هذه الجهود التي بذلت بصفة أولية في إطار منظومة الامم المتحدة تتأثر ، كما هو واضح ، بتقدم المحادثات الثنائية بين الدولتين النوويتين العظميين . فالمعاهدة التي أبرمت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وللمفاوضات المتعلقة بتخفيض ترساناتهما النووية بنسبة ٥٠ في المائة ، أثر مباشر على تخفيف التوترات الدولية بصفة عامة . أما في أوروبا ، فيظل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أنجع إطار للتفاوض حول نزع السلاح التقليدي . ونحن نتطلع فعلا إلى نجاح المفاوضات التي بدأت مؤخرا في فيينا بهدف خفض هذه الاسلحة في أوروبا ، وإلى عقد اتفاقية حول مجموعة جديدة من تدابير بناء الثقة والامن .

كما نتطلع ، فيما يتجاوز حدود المبادرات الاوروبية ، إلى الاتمام الناجح لمفاوضات حظر الاسلحة الكيميائية الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف . وينبغي للامم المتحدة أن تواصل تزويد المجتمع الدولي بالإطار المؤسسي لمفاوضات نزع السلاح . ومع عدم الإفراط في التشاؤم ، ينبغي لنا أن نضع في سياقها الصحيح النتائج التي تبدو غير مثمرة للدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والدورة غير الحاسمة التي عقدتها مؤخرا لجنة نزع السلاح .

وإن كانت الامم المتحدة ، على حد تعبير الامين العام ، "تحتاج إلى أن تبدي قدرتها على العمل كحارس للامن العالمي" فإن الدول الاعضاء فيها يجب أن تكون على وعي - وهي واعية فعلا - بالطابع الحقيقي للصراعات الإقليمية وبنوعية الحلول التي يتسنى التوصل إليها لتلك الصراعات حاليا ومستقبلا . ففي عالم وثيق التكافل ، لا وجود لمشكلة إقليمية يمكن القول بأنها غير دولية الطابع وبالاخص عندما تكون مشكلة قيد نظر المنظمة . وانشغال الامم المتحدة بتلك المشاكل يوحي بأن مدى ما يمكن

أن تسهم به في إيجاد الحلول لها يعتمد اعتمادا كبيرا على توافر إرادة سياسية حقيقية في صون السلم والأمن لدى الأطراف المعنية مباشرة . وأهم الأمثلة على ذلك اتفاق إيران والعراق على وقف إطلاق النار في منطقة الخليج بعد اتخاذ مجلس الأمن بالاجماع قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) واتفاقيات جنيف بشأن أفغانستان ، واتفاقيات نيويورك التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن ناميبيا . فقبل أعوام قليلة كانت هذه المشاكل تبدو غير قابلة للحل . ومع ذلك ، أدت المهارة الدبلوماسية والصبر ، جنبا إلى جنب مع الجهود التي لا تكلّ للأمين العام ، وبصفة أساسية جهود الأطراف المعنية بشكل مباشر إلى وضع حد للصراع العسكري بين إيران والعراق . ونحن نأمل أن يتعاون الطرفان تعاونا مكثفا مع الأمين العام على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

نفس المهارة والصبر أسفرا عن اتفاقية لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أفغانستان ، كما أسفرا عن عقد اتفاقيات لفض اشتباك القوات الأجنبية وغيرها من العناصر في ناميبيا وأنغولا في إطار لحل شامل وضع على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك ما زلنا يراودنا القلق العميق نظرا لأن الاتفاقيات التي تسنى التوصل إليها وخطط السلام والتدابير الأخرى التي اتخذت في المناطق التي ذكرتها توا لم تؤت ثمارها كاملة ولم تنجح بعد في القضاء على المشاكل الداخلية الخطيرة . فالمصالحة الوطنية في أفغانستان معلقة في الميزان والأحوال المحلية السائدة لا تبشر بعودة مبكرة للاجئين إلى ديارهم بأمان وكرامة .

وفي ناميبيا ظللنا نتابع بقدر من الانشغال الجهود المضنية التي تبذلها الأمم المتحدة لتطبيع الأوضاع حتى يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المتفق عليه وهو أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ولعودة اللاجئين . كما أن محنة أسرى الحرب الذين ما زالوا في أيدي المحاربين السابقين في منطقة الخليج لم تحل بعد ، ولذا فإنها ، وغيرها من المشاكل الخطيرة الأخرى ، ما زالت تؤخر تنفيذ خطة التسوية التي تسنى التوصل إليها بعد جهود مضنية بذلها الأمين العام وممثله الشخصي .

تتابع اليونان باهتمام خاص التطورات الجارية في جنوب افريقيا حيث لا تزال الحالة ، للأسف ، مهددة للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة . فحالة الطوارئ ما زالت

معلنة في جميع أنحاء البلاد ، في الوقت الذي تظل فيه التطورات الإيجابية القليلة المتفرقة كالافراج عن عدد من المحتجزين السياسيين قاصرة عن أن تشكل التغيير الأساسي الذي تتطلبه الحالة . فالمنظمات المناهضة للفصل العنصري ما زالت محظورة وعرضة للمضايقات وأنشطتها مقيدة بكل أشكال القمع . وأملنا أن تفضي التطورات التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد إلى الاستئصال التام والسلمي للفصل العنصري عن طريق حوار وطني فعّال تشترك فيه كل الأطراف السياسية والدينية والعرقية بهدف إقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية لا عنصرية .

وفي أمريكا الوسطى ، يجعلنا اتفاق اسكيبولاس الثاني واتفاقيات تيلا التي عقدت مؤخرا بتأييد من رؤساء خمسة بلدان من بلدان المنطقة نأمل في أن تكلل بالنجاح اتفاقيات إنهاء الأنشطة العسكرية في جميع الأراضي والقضاء على الصراع الداخلي وضمان العملية الديمقراطية . ولقد تصبح أفرقة المراقبين التي ستشكلها الأمم المتحدة للتحقق من عملية السلم الجارية ومراقبتها جزءا من اسهام كبير تسهم به هذه المنظمة .

في كمبوتشيا ، وفي الصحراء الغربية ، وأخيرا وليس آخرا في الشرق الأوسط ، ما زال الطريق المسدود مسدودا ، ولم تصبح الأمم المتحدة بعد في وضع يمكنها من أن تدعم بفعالية بعض الخطوات الايجابية التي اتخذت بشأن أي مشكلة من هذه المشاكل . إلا أن النتائج غير الحاسمة لمؤتمر باريس الخاص بكمبوديا لا تمنعنا من أن نلاحظ أن القوات الفييتنامية آخذة في الانسحاب ، فيما يبدو ، وفقا لجدولها الزمني . وما زالت خطة السلم التي قدمها الأمين العام للأطراف المتعارضة في الصحراء الغربية مقترحا ذا صلاحية للتوصل إلى اتفاق عادل ودائم . غير أن تشبث إسرائيل ، منذ عام ١٩٦٧ ، باحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ، بما في ذلك القدس الشرقية ، يؤدي إلى تفاقم ظروف الحياة القاسية أصلا التي يحياها الآن السكان المدنيون في الأراضي المحتلة ، ويظل العقبة الرئيسية في طريق التوصل إلى حل عادل وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونحن نعتقد أنه من الممكن التوصل إلى تسوية لقضية الشرق الأوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة يمهد

الطريق لإجراء محادثات يجب أن تشترك فيها جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الأحوال الخطيرة السائدة في لبنان . ونناشد جميع الأطراف الإحجام عن استخدام القوة والتوصل عن طريق المفاوضات السلمية إلى حل يضمن وحدة ذلك البلد وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه . ونشعر بصفة خاصة بالارتياح لكون خطة اللجنة الثلاثية لجامعة الدول العربية قد قبلت فيما يبدو ، مما يمهد الطريق لعودة السلم إلى ذلك البلد الذي مزقه الصراع الداخلي طوال العديد من السنين .

وفيما يتصل بشبه جزيرة كوريا ، نرحب بصياغة التوحيد الجديدة التي اقترحها الرئيس روه وكذلك بأية مقترحات ترمي إلى الحد من التوتر في المنطقة . وتلقى حكومة كوريا الجنوبية تأييدنا وتشجيعنا لجهودها من أجل الحث على التوحيد بالطرق السلمية والديمقراطية .

إن أي استعراض موجز للحالات المتعلقة بالصراعات الإقليمية لا بد وأن يظهر نمطا يتمثل في كون الأمم المتحدة إما مدعوة للعمل بشأن الصراع أو آخذة في العمل فعلا وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

وهذا النمط من اسهامات الأمم المتحدة يجعلنا نلاحظ مستويين مختلفين من العمل يشملان أي مشكلة ككل ، يتعلق أولهما بالوجه الخارجي للمشكلة الذي يكون ، عادة ، ذا صلة بمنع نشوب المواجهات المسلحة أو إنهائها ، وانسحاب قوات الاحتلال العسكرية الأجنبية أو العناصر الأجنبية الموجودة في بلد تكون سيادته وسلامته الإقليمية قد انتهكتا . أما المستوى الثاني فيتعلق ، عادة ، بالوجه الداخلي للمشكلة الإقليمية الذي يتألف - على النحو الذي تبينه بوضوح الأمثلة السابقة - من الصراع في الداخل والحاجة إلى المصالحة الوطنية وتسوية مشاكل اللاجئين وإعمال حقوق الانسان وإقامة حكم القانون . وبدرجات متفاوتة تمليها الظروف الخاصة بكل حالة ، تدعى الأمم المتحدة للمساعدة ، ويكون ذلك عادة عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام في تسوية الصراع بالعمل على المستويين اللذين أشرت إليهما لتوي .

اسمحوا لي الآن أن أشير بمزيد من التفصيل إلى مشكلة قبرص التي يسبب استمرارها قلقا عميقا لليونان وللأمم المتحدة بأسرها .

من الواضح أنه ظل هناك ، طوال السنوات الخمس عشر الماضية ، افتقار جلي إلى الإرادة على الجانب التركي فيما يتعلق بالتوصل إلى حل يتيح للطائفتين في قبرص التمتع بالاستقلال لمنفعتهما المتبادلة . ويشكل الغزو التركي في عام ١٩٧٤ واستمرار الاحتلال العسكري لأكثر من ثلث الأراضي في جمهورية قبرص انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الخصوص . ومحنة الشعب القبرصي التي ترتبت على ذلك الغزو معروفة تماما . وأود أن أذكر الجمعية العامة ثانية بأن ما يناهز ٢٠٠ ألفا من البشر اضطروا إلى الهرب من ديارهم وأصبحوا لاجئين في بلادهم وبأن هناك ٦١٩ ١ مفقود لم يعثر لهم على أثر بعد . علاوة على ذلك ، استغلت القوات العسكرية التركية الاحتلال المستمر للجزء الشمالي من قبرص لتوطين آلاف الأتراك بهدف تغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة . وقد شجبت قرارات مجلس الأمن التي دعت تركيا مرارا إلى سحب قواتها من الجزيرة ما أعقب ذلك التوطين من أعمال الانفصال والتقسيم . كما يجب أن نشير إلى نهب الكنوز الثقافية وتدمير النصب التذكارية والأماكن الأثرية ذات القيم التاريخية والأماكن المخصصة للعبادة . وإلى هذا كله

ينبغي أن نضيف أنه - استنادا إلى المؤشرات الأخيرة التي تثير القلق - يبدو أن الطرف التركي - القبرصي يخطط لتوطين عدد من البلغار المسلمين في الجزء المحتل من أراضي الجمهورية .

وكانت الجهود الرامية للتوصل إلى حل لمشكلة قبرص قد دخلت مرحلة جديدة بشرت بالأمل في أعقاب المبادرة الجديدة التي طرحها الأمين العام في تموز/يوليه ١٩٨٨ في إطار المساعي الحميدة التي يقوم بها . وسعى رئيس جمهورية قبرص سعيا جادا إلى إجراء محادثات ذات جدوى مع قائد الطائفة التركية القبرصية تحت إشراف الأمين العام وممثله الخاص بغية التوصل إلى حل عادل ودائم يستفيد منه كل مواطني قبرص . ونحن نعتقد أن الرئيس فاسيليو على حق عند تناوله جانبي المشكلة أي انسحاب كل القوات العسكرية الأجنبية والذي ينطوي بطبيعة الحال على تجريد أراضي الجمهورية تجريدا كاملا من السلاح ، وتحقيق المصالحة بين كل القبارصة بغض النظر عن انتمائهم العرقي . وتؤيد اليونان مبادرة الأمين العام وجهود الرئيس القبرص في هذا الخصوص .

مع ذلك ، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء العقبات الجديدة التي وضعها الطرف الآخر . فبعد إحراز شيء من التقدم في ثلاث جولات من المحادثات المكثفة ، رفض ذلك الطرف عملية الانتقال إلى الحوار التي كان يسعى إلى تنفيذها الأمين العام بين الطرفين وفقا للإجراءات المتفق عليها . وفي الحقيقة ، علق رئيس الطائفة التركية القبرصية اشتراكه في المحادثات على نحو أساء إلى مهمة المساعي الحميدة للأمين العام ذاتها .

وأكرر أن اليونان ، من جانبها ، ستواصل تأييدها الكامل لمهمة المساعي الحميدة للأمين العام . وفي الوقت نفسه ، فإن عدم استجابة الطرف الآخر للمساعي الرامية للتوصل إلى حل عادل وفعّال لمشكلة قبرص سيقابل بالإدانة الشديدة من جانبنا . فالأبعاد الدولية لهذه المشكلة والخطر الناجم عن الاحتلال العسكري لجزء من الأراضي التابعة لدولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة يشكل تهديدا دائما للسلم والأمن .

ولا يفوتني أن أشيد بكل الرجال والنساء المشاركين في قوات الأمم المتحـــدة لحفظ السلم على تفانيهم في القيام بأنبل مهمة خدمة للسلم الدولي . لقد أيـــدت اليونـان دائما أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم . وقد أقلعت طائرة تابعة للقـــوات الجوية اليونـانية إلى ويندهوك في ناميبيا في ٧ حزيران/يونيه حاملة التجهيـــزات لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال كإسهام من جانب اليونـان حكومـــة وشعبا . وفي الشهر المقبل سينضم عدد من المدنيين اليونـانيين إلى زملائهم من بلـــدان أخرى للقيام بواجباتهم كمشرفين على الانتخابات المقرر إجراؤها في مطلع تشريـــن الثاني/نوفمبر في ناميبيا .

وأود أن أؤكد تأييدنا الكامل وسعينا لإرساء أساس سليم ومأمون ماليا لكـــل عمليات حفظ السلم . إن السلم وعمليات حفظ السلم أمر تتشاطر مسؤوليته كل البشريـة . وبالتالي ، فإن التكاليف اللازمة لهذه العمليات ينبغي أن تكون إلزامية على كـــل أعضاء الأمم المتحدة دونما استثناء وأن تحدد وفقا للأنصبة المقررة . وقد أشير فيمـــا سبق باسم حكومة اليونـان إلى أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لا تزال قـوات حفظ السلم الوحيدة التي تمولها الإسهامات الطوعية ، مما يعرض للخطر المهمة الموكلـة إليها . ونحن نناشد كل الدول الأعضاء بأن تؤيد اقتراح الأمين العام لتصحيح هـــذا الوضع الذي يبدو أنه استثناء للقاعدة المتبعة في تمويل قوات حفظ السلم عن طريـــق الاسهامات المحددة .

لن يكون أي استعراض شامل للظروف العالمية كاملا دون الإشارة بحزم إلـــى أن احترام حقوق الإنسان أمر يحظى باهتمام المجتمع الدولي وأنه لم يعد مسألة داخليـــة تخص بلدا واحدا . فسياساتنا جميعا تتأثر بالاحترام الذي تحظى به حقوق الإنسان فـــي البلدان الأخرى .

لقد قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيـــز المفاهيم القانونية والسياسية المنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ففـــي أوروبا ، وبصفة خاصة في الدول الـ ٣٥ المشاركة في المؤتمر المعني بالأمن والتعـــاون في أوروبا ، اتخذت خطوة هامة في الوثيقة الختامية لـدورة فيينـا تمثلـت فـي إنشـاء

آلية لمراقبة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . وسنشترك في هذه العمليـــة بنشاط . وفي نفس الوقت ، لا يفوتنا أن نلاحظ باهتمام الأهمية التي يجري إيلاؤهـــا للقبول العالمي للحاجة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية احتراما كامـــلا . ويعد الإعلان الذي اعتمدته مؤخرا البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بمؤتمر القمـــة في بلغراد دليلا جليا على هذا التطور الإيجابي .

إننا نشعر بقلق عميق إزاء تزايد أنشطة الاتجار بالمخدرات بين الدول والآثـار المكلفة المترتبة عليه . فالاتجار بالمخدرات لم يعد مسألة داخلية ومنعزلة بل مشكلـة عالمية ذات أبعاد اجتماعية خطيرة . وقد اكتسبت أشكال الجريمة المنظمة والدوليـــة قوة كبرى بحيث أنها أصبحت تتحدى المؤسسات القانونية والديمقراطية في بعـــض البلدان ، وتقوض النسيج الأخلاقي للمجتمع .

ومع ذلك ، فإن مكافحة الاتجار بالمخدرات تتلقى دعما سياسيا متزايدا فـــي جميع أنحاء العالم . ومن جانبنا ، قمنا بشن حرب لا هوادة فيها على تجار المخـــدرات ومؤيديهم . هذا بالإضافة إلى أن اليونان انضمت في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ إلى بلـــدان أخرى في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخـــدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي . وهناك حاجة ملحـــة لزيادة التعاون على أساس متعدد الأطراف . وتمثل الأمم المتحدة أنسب المحافل لهـــذا الغرض .

إن مسألة الإرهاب أيضا مدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . وما زال المجتمع الدولي يعاني من الأعمال التي ارتكبت نتيجة أكثر أشكال العنف اتساما بالدناءة والجبن . وقد أجمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنسيق جهودها لمكافحة الجرائم الشائنة التي تقترف بصورة عشوائية أو متعمدة ضد أناس أبرياء . ولم تنج اليونان من أن تكون هدفا لهذه الجرائم . غير أن تصميمنا لم يهتز ولا فترت جهودنا الرامية إلى استئصال هذه الآفة في إطار المساعي الدولية المبذولة لهذا الغرض .

وثمة مشكلة أخرى أود أن أشير إليها هي تدمير البيئة الذي يهدد مقومات الوجود على كوكبنا اليوم ويؤدي إلى تدهور نوعية الحياة . إن اليونان التي تواجه مشاكل بيئية خطيرة تؤيد معالجة هذه المسألة على الصعيدين الدولي والوطني سواء بسواء . ونحن نعلق أهمية كبرى على عقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة في ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية . ونعتقد أن هذا المؤتمر يجب أن يضع استراتيجية دولية وأن يعتمد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تنمية قابلة للاستمرار وسليمة بيئيا في جميع البلدان . وبقدر ما يتعلق الأمر ببلدي فإننا لن ندخر جهدا في سبيل إنجاح ذلك المؤتمر .

لقد كانت الثمانينات عقدا اتسم بالتناقض والتنوع فيما يتعلق بتجارب التنمية . فقد تحقق تقدم في رفع مستويات المعيشة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية . غير أن جماهير غفيرة من البشر في عدد من المناطق ما زالت تعيش في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مقبولة . وقد أصبحت أزمة الديون تفرض عبئا ساحقا على عدد كبير من البلدان النامية . كما أنها جعلت الفرق بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية غير واضح ، بحيث باتت منظورا إليها على نحو متزايد ، في كل أنحاء العالم ، وكأنها لا كبير اختلاف بينها .

لقد شاركت اليونان في بحث واعتماد القرار ٤٦٠/٤٣ الذي يدعو إلى عقد دورة استثنائية تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي ، وذلك بصفة خاصة لإعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية . وهي تواصل الاضطلاع بدور نشط في الإعداد

للدورة من خلال توليها رئاسة اللجنة التحضيرية . فالدورة الاستثنائية تعتبر فرصة لإدراج التنمية مرة أخرى على رأس القضايا السياسية التي تحظى باهتمام العالم في الوقت الذي أدى فيه انخفاض حدة التوترات في العلاقات الدولية إلى تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي الدولي .

إن اليونان ، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة ، تظل ملتزمة التزاما كاملا بالمثل العليا المكرسة في الميثاق وبالنهج المتعدد الأطراف . ولذا ، نؤمن بقوة بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تكريس جهودها وأن تغتنم الفرص السانحة لحل المشاكل الدولية عن طريق توثيق عرى التعاون . فالهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلم والأمن والرخاء لا يزال سليما اليوم كما كان فيما مضى . وإني أشاطر في هذا الصدد الأمين العام بعض التفاؤل الذي أعرب عنه في تقريره عندما قال إن "السلم اكتسب معنى وبعدا لم يكونا له من قبل" . فالسلم والعدالة وكرامة الإنسان يبدو أنها اكتسبت أبعاد المساعي متعددة الأطراف . وهذه مهمة الأمم المتحدة التي نلتزم بتحقيقها التزاما كاملا * .

السيد فان دن بروك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب للرئيس عن أحر التهاني على توليه رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . ومما لا ريب فيه أن هذه الدورة قد وضعت في أيد أمينة نظرا لما يتمتع به من حكمة وخبرة . ويستطيع الرئيس أن يعول على التعاون البناء لوفد مملكة هولندا .

في وقت سابق من هذا الاسبوع شرح زميلي السيد رولان دوما وزير خارجية فرنسا الموقف المشترك للدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية بشأن طائفة واسعة من القضايا الدولية ، ولذا فإني لا حاجة لي للعودة إلى كل القضايا التي تناولها في كلمته .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت) .

إن إبقاء ذكرى الماضي حيَّة في أذهاننا عنصر أساسي في جهودنا الرامية إلى صوغ عالم المستقبل . وتلك الحقيقة تصدق على كل فرد منا ، كما تصدق على جهودنا الجماعية التي تعد الأمم المتحدة ذاتها مظهرا من مظاهرها . فمعرفة من أين أتينا تذكرة مستمرة لنا تبصرنا بالوجهة التي يجب أن نذهب إليها وبالمهاوي التي يجب أن نتجنبها .

في مثل هذا الشهر منذ ٥٠ عاما اندلعت الحرب الثانية بالهجوم النازي على بولندا . ولم تكن الحرب التي أعقبت ذلك الهجوم مجرد حرب أوروبية أخرى أنيط بالسلاح فيها أن يحدد توازنا جديدا للقوة . فقد كانت الحرب العالمية الثانية حربا ضد أيديولوجية متطرفة وفي سبيل مثلي الحرية والديمقراطية اللذين جسدهما في خضم الحرب ميثاق الأطلسي . وكانت تلك الحرب ، في التحليل النهائي ، حربا دارت حول الحضارة والقيم الإنسانية - وسقطت في سبيلها ملايين لا تحصى من البشر . وعلاوة على ذلك ، مورست وراء الأسلاك الشائكة التي أحاطت بأوروبا المحتلة أبشع أشكال العنصرية التي عرفها العالم . فليست هناك كلمات قادرة على وصف المصير الذي تعرض له يهود أوروبا . والتذكرة خير سبيل للوقاية .

وقد شهدت نهاية تلك الحرب مولد الأمم المتحدة ، إذ اقتنع الآباء المؤسسون لمنظمتنا ، بسبب ما كانوا قد مروا به لتوهم من أهوال ، بأن العلاقات الدولية ينبغي أن ترتكز على مبادئ جديدة وبأن السلم لا يمكن أن ينفصل عن احترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية . لكن السنوات التي أعقبت تلك الحرب لم تفض إلى التحقق الكامل للمُثل العليا التي كان خوض الكفاح من أجلها . غير أننا نشهد اليوم اتجاهات جديدة تبعث على الأمل . ففي جميع أنحاء العالم يسعى أناس ينتمون إلى خلفيات وطنية وثقافية مختلفة إلى نيل الحرية والديمقراطية . فهناك ثورة ديمقراطية ذات أبعاد عالمية تشق طريقها في وضوح وجلاء .

غير أن تطلعات الشعوب المشروعة نحو المزيد من الحرية والديمقراطية لا تلبَّى للأسف في كل أنحاء العالم . ومنذا الذي لا يتذكر الأحداث المؤلمة التي وقعت في ساحة تيانامن هذا الصيف ؟ لكن القوى الديمقراطية قد نجحت في أن تكون لها

الغلبة في أماكن أخرى . وبالرغم من مواجهة ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة في كثير من الأحيان ، فمن المؤكد أن الديمقراطية تظل مفتاح عالم الغد . فليس هناك ما هو واعد بالأمل أكثر من المجتمع الديمقراطي الخالي من القمع والخوف .

ورياح التغيير لم تكن بمنأى عن أوروبا الشرقية . فقد شدت بولندا انتباه العالم بوثبتها التاريخية نحو التعددية والديمقراطية . وهنغاريا بدورها مصممة فيما يبدو على أن تخطو خطوة عملاقة في ذلك الاتجاه . وفي الاتحاد السوفياتي تفتح عملية البريسترويكا المثيرة للدهشة والإعجاب الأبواب التي ظلت مغلقة لعقود طويلة محررة بذلك عبقرية وطاقة الشعب اللتين لا يمكن لأمة أن تأمل في الازدهار بغيرهما . ونحن نأمل أن تكلل بالنجاح الاصلاحات الجاري تنفيذها .

إن حركة الإصلاح بتغييرها لمجتمعاتها وبجعلها تلك المجتمعات أكثر استجابة للتطلعات الديمقراطية ، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي هائل على السلم والأمن في أوروبا بل وفي العالم ككل . وقد لخص الرئيس غورباتشوف جوهر هذه المسألة عندما قال لجمعية مجلس أوروبا في ستراسبورغ في تموز/يوليه الماضي :

"إن عالما يجري فيه تخفيض الترسانات العسكرية ولكن تنتهك فيه حقوق الإنسان لن يكون مكانا آمنا . هذه نتيجة قد استخلصناها لأنفسنا بصورة قاطعة لا رجعة فيها" .

ونحن في الامم المتحدة أيضا ، ما فتئنا نواصل تطوير معايير حقوق الإنسان في مجالات بعينها . وأريد أن أنوه بوجه خاص بالبروتوكول الاختياري الثاني بشأن إلغاء عقوبة الإعلام . لقد سلط الضوء على أهمية هذا البروتوكول في التقرير الاخير لمنظمة العفو الدولية ، الذي يبيّن عدد أحكام الإعدام التي لا تزال تنفذ . وإني أدعو الجمعية العامة لأن تعتمد مشروع البروتوكول هذا في الدورة الحالية .

لكن اهتمامنا الرئيسي الآن ينبغي أن ينصب على كيفية تحسين الامتثال لحقوق الإنسان . فبالرغم من التحسينات التي أدخلت في مناطق كثيرة من العالم ، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين المعايير التي وضعناها والممارسات الفعلية التي نشهدها ، وما نحتاج إليه الآن هو استخدام أكثر منهجية وكفاءة لآليات الرصد المتاحة لنا ، كنظام المقررين الخاصين التابعين للجنة حقوق الإنسان . وعلاوة على ذلك ، نعتقد أنه ينبغي تمكين الامم المتحدة من أن تتصدى للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لحظة حدوثها ، من خلال لجنة حقوق الإنسان . ونود أيضا أن نحذر من المحاولات التي تبذلها بعض مجموعات البلدان استنادا إلى أسباب سياسية غير ذات صلة لمنع مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان . أليست هذه الممارسات ضارة للغاية بمصداقية جهود الامم المتحدة لحماية حقوق الإنسان ؟

لقد أعطى التحسن الكبير في العلاقات بين الشرق والغرب زخما قويا لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح . فنزع السلاح الحقيقي ، الذي لم يكن أكثر من حلم راودنا في بداية العقد الحالي ، بدأ الآن يتحقق .

ولا شيء يوضح الزخم الجديد أفضل من التباين القائم بين التقدم بسرعة السلحفاة الذي كانت تتسم به المحادثات الخاصة بالتخفيض المتبادل والمتوازن للقوات والتي لم تؤد إلى أي اتفاق على الاطلاق ، والتقدم السريع في المفاوضات الجارية حاليا بشأن القوات التقليدية . وعلى ذلك ، فإننا نقترب من التوصل إلى اتفاق في فيينا بشأن الحدود العليا المشتركة لبعض فئات الأعتدة العسكرية الرئيسية . هذه الحدود العليا هي التي تنطوي على تخفيضات كبيرة للغاية . وفي الأسبوع الماضي

وحده ، قدمت الدول الست عشرة أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي المشتركة في مفاوضات فيينا المزيد من التفاصيل بشأن مقترحاتها ، لاسيما ما تعلق منها بتدابير التحقق وتحقيق الاستقرار .

وفيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، ينبغي لنا ألا نسمح بأن يدرك الانتشار المفاوضات الخاصة بالحظر الكامل . ونحن نرحب بالمقترحات التي قدمها الرئيس بوش في مستهل الدورة الحالية للجمعية العامة لتخليص العالم ، كما قال ، من

"... هذا السلاح الرهيب حقا" والعمل "صوب ابرام معاهدة تحظر وتزيل كل الاسلحة الكيميائية من على ظهر الارض ..." (A/44/PV.4 ، ص ٥٦)

إن لدينا من الاسباب ما يجعلنا نسرع الخطى في مفاوضات جنيف فالقدر المتزايد من الاتفاق بين الدولتين العظميين يبعث على التشجيع الشديد . وتبين بوضوح مذكرة التفاهم التي وقعها لتوهما في ويومنغ وزير الخارجية الامريكية بيكر ووزير الخارجية السوفياتية شيفرنادزي بشأن تجربة التحقق الثنائي وتبادل البيانات مدى التقدم الذي أحرزته العملية الثنائية . ولكننا ننتظر أن يساعد ذلك على تحقيق تقدم كبير في العملية المتعددة الاطراف أيضا . ونظرا للطابع الملح لهذه المسألة ، نحبذ توزيع جلسات التفاوض على مدى العام . وإذا ما انضم العالم إلينا ، فإننا نعتقد أنه سيمكننا التوصل إلى الحظر الكامل على الاسلحة الكيميائية الذي طالما سعينا إليه منذ وقت طويل .

وفي ميدان تحديد الاسلحة النووية أحرز تقدم ملموس للغاية . ويجري الآن القضاء على كل القذائف النووية المتوسطة المدى . وقد أصبح التوصل إلى اتفاق لتخفيض ترسانات الاسلحة الاستراتيجية إلى النصف وشيك التحقيق . وفي الاسبوع الماضي أحرز تقدم صوب الاتفاق على ترتيبات التحقق المحسنة المطلوبة للتصديق على معاهدات الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية . وبعد ذلك نتوقع أن تسعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للتوصل إلى المزيد من الترتيبات التي تفضي إلى الحد من التجارب ليقترن ذلك بعملية التخفيضات الفعلية في الاسلحة النووية . وينبغي أن يسهم كل ذلك في تهيئة مناخ مؤات للمؤتمر الاستعراضي المقبل لاطراف معاهدة عدم الانتشار .

ولئن كان الاتجاه الايجابي في مفاوضات تحديد الأسلحة بين الشرق والغرب مشجعا إلا أننا لا نستطيع التغاضي عن الحقيقة المتمثلة في أن الصراع المسلح لا يزال هو ونتائجه الرهيبة من الحقائق اليومية في أجزاء كثيرة من العالم .

لقد ساعد تحسن العلاقات بين الشرق والغرب والفكر الجديد في السياسة الخارجية السوفياتية في القضاء على بعض العوامل الخارجية في الصراعات الإقليمية أو التخفيف من حدتها . فقد خرجت القوات السوفياتية من أفغانستان ، والقوات الكوبية آخذة في ترك أنغولا ، وإذا ما افترضنا الوفاء بالوعود ، فإن الانسحاب الفييتنامي من كمبوديا من المفروض أن يكون قد اكتمل الآن .

بيد أن المصادر المحلية للنزاع في هذه الصراعات بدت مع الأسف أقل طواعية للحل . وعلى ذلك ، فإن شعب كمبوديا ، الذي سأقصر كلامي عليه ، لا يزال ينتظر بخوف شديد ما يخبئه المستقبل له . ولا يسعنا إلا أن نأمل بأن لا تكون هناك عودة إلى ميدان القتال وألا يكون هناك تجدد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، وأن تظل اليد العليا للجهود الدبلوماسية .

إن قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا في تعزيز الحلول السلمية في عدد من الصراعات الإقليمية يعد في حد ذاته من الدلالات المشجعة . وقد استفاد مجلس الأمن من المناخ الدولي المحسن وأبدى قدرا أكبر من التلاحم وبذلك زادت فعاليته ، وأود بصفة خاصة أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ومساعدوه في الكثير من مناطق التوتر والصراع في العالم .

ففي كل يوم تثبت أداة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم قيمتها الكبيرة . ومن المؤكد أن عمليات حفظ السلم لا يمكن أن تكون بديلا للتسوية السياسية ، لكنها يمكن أن تكون عنصرا حاسما في تنفيذ التسوية . ومن الأمور التي تثلج الصدر التطور التدريجي لدور الأمم المتحدة في تعزيز السلم في شتى مناطق العالم . وقد رأينا في الآونة الأخيرة كيف أصبحت المنظمة مشتركة في أشكال جديدة من عملية تعزيز السلم إلى جانب اشتراكها في عمليات حفظ السلم التقليدية . وأوضح مثال على ذلك نجده في عملية اسكيبولاس في أمريكا الوسطى حيث لا يقتصر دور الأمم المتحدة على مجرد رصد الامتثال

للاتفاقات بل أنها تراقب أيضا مع آخرين عملية الانتخابات ، وهي تجربة نمارسها لأول مرة في احدى الدول الاعضاء في المنظمة .

وليس هناك من شك في أن عملية الانتقال صوب الاستقلال الجارية الآن في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة تشكل في الواقع واحدة من أهم العمليات التي اضطلعت بها المنظمة العالمية وأكثر تلك العمليات تحديا لقدراتها ، كما لاحظ الامين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/44/1 ، شانيا) ، ونود أن نشيد بالافراد المدنيين والعسكريين في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال للطريقة التي يضطلعون بها بمهمتهم الجسيمة . ومن دواعي الفخر لبلدي أنه يسهم بقوة من الشرطة العسكرية في هذه العملية ، وبذلك يضطلع بدوره في ضمان التنفيذ الدقيق لخطة الامم المتحدة لناميبيا .

لقد طال انتظار التغيير الاساسي في جنوب افريقيا ذاتها . ومن ذا الذي يستطيع أن يجادل في أن نظام الفصل العنصري يتنافى مع القيم الإنسانية الاساسية وأنه لابد من تصفيته ؟ ولن يؤدي المزيد من المماطلة واللجوء إلى التدابير القائمة على الحلول الوسط إلا إلى جعل عملية التغيير أكثر صعوبة وإيلاما .

والآن وبعد أن انتهت الانتخابات التي اقتصرت على السكان البيض وحدهم ، والتي نأمل أن تكون الاخيرة من نوعها ، ننتظر لنرى ما ستفعله الحكومة الجديدة لقد صدرت تصريحات من الرئيس الجديد لجنوب افريقيا تكلم فيها عن "كتابة فصل جديد في تاريخ جنوب افريقيا" ، وهي تصريحات تثير الكثير من التوقعات . غير أن هذه كلمات تقال لأول مرة ، ولابد من أن تعقبها أفعال إذا ما أريد لها أن تظل ذات مصداقية .

من الضروري بدء عملية الحوار والتفاوض على وجه السرعة بين كل الاطراف داخل جنوب افريقيا . لكن من الواضح أن عقودا من القهر لم يكن من الممكن أن تتمخض إلا عن الشك العميق بشأن استعداد حكومة جنوب افريقيا لاجراء تغيير حقيقي . فكيف يمكن إذن أن تكون هناك محادثات إذا كان هناك زعماء للمعارضة مثل نيلسون مانديلا مازالوا في السجن ولا تزال منظماتهم محظورة ؟ لقد طالب الرئيس دي كليرك في خطاب تنصيبه في أوائل هذا الشهر المجتمع الدولي بأن يكون على علم بما يجري في جنوب افريقيا وأن يتبنى موقفا ايجابيا حيال التطورات الواقعة في ذلك البلد . ونحن نستجيب للنداءات الايجابية لكن من الواضح أنه قد آن الاوان لحكومة جنوب افريقيا كي تتخذ خطوات ملموسة تخلق الثقة وتفضي إلى الشروع في الحوار . وأكرر أن هذا ينبغي أن يتحقق على وجه السرعة . إننا إلى جانب المحرومين من حقوقهم السياسية في جنوب افريقيا ونتطلع بلهفة إلى رؤية حدوث تغيير جذري في هذا الاتجاه . فإذا لم يحدث هذا التغير لن يكون هناك من بديل أمام المجتمع الدولي سوى إعادة النظر في موقفه حيال جنوب افريقيا .

أود أن أدلي ببضع ملاحظات متعلقة بالشرق الاوسط بالاضافة إلى ما قاله زميلي الفرنسي في أوائل هذا الاسبوع نيابة عن الدول الاثنتي عشرة .

إن السعي الحثيث للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الاسرائيلي العربي قد تلقى دفعة قوية بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية قبولها لحق اسرائيل في الوجود ونبذها للإرهاب . فتلك تطورات باعثة على الارتياح ، ومن الجوهري - بطبيعة الحال - أن تجد تلك المبادئ تطبيقا متسقا في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية . ومن المهم بالمثل أن تقوم اسرائيل - من جانبها ، وعلى نحو متأن ، بإعادة النظر في أولوياتها وأن تسهم في التوصل إلى تسوية شاملة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بما في ذلك مبدأ الارض مقابل السلم ، ويجب أن توفق هذه التسوية بين حق اسرائيل في حدود آمنة معترف بها ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

إن المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين والحل السلمي الذي ينبغي أن يسفر عنها ، ستكون بالضرورة عملية تجري خطوة بخطوة بحيث تسهم كل مرحلة في ايجاد مزيد من الثقة والتفاهم . كما أن مقترح اسرائيل القاضي بإجراء انتخابات في الاراضي

المحتلة جدير بالبحث الجاد ، شريطة أن يكون ذلك بداية لا نهاية لعملية تفضي إلى تسوية شاملة . وفي هذا السياق ، نرحب بالجهود التي يبذلها حاليا الرئيس مبارك رئيس جمهورية مصر للتوصل إلى اجراء المفاوضات اللازمة على نحو عاجل بين اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني .

أما فيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية ، فأود أن أعرب هنا مرة أخرى عن أملنا في ألا ينقضي وقت طويل قبل أن تمثّل جمهورية كوريا في منظمتنا العالمية ويمكن أن يسهم المقترح الذي تقدمت به جمهورية كوريا لوضع ميثاق مجتمع وطني في تحسين العلاقات داخل شبه الجزيرة .

وأود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات بشأن الحالة الاقتصادية العالمية ، لأن النضال ضد الفقر وسوء التغذية والتخلف سيظل أبعد ما يكون عن تحقيق النجاح . فالاختلالات في الاقتصاد العالمي مازالت قائمة والتوزيع الدولي غير المتكافئ للثروة والتفاوت بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ، واستمرار مشاكل الدين الخارجي في البلدان النامية ، كلها أمور تشير إلى ضرورة ايجاد نهج خلاقة وجديدة . ويجب أن تقدم الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن إعادة تنشيط النمو الاقتصادي مجموعة من الخطوط التوجيهية والمبادئ الواقعية للتعاون الاقتصادي الدولي المقبل . ومن خلال البناء على نتائج تلك الدورة الاستثنائية يجب أن تضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الدولي إطار عمل لتنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار . وهذا يتطلب توافر ظروف داخلية وخارجية مواتية ، وهنا تقع مسؤولية مشتركة على عواتق البلدان النامية والمتقدمة النمو سواء بسواء . ويجب أن تأخذ الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار مختلف الاحتياجات والمواقف في البلدان فرادى وفي المناطق ، وتأخذ في الحسبان تنوع درجات التنمية في العالم . ولا تزال الحالة في أقل البلدان نموا ، ولاسيما في افريقيا ، مثيرة للازعاج ومن ثم فهي جديرة باهتمامنا .

منذ سنوات عديدة ، ضربت هولندا ، مع بعض البلدان الاخرى ، مثلا بوصولها إلى مستوى إنفاق نسبة ١ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي لاغراض التنمية . وفي السنوات الاخيرة ، قامت بعض البلدان الاخرى بزيادة مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة ، إلا أنه يجب الاعتراف بأن هناك بلدانا أخرى عدة لا تزال متخلفة في هذا المجال . وعلى المجتمع الدولي - وبالتأكيد تلك البلدان التي تستفيد غاية الاستفادة من التحسن الاقتصادي الذي خبرناه في السنوات الماضية - بذل قصارى الجهد لبلوغ الهدف المعتمد للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

إن الامم المتحدة مطالبة كمنظمة بالقيام بمهام جديدة لها طابع التحدي في وقت تضطلع فيه بعملية اصلاح عميقة الجذور . ولدينا احساس بأن عملية الاصلاح تسير الآن على الطريق السليم . فالاجراءات الموازنية الجديدة جاري العمل بها . وقد بدأت الامانة العامة تتخلص من أعدادها الزائدة . ومن ناحية أخرى ، لم تستكمل بعد عملية إعادة هيكلة الآلية الحكومية الدولية للمنظمة ولاسيما في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . ومن رأي هولندا ، أنه يجب مواصلة كل هذه الاصلاحات بقوة ونشاط ولهذا فقط يمكن زيادة تعزيز ثقة الدول الاعضاء التي أعيد تأكيدها بالفعل في الامم المتحدة ، وتمكين المنظمة من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للتحديات العديدة التي تنتظرها .

ويتعين على أعضاء الامم المتحدة أن يقوموا من جانبهم - بطبيعة الحال - بدفع أنصبتهم المعلقة ، أي في الواقع ، أن يتحملوا بنصيبهم من أعباء الانشطة الاساسية العديدة للمنظمة بما فيها صيانة السلم . وهذا ينسحب أيضا على الاعمال المطلوبة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحّة المتنوعة الجديدة والحالات الطارئة التي لا تزال تتطلب اهتمامنا . ففي واقع الأمر يبرهن اعصار هيغو - الذي خلف وراءه دمارا كبيرا في منطقة الكاريبي وغيرها - مرة أخرى على أن منظومة الامم المتحدة ينبغي أن تكون قادرة أيضا على القيام بدور في حالة الكوارث الطبيعية .

واسمحوا لي أن أتقدم ببضع ملاحظات عن الكوارث التي هي من صنع الإنسان . إن تدهور بيئتنا يعد واحدا من أخطر تحديات عصرنا . وقائمة الأخطار المتزايدة أصبحت معروفة الآن جيدا وهي : ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي ، واستنزاف طبقة الأوزون ، والزيادة المطردة لحجم العادم ، وزحف الصحراء وإزالة الأحراج المتصف بالاستهتار . وهذه بضع أمثلة فقط على الكوارث العديدة التي من صنع الإنسان . ومن الواضح ، أنه من واجبنا جميعا أن نغير من عاداتنا ومن مواقفنا .

إن تقرير برونتلاند جدير بالثناء لأنه نبّه العالم إلى ضخامة هذا التحدي . فالادراك الدولي المتزايد للترابط بين البيئة والتنمية أمر هام ، لكن الادراك ، بطبيعة الحال ، ليس إلا خطوة أولى فقط لابد وأن يتبعها ايجاد الحلول . وتقع على عاتق كل حكومة مسؤولية حماية بيئتها ، كما نصت على ذلك مبادئ استكهولم لعام ١٩٧٢ .

إن الخطر الذي يتعرض له غلافنا الجوي والارتفاع التدريجي لدرجة حرارته يعدان بلا شك من المشاكل الملحّة للغاية . ففي آذار/مارس الماضي اجتمع ٣٤ من رؤساء الدول أو الحكومات من أجزاء عدة من العالم في لاهاي - بهولندا - لمناقشة هذه القضايا ويطالب الاعلان الذي وقعوه في هذا الشأن وقامت بلدان أخرى عديدة بتأييده ، باتخاذ اجراء عاجل كما يحدد عددا من نهج ابتكارية لمعالجة مشكلة المناخ .

والواقع أننا مقتنعون بأننا ينبغي أن نسعى إلى وضع اتفاقية عالمية للمناخ ، ونأمل أن نتمكن من تحقيق ذلك في غضون العامين المقبلين . وسيكون مؤتمر الامم المتحدة الثاني للمناخ خطوة هامة في العملية الرامية إلى وضع اتفاقية كهذه . وتقدر هولندا حق التقدير العمل التحضيري والدراسات التقنية التي يجريها حاليا الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي الذي أنشأه برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

إن جهودنا لحماية الغلاف الجوي ، بل وحماية البيئة ككل ، لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا بالمشاركة الكاملة للبلدان النامية . وفي نفس الوقت ، أدرك تمام الادراك الاحتياجات الملحّة الكثيرة التي تتعارض مع بعضها البعض في كثير من الاحيان والتي تواجهها معظم هذه البلدان . وفي حين أنه لا يمكن بطبيعة الحال الانتقاص من قدر المسؤولية المشتركة للحفاظ على كوكبنا ، فإنني أرى أن على البلدان الصناعية التزام بمساعدة هذه الدول المثقلة بأعباء تتجاوز طاقاتها . ومن ثم ، يتعين علينا إنشاء آلية للمساعدات التقنية والمالية حتى تُمكّن البلدان النامية من تنفيذ التدابير التي تتطلبها أي اتفاقية تتعلق بالمناخ . ومن المرجح أن تتضمن هذه التدابير مسائل كإدارة الاحراج ، والتكيف الصناعي ، والطاقة ، ورصد التلوث وبحوث التلوث . وباستطاعتي أن أعلن أن بلادي مستعدة للإسهام في أي آلية مالية كهذه .

وتقوم حاليا حكومة هولندا ، بغية توفير زخم اضافي للجهود الرامية الى حل مشاكل التلوث الجوي وتغير المناخ ، بتنظيم مؤتمر وزاري معني بهذه القضايا سيعقد في هولندا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ، ويسرنا أن يشترك العديد من البلدان في هذا المؤتمر .

وبشكل أكثر تعميما أرى أنه ينبغي لنا أن نفكر في أساليب تعزيز الصكوك الدولية المتعلقة بحماية البيئة . ففي عصر من التكافل الايكولوجي ، لن يكون بوسع دول هذا العالم أن تسلك بعد الآن طرقا منفردة . إننا بحاجة إلى المزيد من التشريع الدولي ـ واتفاقية المناخ مثال على ذلك . غير أننا بحاجة أيضا إلى رصد مستويات التلوث على نطاق عالمي ، وزيادة الرقابة الفعالة على دقة الامتثال للمعايير

والالتزامات البيئية . والامم المتحدة ، بعضويتها العالمية ، هي الإطار المناسب الذي يمكن فيه تحقيق استجابة عالمية كهذه .

وستكون الخطوة الاولى في ذلك السبيل تعزيز برنامج الامم المتحدة للبيئة . وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أعلن أن حكومتي قررت مضاعفة حصتها في برنامج الامم المتحدة للبيئة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ .

وقد طرح في الآونة الاخيرة عدد من الافكار والمقترحات الاخرى الرامية إلى تعزيز سلطة ودور الامم المتحدة في حماية البيئة . وأشير في هذا الصدد إلى إعلان لاهاي ، غير أن هناك أيضا مقترحات أخرى ، بما في ذلك تلك المقترحات التي قدمتها المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي من قبل . وتستأهل هذه الافكار مزيدا من البحث ، وربما على أساس بحث كل موضوع على حدة . وتعرب هولندا عن استعدادها القيام بدور فعال في هذه العملية .

ستتلاقى في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ جميع خيوط المناقشات الجارية حاليا . وقد أصدر مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة مجموعة متوازنة من التوصيات تتصل بالتحضير لهذا المؤتمر ، وهي في رأيي ، تستحق تأييد الجمعية العامة . وأرى أن مؤتمر ١٩٩٢ سيكون فرصة مثالية للتصديق على اتفاق عالمي بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز سلطة الامم المتحدة فيما يتعلق بحماية بيئتنا .

ذكرت في وقت سابق أن على الإنسانية أن تتعلم من ماضيها حتى تتمكن من مواجهة مستقبلها . وهذه عملية تعلّم أبدية ، لكننا بالطريقة التي نتعامل بها مع بيئتنا نقترب من أعتاب خطيرة قد لا نستطيع اجتيازها ونحن بمنجاة من العقاب . فالضرر الذي وقع بالفعل مروع ، حتى وإن كان مما لا يستعصي ـ حتى الآن ـ علاجه . ومع ذلك ، فإن الذي يتعلق به الامر هنا هو ظروف الحياة على الارض لا أقل .

كما ذكر الامين العام في تقريره إلى الجمعية ، جعلت الظروف السياسية الراهنة من الممكن العودة إلى معالجة الشؤون الدولية بالطريقة المتوخاة في الميثاق . إلا أنه كيما يستمر هذا الاتجاه ، يتعين على المجتمع الدولي أن يستجمع

إرادته بقدر يمكّنه من بذل جهد متواصل . ومن المحتم ايجاد حلول للمشاكل الإقليمية بصفة خاصة . وهناك مشاكل دولية أخرى ملحّة يتعين أيضا تناولها بقوة . وقد أشرت في هذا الصدد إلى الاخطار الوشيكة التي تهدد البيئة العالمية . ويمكنني أن أضيف إليها أخطارا أخرى ، كمشكلة المخدرات التي تهدد بتقويض نسيج مجتمعاتنا ذاته ؛ ويمكنني أن أضيف الإرهاب الدولي الذي يهدد المجتمع الدولي بدوله الاعضاء وكل مواطنيه . فالمنظمة مطالبة بشكل ملح بأن تبذل جهدا متجددا . وإني لعلى ثقة تامة من أن تآزر المجتمع الدولي وتماسكه يمكن أن يؤديا إلى حل هذه المشاكل .

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمما يبعث على عميق سروري وسرور وفدي أن تسند رئاسة هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة إلى دبلوماسي محنك ارتبط بالأمم المتحدة ارتباطا وثيقا ، وممثل بارز لنيجيريا البلد الذي تربطه باندونيسيا علاقات وثيقة أخوية دائما . إن انتخاب السفير غاربا بالاجماع لتولي هذا المنصب الرفيع إشادة بانجازاته الشخصية وانعكاس - في الوقت ذاته - للتقدير العميق الذي تتمتع به بلاده العظيمة في المجتمع الدولي . لقد ترسخت ثقتنا في قدراته منذ أمد بعيد خلال قيادته للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، حيث كرس نفسه للاضطلاع - بلا كلل - بولايته كرئيس لتلك اللجنة . وأغتنم هذه الفرصة لأعرب له عن تهانينا الحارة وأتعهد بتعاون وفدي الكامل معه في اضطلاعه بمسؤولياته .

كما أود أن أعرب أيضا عن عميق تقديري وامتنان حكومتي لسلفه ، صاحب السعادة السيد دانتي كابوتو ، للطريقة الكريمة والماهرة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

في اللحظة التي نقف فيها على أعتاب العقد الاخير للقرن العشرين ، ندرك جميعا تمام الادراك أننا نواجه مرة أخرى منعطفا حاسما في مسار التطورات العالمية . فالمناخ السياسي العالمي يتغير ونشهد فيه انتقالا صوب أنماط جديدة من العلاقات الدولية تبشر بإتاحة فرص أكبر ، وتنذر في الوقت ذاته بتحديات أكبر في معرض سعي البشرية المستمر إلى عالم أفضل ينعم بمزيد من السلم .

وقد أدى الميل المتزايد نحو المصالحة والتوافق المتبادل بين الدول ، وخاصة بين الدول الكبرى الى تخفيف ملحوظ في التوترات الدولية ، والى بذل جهود أقوى لحل المنازعات الاقليمية عن طريق الحوار والمفاوضات . وتبزغ أفكار جديدة ومفاهيم جديدة ، تمخض عنها الوعي الأعمق والفهم الأعمق ، وتطرح رؤى جديدة لحل المشاكل الجديدة والقديمة ، مثل منع الحرب النووية ، وانعدام المساواة السائد في العلاقات بين الدول ، وتدمير البيئة ، وخطر الارهاب الدولي ، وآفة الادمان والاتجار في المخدرات . وفي الوقت ذاته تتأكد بعض الاتجاهات الأساسية على الساحة الاقتصادية الدولية وتدفع على نحو أسرع الاندماج التدريجي للاقتصاد العالمي .

واذا كنا نرحب بهذه التطورات كبشائر تبعث على الأمل في تعزيز السلم العالمي وانتشار الرفاهية ، لا يمكننا أن نغفل عن أن الحالة الدولية ما زالت تعاني من توترات ومنازعات لم تحل بعد ، وعن العنف العشوائي ، وانعدام الأمن المستمر . وفضلا عن ذلك ، ما زال الاقتصاد العالمي واقعا في براثن الاضطراب الطويل الأمد ، وما زالت العلاقات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو مصابة باختلالات وتباينات حادة . بل يمكن القول إنه بينما تحسنت العلاقات السياسية بين الشرق والغرب ، فإن الاختلافات والتباينات بين الشمال والجنوب قد تفاقمت .

واذا كان للانفراج الحالي أن يؤدي الى السلم المستقر والتقدم المتوازن للجميع ، ينبغي أن يكون نطاقه الجغرافي أوسع ومحتواه المضموني أشمل . ولا يمكن أن يتحقق الوئام العالمي دون استئصال الفقر والظلم والحرمان والمرض من جميع أنحاء العالم . وينبغي اليوم تعريف الأمن الدولي من وجهة نظر اقتصادية الى جانب وجهة النظر العسكرية ، وأن تؤخذ في الحسبان التهديدات غير العسكرية للأمن مثل الانخفاض الحاد في امكانيات النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي ، واتساع نطاق البطالة ، وندرة الموارد ، والتدهور البيئي الحاد .

ولا يمكن لعالمنا أيضا أن يصبح مكانا أكثر أمنا ما دام الأمن الدولي يستند الى أساس واه من العقائد البالية ، مثل فكرة الردع المتبادل والتفوق النووي . وبعد تصديق الدولتين العظميين على معاهدة القذائف المتوسطة المدى التاريخية ،

كانت قوة الدفع في المفاوضات الجارية حول الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة الفضائية بطيئة الى حد مخيب للآمال . ولهذا فإننا نرحب بالانجاز الذي حدث مؤخرا في هذا المجال وفي بعض جوانب حظر الاسلحة الكيميائية . ومع ذلك ، فما زال سباق التسلح ، ولا سيما في جوانبه النوعية ، بعيدا كل البعد عن التوقف ، وما زالت الاسلحة المتقدمة ذات القدرة التدميرية المتزايدة تضاف الى ترسانات الدول العسكرية العظمى . وبالتالي ، فإن موارد العالم البشرية والتكنولوجية والمادية يجري تحويلها بعيدا عن أغراض التنمية ، الامر الذي يؤدي الى حدوث مفارقة تتمثل في مزيد من عدم الامن بتكلفة آخذة في التزايد .

ومن الجلي أن الامن المشترك يتطلب نهجا شاملا في النظر الى نزع السلاح الذي يتم عن طريق مفاوضات مستمرة ومحددة زمنيا وعلى أساس المسؤولية الجماعية لكل الدول . وينبغي توسيع نطاق معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ بحيث تشمل التجارب النووية تحت الارض ، وإنهاء انتاج المواد الانشطارية ، وابرام اتفاقية شاملة للحظر الكامل للاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة ، ومنع مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وأن تظل هذه البنود ذات الاولوية مدرجة على جدول أعمال نزع السلاح العالمي . وينبغي أن يصاحب ذلك أيضا تدابير محددة أخرى لنزع السلاح ، من بينها ازالة كل أسلحة الدمار الشامل ، والتخفيضات المتوازنة في الاسلحة التقليدية ، والحد من التسلح البحري ونزعه . وينبغي أن تكرس الموارد الاضافية التي توفر نتيجة لنزع السلاح للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب ، وخاصة لتنمية البلدان النامية .

وهناك حالات للنزاع في مختلف مناطق العالم كانت تعتبر لأمد طويل مستعصية على الحل ، يجري تناولها الآن بجدية أكبر وبتقبل أكبر لفكرة المفاوضات السلمية . ولكن ايقاع التقدم في حلها حلا شاملا ما زال للأسف بطيئا وغير متساو .

ففي أفغانستان ، لا زالت الحرب الاهلية تسبب خسائر فادحة في الارواح بالرغم من اتفاقات جنيف لعام ١٩٨٨ واستكمال انسحاب القوات السوفياتية . وينبغي أن يكون واضحا بجلاء الآن أن وقف المزيد من اراقة الدماء في وقت مبكر لن يتم إلا عن طريق

عملية مصالحة وطنية حقيقية وتنفيذ جميع أحكام هذه الاتفاقات من جانب كل الاطراف المعنية .

ومنذ أكثر من عام استمر وقف اطلاق النار الهش بين ايران والعراق وأوقف القتال بينهما . غير أن الاختلافات المستمرة في تفسير وتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) أعاقت حتى الآن احراز المزيد من التقدم في اتجاه الحل الشامل للنزاع . وما زلنا نأمل أن تؤدي المحادثات المباشرة الجارية بين الجانبين تحت رعاية الامين العام الى سلم عادل ومشرف .

وببداية تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، يكون واحد من أطول وأسوأ سجلات تصفية الاستعمار قد اقترب من نهايته . وتمثل ممارسة ناميبيا الوشيكة لتقرير المصير والاستقلال نصرا يكلل كفاح التحرر الوطني الذي خاضه شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ومع ذلك فإننا نشعر بقلق شديد ازاء تردد جنوب افريقيا في الامتثال لبعض الجوانب الاساسية للخطة كما ترد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والتي تأكدت مرة أخرى في قراري مجلس الامن ٦٣٢ (١٩٨٩) ، ٦٤٠ (١٩٨٩) . ولهذا ينبغي ممارسة اليقظة التامة لضمان تنفيذ الخطة بشكلها الاصلي والمحدد وتهيئة الظروف التي تؤدي الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة . وترى اندونيسيا أن مما يشرفها أن تتمكن من الاسهام النشط في تحقيق هذا الهدف عن طريق مشاركتها بقوة من شرطتها في اطار فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

وبالرغم من التقدم المحرز في ناميبيا فإن كفاح افريقيا من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية والقمع العنصري لا يمكن أن يعتبر منتهيا ما دام شعب افريقيا خاضعا لنظام الفصل العنصري المدان عالميا . ويجب أن يظل استئصال هذا النظام الذي يعد واحدا من أسوأ أشكال المهانة الإنسانية شاغلا للبشرية المتحضرة . وتلتزم اندونيسيا التزاما شاملا بازالة العنصرية المؤسسية في جنوب افريقيا حتى يتسنى إقامة مجتمع ديمقراطي لا عرقي في مكانه .

ومن دواعي تشجيعنا ، في مجال السعي لايجاد حل لمشكلة قبرص ، استئناف الحوار المباشر بين زعماء الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية . على أنه من المؤسف أن الجهود المستمرة الضرورية للتوصل الى تسوية شاملة ومنصفة ما زال يعيقها استمرار اختلاف وجهات النظر وتخيم عليها الريبة المتبادلة .

ونشعر بالارتياح للجهود التي يبذلها الامين العام في السعي لتحقيق السلم والمصالحة في مناطق أخرى مزقتها المنازعات مثل أمريكا الوسطى والصحراء الغربية . وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه النشط لهذه الجهود ، وبهذا نعبر عن التزامنا المتجدد بالتعددية وبتقوية وانعاش دور الامم المتحدة بوصفها المحفل والاداة العالمية التي لا غنى عنها لتحقيق هذا الهدف .

إن الصراع العربي الاسرائيلي ، ولبه كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال والعدالة ، كان جديرا بكل الاهتمام من جانب الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . وطوال السنة الماضية ، وقعت تطورات ذات آثار بعيدة المدى في فلسطين ذاتها وعلى الساحة الدبلوماسية الدولية .

وبعد أن صمدت الانتفاضة للهجمات الوحشية التي شنها النظام الصهيوني لقمعها ، أثبتت على نحو حاسم أنه لا يمكن التمادي في انكار تطلعات الامة الفلسطينية ، ولا سيما شبابها الباسل في الاراضي المحتلة ، لاستعادة حقوقها الوطنية غير القابلة للتصرف . وأدت هذه الحقيقة والمبادرة السلمية الجريئة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في السنة الماضية ، عندما أعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني وأشار الى استعداده للسعي الى تسوية سياسية شاملة تقوم على أساس كل قرارات الامم المتحدة ، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الى ادخال بعد جديد تماما في الصراع العربي الاسرائيلي . ولهذا ، من المؤسف حقا أنه رغم هذه التطورات والاجراءات بعيدة النظر التي اتخذتها القيادة الفلسطينية ، فإن الطريق الى انعقاد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط لا يزال يعوقه تعنت وعقم رد الفعل الاسرائيلي .

وتعتقد حكومتي أن الفرص التي لم يسبق لها مثيل المتاحة في هذه المرحلة لا يجوز أن تضيع . وقد أصبح من الضروري الآن أكثر من ذي قبل المضي صوب عقد مؤتمر سلام دولي باعتباره الاطار الوحيد المناسب للمفاوضات المتعلقة بجميع العناصر الاساسية للحل العادل . وعلى اسرائيل أن تدرك أن السلم الدائم والضمان الحقيقي لامنها لن يتحققا إلّا من خلال حل سياسي يجري التفاوض بشأنه على نحو شامل ويكون منصفا لجميع الاطراف . ونحث بقوة أيضا مؤيدي اسرائيل على الاعتراف بالحقائق الجديدة في الحالة وابداء رؤية أعمق وبعد نظر في السياسة ، وذلك بالتعاون مع الامين العام في مساعيه للتعجيل بعملية السلام . وتؤكد اندونيسيا من جديد التزامها الراسخ بتقديم كل دعم ممكن الى الشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ،

لتحقيق هدفه المقدس - أي الممارسة المبكرة لسيادته في اطار الدولة الفلسطينية المستقلة حديثا .

وتشعر اندونيسيا أيضا بحزن عميق ازاء استمرار مأساة لبنان والخسائر الفادحة في الارواح وتدمير الممتلكات ، نتيجة لعودة النزاع الفئوي والطائفي . ولذلك ، نؤيد تمام التأييد جهود اللجنة الثلاثية للرؤساء العرب الساعية الى وقف العنف ، ونثني على ما توصلت اليه من وقف اطلاق النار كخطوة أولى . ولكن يجب ألّا ننسى أن المهمة الشاقة لإعادة الوفاق الوطني وإعادة البناء الاقتصادي في ذلك البلد يحول دونها على نحو سافر احتلال اسرائيل غير المشروع للأراضي اللبنانية . ومن ثم ، تكرر اندونيسيا من جديد تضامنها الكامل مع لبنان في مطالبته المشروعة بانسحاب جميع قوات الاحتلال الاسرائيلية فورا ودون قيد أو شرط .

لقد كانت كمبوديا طوال العقدين الماضيين ميدانا لحرب لا تبدو لها نهاية ، واضطرابات كانت مصدرا لتوتر وانقسام مستمرين في جنوب شرقي آسيا . ولكن منذ السنة الماضية ، دخلت الجهود الرامية الى وضع حد للصراع الذي طال أمده في كمبوديا والمعاناة التي تجل عن الوصف التي مر بها شعبها ، في مرحلة أكثر تحديدا وأملا . وقد أتاح اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، الذي جمع كل الأطراف المعنية مباشرة بالصراع كما ضم البلدان المعنية الأخرى في المنطقة ، فرصة أولى للبدء في حوار مكثف يستهدف تمهيد الطريق الى تسوية دائمة وعادلة وشاملة . ومهما كانت الطبيعة الأولية لدورتي اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، المنعقدتين في تموز/يوليه من السنة الماضية وفي شباط/فبراير من هذه السنة ، فقد نجحتا في التوصل الى تفاهم مشترك حول الأهداف والاطار الشامل والعناصر الاساسية لهذه التسوية السياسية .

ومنذ ذلك الحين ، عقدت سلسلة من الاجتماعات بين الأطراف الكمبودية ذاتها ، وبين البلدان المعنية الأخرى ، بما فيها الدول الكبرى ، وقد عجلت من سرعة عملية التفاوض . وهناك قوة دفع أخرى تحققت نتيجة إعلان فييت نام عزمها على سحب قواتها من كمبوديا قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد تحقق هذا الانسحاب الآن . وبينما نرحب

بهذا الاجراء ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنه لم يتم في الاطار المحدد لكل العناصر الرئيسية الاخرى لتسوية شاملة - وهو هدف تابعناه معا منذ البداية .

وبغية البناء على التقدم المحرز بالفعل خلال العملية الاقليمية لاجتماع جاكرتا غير الرسمي ، انعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا في باريس من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/أغسطس من هذه السنة ، بمبادرة من فرنسا ، وترأسته كل من فرنسا واندونيسيا . ومع أن مزيدا من التقدم قد أحرز في ذلك المؤتمر في وضع الجوانب التفصيلية لمختلف عناصر الحل الشامل ، إلّا أنه تعذر التوصل الى اتفاق على بعض القضايا ذات الاهمية الحاسمة بالنسبة للاتفاق برمته - وعلى سبيل المثال ، بالنسبة لإقامة سلطة ادارية مؤقتة ؛ وبالنسبة للجهة التي يمكن أن تعمل تحت اشرافها آلية رصد دولية ؛ وبالنسبة لترتيبات وقف اطلاق النار . ومن المؤسف أن الشروط اللازمة والارادة السياسية من جانب الأطراف المعنية لا تبدو كافية حتى الآن . ولذا تقرر وقف جلسات المؤتمر على أن يعود للانعقاد في ظل ظروف أفضل . وأعطيت فرنسا واندونيسيا ، بوصفهما رئيسي المؤتمر ، تفويضا واسعا لمواصلة التشاور مع جميع الأطراف المعنية ، بغية تسهيل التوصل الى تسوية شاملة ، بما في ذلك إعادة عقد المؤتمر ولجان العمل ، حسب الاقتضاء .

وفي هذه المرحلة الحاسمة ، نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وعدم السماح بتكرار القتال على نطاق واسع حتى لا يمثل ذلك نكسة لعملية السلام . ولا تزال اندونيسيا مقتنعة بأن الحل السليم للصراع الكمبودي لن يتحقق إلّا من خلال الاساليب السياسية ، لا بقوة السلاح ، وأن هذا الحل حتى يكون عادلا ودائما ، لا بد وأن يكون شاملا . والواقع أن هذا كان منذ البداية من بين عناصر التفاهم المشترك الاساسية التي وافق عليها كل المشاركين في اجتماع جاكرتا غير الرسمي . وسوف تواصل اندونيسيا ، من جانبها ، بذل كل الجهود الممكنة للاسهام في إعادة السلام العادل الى كمبوديا .

وتشجعنا الاجراءات الايجابية التي اتبعت لتحديد الحالة السياسية المقبلة لكاليدونيا الجديدة . ومن شأن استمرار الحوار بروح الوفاق بين مختلف الأطراف أن

يسهل التقدم السلمي للاقليم نحو تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لطموحات السكان الاصليين ، مع مراعاة المصالح المشروعة لكل السكان .

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية مصدر توتر متكرر في شرقي آسيا ، وتتطلب جهودا مكثفة من جانب الشمال والجنوب لبدء عملية وفاق وطني . ويحدونا الامل في أن تستأنف قريبا المحادثات الرامية لحسم القضايا المعلقة ، بما يؤدي الى تحقيق الطموحات المشتركة في إعادة التوحيد السلمي .

وفي أمريكا الجنوبية ، يعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الارجنتين والمملكة المتحدة لبدء المفاوضات حول الاجراءات الرامية الى تطبيع علاقاتهما فألا طيبا بالنسبة لتسوية نهائية وسلمية لمسألة السيادة على جزر مالفيناس .

وقد وصل التغيير أيضا الى الساحة الاقتصادية الدولية ، ممحوبا باتجاهات ذات آثار بعيدة المدى بدأت تبرز وتتزايد ، تنطوي على فرص جديدة وتحديات جديدة . ولكن ، على عكس مناخ الانفراج في العلاقات السياسية ، لا تزال الشكوك والخلافات من سمات الحالة الاقتصادية العالمية .

وتتيح الانجازات السريعة في العلم والتكنولوجيا التي تغير بسرعة أنماط الانتاج والاستهلاك والمبادلات الاقتصادية والمالية الدولية ، فرصا جديدة لتزايد الازدهار العام بين الامم في اطار اقتصاد عالمي يزداد تكاملا . ولكن في الوقت ذاته قد يكون لها أثرها السلبي على مركز البلدان النامية من حيث الفائدة النسبية ومعدلات التبادل التجاري والتقسيم الدولي للعمل. وقد برزت أقطاب جديدة للدينامية والقوة الاقتصادية ، ولكنها تقترن باقامة تكتلات اقتصادية قوية بين البلدان المتقدمة النمو . وأكثر ما يزعج في ذلك أن الانتعاش الحالي في الانتاج العالمي والتجارة لا يزال يعود في معظمه بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو بينما تبقى بلدان نامية عديدة مكبلة بالتخلف والركود بل والتراجع عما كانت عليه .

وقد ازدادت أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية في حجمها وفي أثرها العالمي ، وهي تتفاقم نتيجة للتقلبات المعاكسة في أسعار الصرف بالنسبة للعملات الرئيسية . ونتيجة لذلك وقعت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المتوقعة التي انفجرت بالفعل بطريقة عنفية في بعض البلدان . واستمر انكماش التدفقات المالية من أجل التنمية ، الرسمية والخاصة على حد سواء ، الامر الذي أدى الى تحويل صاف للموارد الى البلدان المتقدمة . كما أن الحمائية ، على الرغم من التعهدات المتكررة بعكس اتجاهها ، ازدادات سوءا . والى الآن لم تستعد أسواق السلع الاساسية وأسعارها ، بما في ذلك أسواق وأسعار النفط والغاز الطبيعي ، حالتها الطبيعية بعد سنوات طويلة من التدهور والفوضى .

ولا شك في أن المسرح الاقتصادي الدولي لم يكن قاتما دوما . فعلى الرغم من الصعوبات ، استطاع عدد من البلدان النامية أن يجري التعديلات المؤلمة الضرورية وأن يحقق نموا مستمرا . وتوفر جولة أوروغواي ، بشرط أن يكون هناك التزام صارم بتعهدات بونتا ديل ايسته ، امكانية قيام نظام تجاري دولي أكثر انفتاحا وانصافا . والآن وقد أصبح الصندوق المشترك للسلع الاساسية يعمل ويؤدي مهامه ، فهناك أمل في زيادة الاستقرار في أسواق السلع بأسعار مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين . وحتى بالنسبة

لمسألة الديون يمكن ملاحظة علامات مرونة مشجعة في موقف البلدان المانحة الرئيسية ، وإن كان لم يستفد منها حتى الآن غير مجموعة محدودة ومعينة من البلدان .

ولكن في الاجمال ، لا يمكن إنكار أن الوضع الاقتصادي العالمي المتغير لا يزال يعمل الى حد كبير ضد المصالح الاساسية للبلدان النامية .

وفي ضوء هذه الحقيقة ترحب اندونيسيا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في العام المقبل مكرسة لتنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها . وبالمثل ، سوف يتيح إعداد استراتيجية إنمائية دولية جديدة لعقد التسعينات فرصة لتركيز اهتمامنا وجهودنا على السبل الفعالة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية .

وتعتقد حكومة بلادي أيضا أن إعادة تنشيط الحوار الشامل بين الشمال والجنوب أصبحت ضرورة ملحة . ولا يجوز أن يتخذ هذا الحوار شكل مطالب من جانب البلدان النامية ولا شكل الصدقة أو الاحسان من جانب البلدان المتقدمة النمو . بل ينبغي أن يقوم على أساس التكافل الحتمي في المصالح وتبادلها . ويعني التكافل الحقيقي المساواة والانصاف والمصلحة المتبادلة ، وينبغي ألاّ يتحول الى مجرد عبارة مخففة لوصف علاقات التبعية الجديدة ، أو حتى لوصف استعمار جديد يكاد أن يكون سافرا . ولا تزال اندونيسيا مقتنعة بأن جميع البلدان ، بغض النظر عن مصالح كل منها على حدة ، لها مصلحة مشتركة في السعي نحو نظم تجارية ونقدية متعددة الأطراف أكثر انفتاحا واستقرارا وانصافا ، وفي إقامة أسواق للسلع أكثر استقرارا ، وفي التوصل الى حلول شاملة ودائمة لأزمة الديون على أساس نهج ينحو نحو التنمية ويفضي الى تخفيض الديون ويوفر تدفقات كافية من الموارد المالية الجديدة .

إن خطر تدمير البيئة تدميرا لا رجعة فيه بسبب التلوث المتصاعد ، والنفايات الخطيرة ، وتآكل طبقة الأوزون ، والتغير في المناخ ، والتصحر ، والقضاء على الغابات ، وغير ذلك من الأسباب ، بات من الشواغل العالمية الكبرى . وحيث أن هذه المسألة تؤثر على رفاهية بل وبقاء الإنسانية ككل ، فإن من الحيوي معالجتها على أساس المسؤولية المشتركة على قدم المساواة بين الأمم جميعا ، حتى لا تكون مجالا

لنزاع جديد بين الشمال والجنوب . ولا يجوز أيضا أن نجعلها سببا لفرض شروط اضافية في سياق المساعدة الإنمائية . وهذا الأمر يتطلب تعاونا جماعيا فعالا ، بما في ذلك تعبئة موارد مالية اضافية لتشجيع التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار بحيث تكفل التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر دون التضحية بالمستقبل المشترك .

وفي المجال الاجتماعي ، وقع عدد من الأحداث الهامة خلال السنة الماضية . وربما كان أبرزها الحرب المشبوبة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات واساءة استعمال العقاقير ، الأمر الذي لا يزال يحدث أضرارا كبيرة من حيث زعزعة استقرار المجتمعات وتبديد الموارد وازهاق الأرواح واضاعة مستقبل الأجيال . وقد وحد المجتمع الدولي ، المهدد بأكمله بهذه الكارثة ، صفوفه في بذل جهود أكثر تنسيقا لمكافحتها . واستنادا للنهج المتوازن الذي دعت اليه اتفاقية الأمم المتحدة التي أبرمت مؤخرا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، تجري الآن مكافحة كل من الاستهلاك والانتاج . وينبغي الآن الاستفادة من الآليات والصكوك القانونية الموجودة حاليا استفادة كاملة بغية استئصال هذا الخطر . وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد تصميم اندونيسيا القوي على المساهمة بفاعلية في تحقيق هذه الغاية .

وخلال السنة الماضية عقد عدد من المؤتمرات الدولية ترمي الى ايجاد حلول لتدفق اللاجئين المستمر ، مما ركز اهتمام العالم على هذه القضية . وكان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية ، الذي تمخض عنه اعلان وخطة عمل شاملة تعبر عن وجود توافق جديد في الآراء والتزام سياسي بالتوصل الى حل نهائي ودائم لهذه الهجرة التي طالت . ونحن نعتقد أن خطة العمل الشاملة ، التي تتضمن مجموعة متوازنة ومتكاملة من التعهدات الوطنية والمتعددة الأطراف ، ستكفل التوصل الى هذا الحل ، اذا نفذها بحذافيرها جميع من يعنيهم الأمر .

وفي مجال حقوق الإنسان اتخذت خطوة أخرى نحو ضمان الاحترام لكرامة وقيمة الفرد الكامنتين ، ونحو ايلاء عناية خاصة لأثمن موارد المجتمع ، أي أطفاله . لقد أقرت لجنة حقوق الإنسان مشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ، ويجري تقديمها الى هذه الجمعية للنظر فيها واعتمادها . وإن اندونيسيا ، اذ تعتبر مصالح الطفل شاغلا

رئيسيا ، تأمل في أن يحظى هذا الصك القانوني بالتأييد اللازم وأن يبدأ نفاذه قريبا . ولن يؤدي انعقاد قمة عالمية للأطفال ، المقترح عقدها في السنة المقبلة ، الى تشجيع التصديق السريع على الاتفاقية فحسب بل سوف يعطي أيضا زخما جديدا لبرامج الدفاع عن الأطفال وحمايتهم وتنميتهم ، مما يجعل عقد التسعينات عقدا للأمل الحقيقي .

وبينما نقترب من فجر قرن جديد لا يمكننا أن نقلل من خطورة المشاكل والتحديات التي يمثلها الوضع العالمي المتغير بسرعة . كما لا يمكننا أن نغفل الفرص الكامنة والآفاق المشرقة . ولهذا ، فإن ضرورة الساعة هي تعزيز القوى والاتجاهات المؤدية الى التوفيق والتصالح العالميين والعمل معا على توجيه العالم الى طريق أكثر سلما وانصافا .

وفي مواجهة هذا المنعطف الحاسم في التطورات العالمية أبدت حركة عدم الانحياز في قمتها التاسعة التي عقدت مؤخرا في بلغراد وعيا واضحا بالحقائق الجديدة ودللت على استعدادها للاستجابة لعمليات التغير الجارية بأسلوب استشرافي وواقعي . وبغير مبادئ جامدة أو تحيز ، وللإسهام بصورة خلاقة في هذه العمليات . وأكدت الحركة بذلك من جديد على مسؤوليتها التاريخية ودورها الفعال في بناء عالم أكثر سلما وأمنا وعدلا وإنسانية . وكما أعلن الرئيس سوهارتو في قمة عدم الانحياز في وقت سابق من هذا الشهر :

"إن حركة عدم الانحياز التي تهتدي باستمرار بمبادئها وأهدافها الاساسية وتتزود بإحساسها الفريد بالوحدة والمصير المشترك وبخبراتها الثرية ، تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذه العملية وللإسهام بنصيبها في بناء نظام عالمي جديد على أساس السلم الدائم والحرية والتقدم المتكافئ للجميع" .

وستظل اندونيسيا ملتزمة بهذا الهدف السامي التزاما لا يحيد .

السيد توتو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني سرورا خاصا أن أهنئ السيد غاربا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة وأن أقدم له أطيب التمنيات بالنجاح في إتمام هذه المهمة الرفيعة .

وبناء على تعليمات رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، نيكولاي تشاوتشسكو ، يشرفني أن أعرض على الجمعية آراء رومانيا ومقترحاتها بشأن الحالة العالمية الراهنة والإجراءات اللازمة لتحقيق تغيير جذري في الحياة الدولية وتسوية المشاكل السائدة في العالم .

إن تطور الاحداث العالمية يكشف عن اتجاهين متباينين كل التباين . فمن الناحية الاولى ، ونتيجة للمساعي المشتركة للشعوب في كل مكان ، وللتحرك القوي للرأي العام من أجل السلم ونزع السلاح - والذي شمل أيضا المحافل السياسية التقدمية في مختلف البلدان - وكذلك العمل الذي تقوم به الامم المتحدة ، حدث عدد من التغييرات . فقد برز توازن نسبي بين القوى التي تساند الانفراج والتفاهم والتعاون

وبين القوى التي تعارضها . وعلى ذلك فقد تم في الأعوام الأخيرة اتخاذ خطوات هامة في اتجاه نزع السلاح وإيجاد حلول لبعض الصراعات الدولية عن طريق المفاوضات .

ومن الناحية الأخرى فإننا نشهد تكثيفا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من جانب بعض الأوساط الحكومية التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار السياسي في بلدان معينة وفرض شروط للتعاون تتمشى مع مصالحها القائمة على الهيمنة . وما زال سباق التسلح مستمرا ، وخاصة في مجال تطوير وتحديث الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . كما أن بعض الدول لا تزال تأخذ بمفهوم "الردع النووي" الذي يعني من الناحية العملية التهديد باستخدام القوة في الحياة الدولية . وقد بدأت بالفعل عسكرة الفضاء الخارجي .

وقد تأثرت الحالة الدولية تأثرا خطيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت في الأعوام الأخيرة إلى توسيع الهوّة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . كما أن بؤر التوتر والصراع في بعض أنحاء العالم لا تزال قائمة ، وقد زاد بعضها تفاقما .

وإزاء هذه الخلفية بات من الضروري تشجيع العقلية الجديدة بشأن العلاقات بين الدول ، والنهج الجديد لإيجاد حلول للمشاكل الدولية . ويجب أن يستند ذلك إلى الاحترام الأكيد لمبادئ العلاقات بين الدول ، وخاصة المساواة التامة في الحقوق ، والاستقلال الوطني ، والسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والمنفعة المتبادَلة .

وعلى ضوء هذه المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الوثائق الدولية الأخرى ، تقترح رومانيا أن تبحث الجمعية العامة وتتخذ تدابير ملموسة تتصل بالتزام جميع الدول بمبادئ التعايش السلمي فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، والقضاء على جميع أعمال وأشكال التدخل الرامية إلى تغيير النظام الاجتماعي والسياسي للبلدان الأخرى .

وفي يومنا هذا ، عندما يكون هناك اعتراف دولي بحق كل شعب في أن يختار بحرية طريق تنميته الاجتماعية والاقتصادية ، لا يمكن قبول أي شكل من العلاقات القائمة على التبعية . وما من أحد يقبل أي إجراء تقوم به الحكومات للتفرقة في العلاقات مع البلدان الاشتراكية تبعا للتغييرات الداخلية التي تقوم بها والتي قد تتفق مع المصالح العقائدية والسياسية للبلدان الغربية .

وفي نفس الوقت لا بد من العمل على نحو ثابت لمناهضة سياسة الاستعمار الجديد التي تنتهجها الدول الامبريالية والتي ترمي إلى إبقاء البلدان النامية مصدرا للسلع الأولية الرخيصة ومنبعا للأرباح الفاحشة لرأس المال الدولي . وتحقيقا لهذا الغرض تقترح رومانيا أن تدرس الجمعية العامة في الدورة الحالية وتتخذ تدابير ملموسة لتخليص العلاقات الاقتصادية الدولية من السياسات التي تجعل تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي رهنا باتخاذ تدابير ترمي إلى تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص ، أو لفرض نظام السوق الحرة ، وغيرها من التغييرات الهيكلية المناسبة للاقتصاد الرأسمالي .

واتساقا مع أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها ينبغي للأمم المتحدة أن تدعو جميع الحكومات إلى أن تحترم حق كل شعب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لظروفه التاريخية والاجتماعية الخاصة وخياراته السيادية في تنظيم حياته الداخلية ؛ وأن ينعكس ذلك في السياسة المستقلة لكل دولة .

وفي نفس الوقت ، وعلى ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي تعهدت الدول بمقتضاه بتطوير علاقاتها بروح من الصداقة والاحترام المتبادل ، ترى رومانيا أن على الأمم المتحدة أن تسعى إلى إشراك وسائط الإعلام في جهد تعاوني واسع النطاق في هذا المجال . وعلينا لتحقيق تلك الغاية أن نعارض أي مظهر من مظاهر العرض المتحيز والمضلل للظروف السائدة في مختلف البلدان . وعلى هذا المحفل العالمي أن يدرس ويعتمد تدابير محددة بشأن :

"مسؤولية الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك وسائط الإعلام في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون والتقارب والاحترام المتبادَل بين الحكومات والشعوب . ولتحقيق هذه الغاية فإن التغطية الإعلامية للحياة الواقعية في كل بلد والجهود التي يبذلها شعبه من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون تغطية صحيحة ونزيهة" .

وها هي الاحداث التي وقعت منذ خمسين عاما تقدم لنا الدليل على أن نفاق الدول العظمى وسياسات المهادنة والتواطؤ التي اتبعتها مع الفاشية والنازية ، وانعدام الوحدة بين الشعوب وبين القوى المناهضة للفاشية والحرب هي التي مهدت لاندلاع حرب عالمية هائلة .

واليوم ، وقد وعينا الدروس التي استقيناها من التاريخ ، لا يسعنا إلا أن نشعر بقلق عميق إزاء التصاعد الملحوظ في أنشطة بعض منظمات الجناح اليميني والفاشية الجديدة ، وإزاء الدعاية العنصرية القومية المتعصبة التي تدعو إلى تغيير الحدود . ولذا يتحتم على جميع القوى الاجتماعية والسياسية أن تعبئ جهودها لكي تكفل السلم والأمن ، وتمنع وتعارض أي عمل عدواني أو أية مظاهر انتقامية أو نازية جديدة .

ولما كان التحدي الرئيسي الذي يواجه عصرنا هو وقف سباق التسلح ، واتخاذ إجراء حاسم لتحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، وتعزيز دور الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالسلم ونزع السلاح ، فإن رومانيا تتقدم بالاقتراحات والإجراءات التالية للنظر فيها :

- على الجمعية العامة أن تدعو جميع الدول الأعضاء إلى وضع نهاية لتحديث الأسلحة النووية وتطويرها ، ونبذ فكرة الردع النووي .

- وقف جميع التجارب النووية وعقد مؤتمر دولي للنظر في إمكانية مد اتفاقية عام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لتشمل أيضا وقف التجارب النووية في جوف الأرض .

- تكرر الجمعية العامة النداء الموجه إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بأن يقوما في أقرب وقت ممكن ، بإبرام معاهدة لتخفيض ٥٠ في المائة من أسلحتهما النووية الاستراتيجية .

- تلتزم جميع الدول المشتركة في مؤتمر جنيف لنزع السلاح بالتفاوض حول حظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية إلى جانب المفاوضات الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية .

- توجه الجمعية العامة نداءً يدعو للتوصل إلى اتفاقات فعالة في مفاوضات فيينا ، لكفالة تخفيض كبير في القوات والأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية بما لا يقل عن ٥٠ في المائة بحلول نهاية هذا القرن ، وذلك تحت رقابة دولية صارمة وفعالة .

- تعلن الجمعية العامة عقد التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح ، على أن تكون أهداف ذلك العقد كما يلي : تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف ؛ وقف التجارب النووية ؛ التخلي عن عسكرة الفضاء الخارجي ؛ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في أنحاء مختلفة من العالم ؛ إجراء تخفيض كبير في القوات والأسلحة التقليدية وفي النفقات العسكرية .

وبغية تحسين المناخ السياسي الدولي وتحقيق الانفراج وضمان السلم ، فإن رومانيا تدعو بقوة إلى وقف جميع الصراعات في مختلف مناطق العالم ، على أساس حلول منصفة تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الاحترام الدقيق للمصالح المشروعة لشعوب المنطقة .

واتساقا مع هذا الموقف المبدئي تقترح رومانيا ما يلي :

- أن تؤكد الأمم المتحدة من جديد الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء على نفسها بأن تنبذ استخدام القوة في علاقاتها ، وأن تحترم احتراما أكيدا حق كل شعب في أن يختار بحرية طريق تنميته دون أي تدخل خارجي .

- أن تكفل الأمم المتحدة ألا يفضي أي إجراء يستهدف تسوية الصراعات في منطقة ما إلى إزالة المنجزات التقدمية لشعوب تلك المنطقة .

- أن تؤيد الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن ، تشارك فيه جميع الدول المعنية بما فيها دولة فلسطين الجديدة وإسرائيل والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

- تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا حتى يتسنى إعلان استقلال ناميبيا هذا العام .

وبالنسبة لتعزيز دور الأمم المتحدة في حسم شتى الصراعات ، نرى من الضروري عدم اللجوء إلى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم إلا في الحالات التي تكون فيها هذه العمليات ضرورة حتمية . كما ينبغي الحد من نفقات هذه العمليات قدر الإمكان ، وأن تكون على أساس طوعي ، على أن تتحملها في المقام الأول البلدان الداخلة في الصراع والبلدان المتقدمة النمو .

وفي هذه الدورة أيضا نؤكد من جديد تضامننا مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ودعمنا لها ولموقفها ومبادراتها الرامية إلى توحيد كوريا بطريقة سلمية وديمقراطية ومستقلة .

وبالنظر إلى الحالة الخطيرة التي آل إليها الاقتصاد العالمي بسبب السياسة الامبريالية القائمة على الاستغلال وعدم المساواة ، والسياسات النقدية والمالية المجحفة ، ترى رومانيا أن من المحتم لكفالة التقدم والسلم العالميين التوصل إلى حل عاجل لأزمة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية ، والقضاء على التخلف ، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة بين الدول .

ورومانيا ، بوصفها بلدا ناميا ، تعي تماما عواقب الوضع الراهن في الاقتصاد العالمي ، وبصفة خاصة عواقب العبء الثقيل المترتب على الديون الخارجية التي تعدُّ من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية .

وقد نجحت رومانيا ، بفضل التعبئة الكاملة لجميع قدراتها المادية والبشرية ، في التحرر من هذا العبء اعتبارا من آذار/مارس ١٩٨٩ . وكان لهذا الإنجاز أثره الملموس في ضمان الاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلدنا . ولم يكن أمامنا لتحقيق هذا الهدف غير مضاعفة استثماراتنا خلال هذا العقد . وقد مكننا ذلك من تسديد الديون الخارجية دون أن تتأثر برامج التنمية الاقتصادية أو مستوى معيشة السكان أو دخولهم .

واستنادا إلى خبرتنا الخاصة ، وبمعرفتنا المباشرة بممارسات صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وغيره من المصارف الدولية الكبرى - ومعرفتنا بالشروط الاقتصادية والسياسية التي تفرضها ، والتي لها آثار مزعزعة للاستقرار على البلدان النامية ، وتسبب تحويل الثروة من هذه البلدان إلى البلدان المتقدمة النمو الرئيسية - نعتبر أن التحسين الجذري للائتمان الدولي ولنظام الفوائد أصبح أمرا ذا أولوية قصوى يتطلب اتخاذ إجراء عاجل . ولهذا الغرض تقدم رومانيا المقترحات الآتية .

أولا ، ينبغي تحديد سعر فائدة ثابت بحدٍّ أقصى ٤ إلى ٥ في المائة للقروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي والمصارف الكبرى الأخرى . وينبغي أن يعاد احتساب القروض القائمة على أساس سعر فائدة لا يتجاوز ٣ إلى ٣ في المائة .

ثانيا ، عند تقديم ائتمانات جديدة ، ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التخلي عن البرامج ذات الطابع الاستعماري للتكيف الاقتصادي ، ولا سيما إنهاء الشروط التي ترمي إلى عودة قطاعات ووحدات اقتصادية معينة للقطاع الخاص . وترى رومانيا أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينبغي أن يقدما قروضهما ، أساسا ، إلى القطاعين العام والتعاوني بغية ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية ، وللتعجيل بتقدمها وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها . وينبغي أن يشار في الوقت نفسه إلى أن القطاع العام في جميع البلدان يوفر ظروفا أكثر أمنا للمؤسسات المالية نفسها .

ثالثا ، ينبغي للبنك الدولي والمصارف الائتمانية الأخرى أن تكف عما تتمسك به من أن يكون تقديم الائتمانات المالية الجديدة مشروطا بالسيطرة على إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية . فهذه الممارسات التي تطبقها المصارف الدولية الكبرى تضمن تحقيق أرباح عالية لرأس المال التمويلي بينما تُستغل ثروة البلدان النامية .

رابعا ، ينبغي وضع أسعار معقولة ومنصفة للسلع الأساسية التي تقدمها البلدان النامية بغية تخطي الفجوة بين أسعار السلع الأساسية والأسعار المدفوعة للمنتجات المستوردة والمصنعة ، مما سيضع حدا لنقل الثروة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . وفي العام الماضي وحده ، ونتيجة لنظام الائتمان وأسعار الفائدة

المرتفعة التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الاخرى ، وكذلك نظام الاسعار القائم ، فإن نقل الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو بلغ أكثر من ٣٣ بليون دولار أمريكي .

ورومانيا تقدم هذه المقترحات أيضا بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لانها لا تقبل أن تكون متواطئة مع سياسات الاستعمار الجديد التي تطبقها تلك المؤسسات المالية .

إن تنشيط التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية ، ولا سيما في البلدان النامية ، يتطلب القيام بإعداد مناسب لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها في عام ١٩٩٠ . وينبغي للدورة الاستثنائية أن توفر إطارا للمفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للاتفاق على حلول شاملة لمشاكل التخلف ، والعلاقات المالية والتجارية الدولية ، والديون الخارجية للبلدان النامية .

وفي الظروف الدولية الراهنة ، التي تتسم بمشاكل خطيرة ولّدها سباق التسلح ، والتخلف ، ومواصلة سياسة القوة والتدخل في الشؤون الداخلية ، هناك حاجة ماسة ، أكثر من ذي قبل ، لمشاركة جميع الدول ، على قدم المساواة ، في البحث عن حلول لمشاكلها . وتمشيا مع موقف رومانيا الثابت المؤيد لنزع السلاح والسلم والحل الديمقراطي لجميع المسائل المعقدة في عصرنا ، سيعمل الوفد الروماني بإصرار - جنبا إلى جنب مع الوفود الاخرى - حتى يمكن لهذه الدورة - أن تفتح آفاقا جديدة لعالم أفضل عن طريق الجهود المشتركة ، وفي مناخ من التفاهم والاحترام المتبادَل . وكما أكد الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو مؤخرا ، فإن إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الدولية يتطلب من جميع الشعوب والقوى التقدمية والديمقراطية في كل مكان بذل قصارى جهدها حتى تضمن انتصار صوت المنطق وتحقيق نزع السلاح العام ، والتسوية السلمية للنزاعات عن طريق المفاوضات ، وتطوير التعاون على قدم المساواة بين جميع الدول .

السيد فرناندييز اوردونييز (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود أن أعرب عن تهانئي الخالصة للسيد جوزيف غاربا بمناسبة انتخابه الإجماعي رئيسا

للجمعية العامة في هذه الدورة . إن لكفاءته ونشاطه البارز في هذه المنظمة قيمة كبرى لإنجاح أعمالنا . وأود أيضا أن أعرب عن شكري للعمل الممتاز الذي قام به سلفه السيد دانتي كابوتو ، وأن أؤكد مجددا تأييدنا التام وامتناننا العميق للأمين العام خافيير بيريز دي كويار لعمله الدؤوب على رأس الأمانة العامة .

منذ تأسيس الأمم المتحدة ، ربما لم نشهد من قبل جهودا متواترة كتلك التي تبذل اليوم لتحسين المناخ الدولي ، ولا تغييرات كهذه في الإطار الذي دارت فيه العلاقات الدولية لأكثر من ٤٠ عاما . فالعناد الايديولوجي ، والمواجهة كوسيلة من وسائل الدبلوماسية ، واللامبالاة إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الساحقة لجانب كبير من البشرية ، بدأت تخلي الطريق أمام تطلعات البشرية المتزايدة إلى توسيع نطاق التعايش ، وإرساء أسس السلام الحقيقي وتعزيز فكرة أن الفرد هو المستفيد المباشر والرئيسي لجميع أعمال الحكومة . ورغم أنه لا تزال هناك - لسوء الطالع - نزاعات عديدة في أجزاء مختلفة من العالم ، فقد ثبت مؤخرا أن استخدام القوة وسيلة في العلاقات الدولية أمر غير مجدٍ . إن التعاون الدولي ، الذي يجب أن تكون التعددية فيه - في رأينا - عاملا أساسيا ، خفّض إلى حدٍّ بعيد مستوى المواجهة وعدد الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب . ونظرا لعالمية المشاكل الحالية ، يجب علينا أيضا أن ننظر بعناية فائقة في أبعاد أخرى تعدُّ أساسية بالنسبة للسلام بنفس القدر ولم يحرز فيها هذا التعاون الدولي المتزايد الأهمية تقدما بالقدر الذي كنا نرغبه . وأُشير - على سبيل المثال إلى مسائل مثل الفروق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، والتنمية الاقتصادية ، وعلاقة الإنسان بالطبيعة ، والتدهور المتتالي للبيئة ، وظواهر مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدِّرات - وسوف أتناولها فيما بعد في بياني .

أولا ، فيما يتعلق بالتغيرات الواقعة في أوروبا ، فإن المناخ الجديد في العلاقات بين الشرق والغرب - على نحو ما شهدناه في هذه الجمعية - من الأمور المشجعة . ولا يصدق ذلك فقط على خفض حدة التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وبين الحلفين العسكريين ، وبين أعضائهما ، ولكن يصدق أيضا على

التغيرات الداخلية في العديد من البلدان حيث يحرز تقدم في مجال نشر الديمقراطية ، وكذلك في مجال حقوق الإنسان واحترامها . وأود أن أبرز في هذا الإطار ، العمليات الجارية في بولندا وهنغاريا وفي الاتحاد السوفياتي . ولسوء الطالع ، ليست كل بلدان أوروبا الشرقية تتبع هذه الطرق المرغوب فيها .

ولا يزال مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بكل أبعاده ، يضطلع بدور رئيسي في هذه العملية الشاملة لتحقيق الانفراج الاوروبي ، سواء فيما بين البلدان وفي داخل البلدان ، وفضلا عن ذلك ، فإنه اكتسب قوة جديدة باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا .

ونحن نرحب بالدور الهام الذي اضطلعت به الامم المتحدة في السياق الدولي الراهن . وقد أدى اعتراف الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالقيمة التي لا تنكر للتعددية ، الى توسيع نطاق قدرة المنظمة على التحرك وجعل جهودها أكثر فائدة . فالواقعية السياسية المتزايدة من جانب عدد من البلدان التي كانت ترفض في الماضي قبول الحلول المعتدلة ، والتقدم نحو المزيد من الواقعية في حركة بلدان عدم الانحياز ؛ والعمل الحاسم الذي يقوم به مجلس الامن والذي يتعزز نتيجة للتعاون الجديد بين أعضائه الدائمين ؛ والعمل الممتاز للامين العام ، كلها عناصر أساسية تحفز هذه العملية .

وعلى الرغم من ذلك ، لا يزال الطريق طويلا للتوصل الى مجتمع دولي يختفي منه العنف والفقر وانتهاك الحقوق الاساسية للانسان . ويمكن للامم المتحدة أن تفعل الكثير ، وقد قامت بالفعل بالكثير لكي تقربنا من هذا الهدف . ولكن عملها لن يتكلل بالنجاح إذا لم تتوافر في نفس الوقت الارادة السياسية الواضحة لإنهاء تلك الصراعات لدى المشاركين فيها .

لقد وضع قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اتخذ منذ أكثر من سنتين ، أسس التفاوض لإيجاد حل للحرب الدموية بين ايران والعراق . وصحيح أن صوت المدافع قد سكت منذ ذلك الوقت ولكن السلم في المنطقة هش ، ولم يحرز حتى الآن تقدم يذكر في سبيل التوصل الى حل عادل ودائم عن طريق التنفيذ الكامل للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . ولذلك يجب تكثيف عملية المفاوضات الجارية الآن تحت اشراف الامين العام وممثله الخاص ، وأؤكد لهما مرة أخرى تأييد حكومتي الكامل لمهمتها الصعبة .

وفي أفغانستان ، فتح توقيع اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل من العام الماضي ، الباب لإيجاد حل . وقد تم في هذا العام الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية مما جعل التسوية السلمية للمشكلة أمرا ممكنا . بيد أنه لابد من تكثيف الجهود للتوصل الى تسوية دائمة تقوم على أساس ممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي . ولتحقيق هذا الهدف يجب تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تضم ممثلين

لجميع أطراف الصراع ، والسماح بعودة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة . وينبغي أيضا تأييد الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لتحقيق هذه التسوية السلمية وينبغي للجمعية العامة أن تجدد ولايته .

وكان تطور الحالة في الجنوب الافريقي في السنة الماضية يبعث على الأمل فيما يتعلق ببعض الجبهات . ومن المؤسف أن نظام الفصل العنصري الذي لا يمكن قبوله لايزال قائما في جنوب افريقيا . ونحن على ثقة من أن التغيرات السياسية الراهنة في جنوب افريقيا ستؤدي الى موقف أكثر ذكاء وواقعية عندما يحين الوقت للقيام بالعملية اللازمة المؤدية الى مجتمع ديمقراطي تعددي غير عنصري في ذلك البلد . ونحن نطالب مرة أخرى برفع حالة الطوارئ وإضفاء الشرعية على جميع الأحزاب والمجموعات السياسية التي تعارض الفصل العنصري ، والافراج الفوري عن نلسون مانديلا وعن السجناء السياسيين الآخرين .

إن العملية التاريخية التي بدأت في ناميبيا في نيسان/ابريل الماضي تحظى بتأييدنا غير المشروط . ونحن نثق في أن عملية الاستقلال ستتم وفقا للجدول المتفق عليه ، ونكرر ثقتنا وتأييدنا الكاملين للأمين العام وممثله الخاص فيما يتعلق ببعثتهما في ناميبيا . وتشارك اسبانيا بوحدة كبيرة في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وأود أن أسجل هنا عزمنا على توفير الدعم المالي لهذا البلد الجديد .

لقد رحبنا بارتياح كبير بتنفيذ اتفاقات غبادوليت التي جعلت من الممكن في نهاية العام الماضي بدء الانسحاب التدريجي للقوات الكوبية من أنغولا . ونحن على ثقة من أن الوقف الكامل للأعمال العدائية سوف ينفذ ، وأن هذا سيؤدي الى تحقيق الوفاق الوطني في هذا البلد الخالي من القوات الأجنبية . ونؤيد في نفس الوقت الاتصالات التي جرت في موزامبيق بغية إنهاء أعمال العنف ، ونطالب بالوقف الفوري لجميع المحاولات الخارجية الرامية الى زعزعة الاستقرار في ذلك البلد . ونعرب أيضا عن أملنا في أن يكون للعمليات التي بدأت في ناميبيا وأنغولا أثر إيجابي في موزامبيق والمنطقة الجنوبية ككل ، وبصفة خاصة في دول خط المواجهة .

ويشكل انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا خطوة ايجابية ، ولكنها غير كافية . ونحن نأسف لتوقف أعمال مؤتمر باريس ، وكنا نتوقع من الأطراف المعنية بالصراع قدر أكبر من المرونة . ويجب أن تستمر الجهود الرامية الى تحقيق تسوية تسمح بإقامة حكومة مصالحة وطنية عريضة القاعدة تمكن هذا البلد من مواجهة عملية إعادة البناء في المستقبل ، ودون أي احتمال للعودة الى الماضي القريب الذي أدى الى معاناة شديد لشعب كمبوديا .

وقد تابعنا باهتمام الاقتراحات التي قدمتها جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للدخول في محادثات ثنائية . والواقع أن المبادرة التي قدمها الرئيس روه في هذا المحفل بتاريخ ١٨ تشرين الأول/اكتوبر الماضي كانت جديرة بالثناء . بيد أن التوتر لايزال يسود شبه الجزيرة ، ولا يمكن التغلب على هذه الحالة إلا بالحوار المكثف والمرونة المتزايدة .

لقد أحدثت التطورات المأساوية التي جرت في الصين أثرا شديدا لدى قطاعات كبيرة من الرأي العام الدولي . ونحن نتابع بأكبر قدر من الاهتمام تطور الحالة ونأمل أن تزداد في وقت قريب قوة عملية الإصلاح والانفتاح في جميع جوانبه ، بما في ذلك الجانب السياسي ، وذلك بغية تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الصيني في الحرية والديمقراطية .

وتهتم اسبانيا بمنطقة المغرب بشكل خاص . وقد سبق أن أعربت حكومتي عن ارتياحها للاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه في قمة مراكش ، والذي أدى الى انشاء اتحاد المغرب العربي .

ويجب أن نزيد تعاوننا وجهودنا الرامية الى حل مشكلة الصحراء الغربية . وتتابع اسبانيا التطورات في هذا الصدد باهتمام له ما يبرره . إن الخطوات الايجابية التي اتخذت في العام الماضي ، وبصفة خاصة قبول الأطراف المعنية من حيث المبدأ اقتراحات الأمين العام بإجراء استفتاء لتحقيق المصير في ظروف ملائمة وتحت اشراف الأمم المتحدة ، تعطي زخما كبيرا للعملية التي لم تتبلور بشكل نهائي حتى الآن .

وستستمر اسبانيا ، التي تقدم كل أشكال التعاون التقني اللازمة ، في تأييد الجهود الرامية الى مواصلة هذه العملية دون تحفظ . ويمكن أن يسهم في ذلك اسهاما كبيرا السعي الى إجراء اتصالات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو .

ومشكلة قبرص لم تحسم بعد على الرغم من الجهود المتجددة من جانب الامين العام وممثله الخاص . ووقف الحوار بين الطائفتين يثير قلقنا . ونحن نقول مرة أخرى إن الحل يجب أن يقوم على أساس احترام وحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة في هذا الشأن .

أما في الشرق الاوسط فإن احتمالات تحقيق حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي لاتزال غير مؤكدة . وتستمر الحالة في الاراضي المحتلة في التدهور على نحو محزن . ونحن نشجب تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها اسرائيل والتي أدت الى زيادة معاناة السكان ، ونطالب السلطات الاسرائيلية بأن تلتزم بقرارات مجلس الامن بشأن هذا الموضوع ، وأن تحترم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق انطباقا كاملا على الاراضي المحتلة .

ونعتقد أن على الاعضاء الدائمين في مجلس الامن دورا هاما في تحقيق التقارب بين أطراف الصراع وتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام . ويجب أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك المؤتمر الذي ما زلنا نرى أنه الإطار المناسب لبدء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية .

وقد تجلت الخطوط التوجيهية لسياسة الدول الاثنتي عشرة في إعلان مدريد الذي أشار اليه السيد ديماس الرئيس الحالي لمجلس وزراء المجموعة . ونحن نثق في أن النداء الذي وجهناه في مدريد الى الاطراف المعنية سيؤدي الى السلم ولن يُغْفل . كذلك فإن جهود الرئيس مبارك لإجراء محادثات بين اسرائيل ووفد فلسطين تستحق تأييدنا من أجل التوصل الى حل دائم وعادل وشامل يقوم على أساس مبدأ السلم مقابل الارض .

وفي هذا السياق فإننا نطالب بقوة بالاعتدال وسيادة المنطق السليم في لبنان . فقد زادت الازمة هناك تدهورا . وأودى العنف بحياة الآلاف من الابرياء ، ومن

بينهم سفير اسبانيا في لبنان السيد بيدرو دي ارستيغوي . ونؤكد تأييدنا لعمل اللجنة الثلاثية . ونطالب مرة أخرى جميع أطراف النزاع أن تتعاون بغير تحفظ في الوقف الفوري الكامل لإطلاق النار ، وتنفيذ ذلك الاتفاق الذي سيمكّن من إجراء الاصلاحات الداخلية اللازمة لإحلال السلم في لبنان المستقل ذي السيادة الخالي من أية قوات أجنبية .

ولا تزال أمريكا الوسطى مركز اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي . وقد أيد مجلس الأمن الاتفاقات المتعلقة بأمريكا الوسطى تأييدا لا لبس فيه . وقد ظهرت في الشهور الأخيرة دلائل واضحة على توافر الارادة السياسية لدى الأطراف المعنية مباشرة للتغلب على ما تواجهه من صعوبات وإيجاد حلول عن طريق الحوار . وقد برزت في اتفاقات السلفادور التي أمكن التوصل اليها في شباط/فبراير الماضي ، ومؤتمر قمة تيلا الأخير للرؤساء ، مجموعة من المبادرات الهامة .

ويرجع الفضل في هذا التقدم بدرجة كبيرة ، الى العمل الشاق الذي يضطلع به الأمين العام ومعاونوه .

وبناء على الرغبة الصريحة لرؤساء أمريكا الوسطى ، تلعب الأمم المتحدة دورا هاما في هذه العملية . وقد عدُلت الحدود الزمنية المقدرة في اتفاقات تيلا بغية التعجيل بالعملية . ونحن نثق بأن مجلس الأمن سيتخذ القرارات اللازمة لكفالة تحريك العملية بأسرع ما يمكن .

واسبانيا تشعر بتفاؤل خاص إزاء هذه العملية ، التي شجعتها منذ البداية . وقد قدمت - ومازالت على استعداد لأن تقدم - كل ما في وسعها من المساعدات اللازمة . إن ارادتنا واضحة . ليس هناك بديل لإطار السلم هذا . وسنؤيد بأعمال ملموسة ، لا بالكلمات وحدها ، جميع الجهود في هذا الاتجاه . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكركم بالدعم الذي قدمته المجموعة الاقتصادية الأوروبية لبرنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي لأمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد أيضا ، نرحب بالمناقشات التي بدأت بالفعل بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني ، ونثق بأن من شأنها أن تؤدي إلى المصالحة الوطنية الكاملة .

وفي هذا الصدد أود أن أناقش عمليات حفظ السلم . إن الأمم المتحدة تلعب دورا متزايدا في السعي من أجل ايجاد حلول للصراعات الإقليمية . ويسرنا أنها تلقى الدعم اللازم من مجلس الأمن . وقد قررت اسبانيا الاشتراك في شتى العمليات . وقدمت مراقبين عسكريين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا كما قدمت جزءا هاما من العنصر الجوي في قوة الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . كما أن اسبانيا على استعداد للتعاون في العمليات التي من المحتمل أن تبدأ في أمريكا الوسطى .

وتسهم الأمم المتحدة على نحو حاسم في عملية انهاء الاستعمار ، التي ، باستقلال ناميبيا القادم ، تكون قد اقتربت من نهايتها . بيد أن بعض الحالات لا تزال معلقة . واحداها حالة الصحراء الغربية ، التي سبق أن أشرت إليها . وتيمور الشرقية حالة أخرى . إن بداية المحادثات بين البرتغال واندونيسيا عنصر ايجابي صوب ايجاد حل يتسق ومبادئ الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بجزر مالفيناس ، ما فتئنا نؤيد إجراء مفاوضات مباشرة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بوصفها الوسيلة لحل جميع المشاكل المعلقة بين البلدين ، بما فيها تلك المتعلقة بالسيادة . وفي الآونة الأخيرة ثمة توقعات جديدة للحوار ، ونأمل أن تؤدي المحادثات التي من المقرر أن يشرع فيها البلدان في الشهر القادم إلى احراز تقدم في هذا الاتجاه . ويسرنا أن البلدين ، اللذين تربطنا بهما علاقات صداقة ، اختارا مدريد مكانا لعقد تلك المحادثات .

وفي القارة الأوروبية لا تزال توجد حالة استعمارية تنطوي على مفارقة تاريخية ، وتؤثر على السلامة الإقليمية لبلدي . ويدرك الجميع الحساسيات الاسبانية إزاء مسألة جبل طارق . لقد اخترنا طريق المفاوضات حسبما أوصت الجمعية العامة ، بغية اتمام عملية إنهاء الاستعمار عن طريق استعادة سلامتنا الإقليمية ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصالح شعب جبل طارق وكذلك مصالح سكان "كامبو دي جبل طارق" .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فإن الثقة والمكاشفة هما حاليا ، وعلى ما نأمل مستقبلا ، عنصران حيويان في عملية الانفراج بين الشرق والغرب . وينبغي أن نستمر في التماس تقليل الاختلالات الموجودة في شتى فئات الأسلحة باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة والأمن . وفي هذه العملية لتعزيز الثقة عن طريق نزع السلاح وخفض مستويات التسلح ، ينبغي أن يلعب التحقق دورا حيويا لكفالة الامتثال لأحكام الاتفاقيات وتفادي إثارة الشكوك .

وترحب اسبانيا بالتقدم المحرز في اوروبا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ دورة الجمعية العامة الماضية . وقد أعربت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي في مؤتمر قمتها الأخير عن عزمها على الانتهاء من المفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية في موعد غايته منتصف التسعينيات ، وبهذا تسهم في زيادة الأمن ، ليس أمن القارة الأوروبية فحسب وإنما أيضا أمن المجتمع الدولي برمته .

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية ومحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) فإننا نثق بأن المفاوضات ، بما فيها المفاوضات الحالية ، سوف تستكمل في موعد غايته عام ١٩٩٠ . وتحقيقا لتلك الغاية ، فإن نتائج المحادثات التي عقدت في الاسبوع الماضي في ويومنغ تبعث على التشجيع .

بيد أن مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا ينبغي أن تقتصر على العلاقة بين الشرق والغرب . وقد أكد مؤتمر باريس الأخير على الحاجة الملحة للابرام العاجل لمعاهدة من أجل الازالة العالمية الكاملة للأسلحة الكيميائية . ومما يبعث على التشجيع في هذا الصدد مقترحات الرئيس بوش في الدورة الحالية والرد الايجابي عليها من جانب السيد شيفاردنادزي .

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان نشهد تقدما ملموسا في بعض البلدان ، ولكن في بلدان أخرى كثيرة هناك حالة من الركود إن لم يكن حالة من الانتكاس . وينبغي الحيلولة بين المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها بعض الديمقراطيات وبين أن تؤدي إلى ادامة بعض انتهاكات حقوق الإنسان . إن مهمة تدوين القانون الدولي في النواحي المتعلقة بحماية حقوق الإنسان قد اتخذت أبعادا هامة في الآونة الأخيرة وهذا يبعث على كثير من الرضا .

وعلى وجه الخصوص أود أن أعرب عن تأييد اسبانيا لمشروع اتفاقية حقوق الطفل ، التي نأمل أن تعتمد في الدورة الحالية ، ومشروع البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، الرامي إلى إلغاء عقوبة الاعدام .

ومع ذلك ، مازلنا نعتقد أنه يتعين علينا ، بدلا من انشاء صكوك دولية جديدة ، أن نركز على التطبيق السليم للصكوك الموجودة بالفعل . ينبغي أن نعزز آليات الأمم المتحدة من أجل تحديد انتهاكات حقوق الإنسان واستئصالها . وبصفة خاصة ، نرى أنه من المستصوب كثيرا تعزيز لجنة حقوق الإنسان وزيادة تعاون الدول الأعضاء معها .

وأود أن أشير إلى بعض البنود التي لا تزال ، وستظل للأسف ، مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لبعض الوقت . أولا ، فيما يتعلق بحقوق الإنسان - وقد أُحرز بشأنها تقدم ملموس في بلدان كثيرة ، بينما في بلدان أخرى نجد أن الحالة راكدة أو في حالة انحطاط - لا ينبغي أن نسمح للمصاعب الاقتصادية التي تعاني منها بعض الديمقراطيات بأن تؤدي إلى ادامة بعض انتهاكات حقوق الإنسان .

وأود أن أخص بالذكر ما نشعر به من ارتياح كبير إزاء تعزيز الديمقراطية والحرية في أمريكا اللاتينية . ونحن مقتنعون أن الانتخابات القادمة في شيلي ستؤدي إلى الاستعادة الكاملة للحرية في ذلك البلد . ومع ذلك ، فإن المشاكل الاقتصادية الملحة ، التي تتزامن في بعض البلدان مع تقدم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان قد أدت إلى ظهور ظاهرة جديدة ألا وهي الديمقراطيات الضعيفة اقتصاديا .

ويشير آخر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الى أن هناك ثلاث مشاكل تلهب بعضها بعضا وتخلق حلقة مفرغة ألا وهي المديونية الخارجية وعدم الاستقرار المالي المحلي والركود الاقتصادي والاجتماعي . وقد أخفقت بعض بلدان أمريكا اللاتينية في محاولاتها لتثبيت اقتصاداتها وانعاشها . فعبء المديونية يثقل كاهل بلدان كثيرة . ولا يكاد يوجد ما يبعث على التفاؤل بالنسبة للتوقعات الخاصة بالنمو والتضخم في بلدان أمريكا اللاتينية في العام القادم . وسيحتاج الأمر إلى الصبر والمثابرة والابداع . ولكننا بحاجة إلى ايجاد اطار عالمي جديد بغرض إعادة رسم استراتيجية المديونية وفي الوقت ذاته تناول كل حالة على حدة . ولا يقتصر الهدف على تحقيق النمو الاقتصادي لتلك البلدان بل يمتد إلى استمرار تنميتها .

وهنا ينبغي أن نعمل على جبهتين ، وينبغي في الواقع للبلدان المدينة أن تواصل بذل كل جهد من أجل زيادة مرونة اقتصاداتها وقدرتها على مجاراة المنافسة الخارجية ، دون إخفاء تكلفة ذلك عن المجتمع . وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر الحصول على التمويل الخارجي الوافي بالغرض عن طريق توليفة تتألف من عناصر ثلاثة : استعادة رأس المال وتخفيض المديونية وأعباء خدمة الديون ومنح قروض جديدة .

وأود أن أشير إلى الدور الهام لخطة برادي فيما يتعلق بخفض المديونية . وهنا ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يعملا معا ، لوضع برامج التكيف والنمو والاشراف عليها وكذلك للاسهام في تعزيز خفض المديونية عن طريق توفير أموال جديدة .

وقد اقترحت اسبانيا انشاء صندوق ضمان أوروبي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وقد نوقشت هذه المبادرة في اجتماع المجلس في مدريد . وقد أصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أكثر ادراكا لحجم مشكلة المديونية وخطورتها . هذا ما لمسناه لدى اجتماعنا في غرينادا مع الجهاز الدائم للتشاور والتعاون السياسي ، أي فريق الثمانية .

إن الهدف الرئيسي هو تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة للبلدان الاقل حظا . فتقلب الاسعار والمشكلات التي تؤثر على بعض السلع لا تساعد على تحقيق هذا الهدف . إن هذه السلع ذات أهمية كبيرة في حصيلة الصادرات لدى نسبة كبيرة من البلدان النامية ، يجب علينا ضبط سوق السلع ، دون أن ننسى عنصر التعاون ومعونة التنمية . إننا نشعر بالسرور لإنشاء الصندوق العام للسلع ، واضعا بذلك نهاية للطريق المسدود الذي استمر عشر سنوات .

ونحن نشعر بالسرور أيضا ، ضمن إطار التجارة الدولية ، بفتح الطريق أمام اوروغواي .

وأخيرا ، علينا أن نذكر هنا المستوى المرتفع للمديونية ، وهبوط حصيلة الصادرات في أسواق السلع كما هو الحال بالنسبة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء ، هذا الهبوط الذي ترافق مع تقدم التصحر والجفاف المتعاقب عليها والكوارث الطبيعية . كل ذلك أدى الى خلق وضع مأساوي ، فعلينا أن ندعم المبادرات المالية المتنوعة التي قدمت من قبل مؤسسات دولية مختلفة ، ونحن نقوم بذلك فعلا ، وفي الوقت نفسه أن نقوم بتعزيز سياسة التعاون مع القارة الافريقية بتقديم حوافز اقتصادية للتعاون مع تلك البلدان .

أود الآن أن أشير خصوصا الى علاقات الشمال والجنوب في إطار الامم المتحدة .

في نيسان/ابريل القادم تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية حول التعاون الاقتصادي الدولي وإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . نحن نعتقد أن هذه مناسبة لا مثيل لها لأن نتوصل ، فيما بيننا ، الى تحقيق اتفاق اقتصادي واقعي على مستوى العالم . إن العمل في هذا الاتجاه يجب أن يسير متوازيا مع التحضيرات لاستراتيجية دولية للتنمية في عقد الامم المتحدة الرابع للتنمية ، وإطلاق برنامج جديد شامل للعمل من أجل البلدان الاقل نموا في مؤتمر باريس الذي سيعقد في ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ وأخيرا المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ .

وفي معرض الاشارة الى البيئة ، أود أن أبين أن تعاونا دوليا من نوع جديد ضروري لحل مشكلة أخرى تؤثر على الظروف الحياتية ذاتها على كوكبنا ، ففي إعلان لاهاي الذي تم اعتماده مؤخرا في مؤتمر حضره ممثلون عن بلدان من جميع أنحاء العالم ، كانت المشكلة هي مشكلة كوكبنا ، إن حل تلك المشكلة يكمن على المستوى العالمي فقط ، إذ أن لها ثلاث خصائص . إنها حيوية وعاجلة وعالمية .

إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد سنة ١٩٩٢ ، يجب أن يركز تحليله على هذه المشكلات الى جانب التعاون بين الشمال والجنوب ، ومن ثم النظر في العامل البيئي عند وضع برامج معونات التنمية .

سيتطرق المؤتمر طبقا لمسائل ذات أبعاد عالمية ، مثل تأثير الاحتباس الحراري ، وحماية طبقة الأوزون ، ونقل النفايات عبر الحدود ، وأمور أخرى ، إن هذه الامور لها أثرها على جميع البلدان . لكنها تترك آثارا أكبر على البلدان النامية ، اقتصاديا وماليا ، بالاضافة الى الدعم التكنولوجي والتحويلات ، إنه موضوع بالغ الحساسية ، وأي حل يجب أن يعتمد على الاحترام المتبادل والتعاون في جهود مشتركة .

إن اسبانيا تتفق مع التوصية الواردة في تقرير برنتلاند (Bruntland) من أن معالجة المشاكل البيئية يجب أن تأخذ في الحسبان الظروف الاقليمية المختلفة .

أود أن أذكر أن المجموعة الاوروبية قد اتخذت خطوات هامة في بعض الحالات للحفاظ على البيئة العالمية . ومن بين المشكلات العالمية التي أشرت اليها ، والتي تشكل جزءا من جدول الاعمال الجديد للأمم المتحدة ، كما أطرحها ، فإنني أود اضافة بضع كلمات حول الإرهاب والاتجار بالمخدرات .

بالرغم من جهود المجتمع الدولي فإن الارهاب مازال يهدد بشكل خطير حياة البلدان والتعايش بين الامم وهذا التهديد يظهر واضحا في كل بلد ، لكنه تهديد جماعي إن الهجمات الارهابية هي عمل عدواني ضد المجتمع الدولي . لذلك ، علينا تعزيز التعاون الدولي ، واحساسا منها بهذه الضرورة ، فإن الجمعية العامة قد نجحت في تحقيق اتفاق في الرأي ضد الارهاب في القرار ٦١/٤٠ . واليوم فإن مهمتنا هي تعزيز ذلك القرار وتطويره .

لا يمكن الحديث عن الارهاب دون الحديث عن الاتجار بالمخدرات ، لانهما مترابطان ، يذكرنا الامين العام في تقريره السنوي بأن : "القيمة النقدية للمخدرات التي يتم الاتجار بها قد تجاوزت مؤخرا القيمة النقدية للتجارة الدولية في النفط وتأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الاسلحة فقط" (A/44/1 ، ص ٣) إننا نواجه إذن مشكلة ذات أبعاد خطيرة . إن السبيل لمكافحة هذا التهديد يكون عبر التعاون الدولي الملموس ، مصحوبا بتعزيز الإجراءات المحلية لكل بلد في البلدان .

إن الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تعد أداة عمل شاملة . وينبغي لكل الدول الأعضاء الانضمام اليها دون تأخير .

علينا أيضا إحراز تقدم نحو الوصول الى تنسيق أقرب بين التشريعات الوطنية . هناك مسائل ينبغي حسمها بسرعة ، وعلينا تنشيط هذه العملية . ويمكن لاتفاقية ١٩٨٨ أن تكون إطارا مرجعيا للعمل في هذا المجال .

ونتيجة لتلك الاتفاقية اتضحت أهمية ما يسمى ب "المواد المكونة في تركيب المخدرات" إن على البلدان المنتجة "للمواد المكونة" أن تبذل جهدا في الرقابة على صادراتها ، وبذلك تتعاون في وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

إن البلدان المستهلكة للمخدرات مسؤولة أيضا عن ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، ويجب أن تنفذ برامج وإجراءات موجهة للتقليل من الطلب المحلي وبذلك فإنها تعمل على تقليل الاتجار غير المشروع بالمخدرات . إن اسبانيا تقوم منذ عدة سنوات بتطوير إجراءات تربوية ووقائية في سبيل هذه الغاية .

ويجب ألا ننسى أيضا ، ونحن بصدد هذا الموضوع المهم وهو الاتجار بالمخدرات ، الإجراءات المتخذة في تقصي رؤوس الأموال الكبيرة ، والممتلكات وحسابات البنوك لمن يزعم من تجار المخدرات وهي إجراءات جعلت من الممكن إحداث تغيير نوعي في مكافحة هذا الداء . إن النظام المصرفي العالمي يتحمل مسؤولية في إيجاد حل لهذه المشكلة . ولذلك فإننا نطلب منه مد يد التعاون . ومن الضروري أيضا أن يكون مفهوما لدى ما يسمى بأماكن "الملاذ الضريبي" أن إخفاء المعلومات المتعلقة بأي مشروع تجاري مستمد من الاتجار بالمخدرات يوازي التواطؤ في واحد من أخطر أعمال الاعتداء ضد الجنس البشري .

يجب علينا أن نستمر في متابعة العمل لدعم حكومات وشعوب البلدان المنتجة للكوكا والتعاون معها ، بتقديم المساعدة لها في مجال التنمية الاقتصادية وأن ندعم بسخاء بدائل أخرى لزراعة تلك المادة .

لقد أثبت الإجراء الذي اتخذه صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات فعاليته في هذا الصدد .

وأود أن أشدد على أن الإجراء الذي اتخذته كولومبيا ، والذي نؤيده يعد مثالا يحتذى ، ويجب أن يلقى تجاوبا كافيا من الهيئات الدولية في هذه المسألة . إن الرهان في كولومبيا هو على قدرة الدولة القائمة على حكم القانون على التصدي لمجموعة من المجرمين تحاول أن تدمر بنيتها الاساسية .

وفي الختام ، أود إبداء ملاحظة قصيرة ، كما قلت في هذا البيان ، فإن التعاون الدولي ، يجب أن يكون الآن أبعد من مجرد السعي الى سلام عالمي . يجب تحسين نوعية الحياة الدولية ، لكي نتمكن أيضا من تحسين نوعية الحياة الوطنية ، وفوق ذلك نوعية الحياة الشخصية لكل فرد ، وينبغي أن نجتهد لتحقيق عالم جديد يكون فيه اعتبار لكل الرجال والنساء . ولسوف تعترض هذه الجمعية ، والامم المتحدة ككل ، مشاكل أكثر وليس أقل . وإني على ثقة بأنهما ستساهمان مساهمة جليلة في حل تلك المشكلات ، وهناك مسائل قديمة ضمن هذه المشاكل الجديدة ، عادة ما تكون ملحة ، لقد تكلمنا عن الفقر ، والتهميش ، والتهديدات التي يمثلها الارهاب والاتجار بالمخدرات ، والتي تهدد كوكبنا وبيئتنا بأكملها . إن ما تبقى لدينا من الوقت قبل أن تصل هذه المشاكل الى نقطة الكارثة ليس وقتا بلا حدود ؛ إنه فعلا ، وبالاحرى قصير . إن الحل يقع في ايدينا إذا ما رغبنا في التعاون ، وهكذا فإن اسبانيا تعتقد أننا نشهد حقبة جديدة في تاريخ الامم المتحدة .

السيد سولانا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم حكومة المكسيك أهنئ الرئيس على انتخابه لترؤس أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

كما أني أتقدم بالشكر ثانية إلى السيد خافيير بيريز دي كوييار أمين عام منظمتنا ، على عمله الإيجابي والدؤوب والمتسم بالحكمة بوصفه رئيسا للامم المتحدة . فبفضل تفانيه ، لا يمكن الآن لأي أحد أن يشكك في الدور الحاسم لمنظمتنا في العلاقات الدولية بوصفه حافزا أساسيا للنشاط الدبلوماسي الذي يستهدف من خلال المفاوضات والحوار حل النزاعات التي تهدد سلمنا وأمننا الجماعي .

هذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها حكومة السيد كارلوس ساليناس دي هورتاري ، رئيس المكسيك ، في المناقشة العامة في هذه الجمعية . ونيابة عنه ، أعرب ثانية عن التزام بلدي بأهداف ومبادئ منظمتنا . فالمكسيك من الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة . وقد أيدنا على الدوام أنشطتها تأييدا لا يتزعزع . فالمبادئ المجسدة في ميثاقها وأهدافها الإرشادية تتفق تماما مع إيماننا الراسخ بإيجاد مجتمع دولي للامم يتساوى فيه الجميع أمام القانون ، وبالالتزام بالسلم والتمسك بهدف النمو مع تحقيق العدالة . إننا نؤمن بالامم المتحدة لانها تؤمن بالحاجة إلى أن يسود العقل على القوة . وفي عالم لا يزال يتسم بالإجحاف واليأس الذي يحيق بالكثيرين ، فإن الامم المتحدة مثال واضح على أننا ، نحن بني البشر ، قادرون على العمل معا من أجل مستقبل مشترك أفضل ، بغض النظر عن الايديولوجيات والمصالح الآنية .

شهد المجتمع الدولي على مدار الشهور القليلة الماضية تحولات تشير إلى نهاية عهد المواجهة . وبالنسبة للمكسيك ، فإن من المشجع أن تحل مفاهيم جديدة للتعاون والتفاهم محل التناحر التقليدي . وحالات التقدم هذه تعلّمنا أن حل المشاكل الخطيرة التي تواجهها الحياة الدولية ليست هدفا يتعذر تحقيقه .

وترحب حكومة المكسيك بحرارة بإبرام اتفاقات تيلا التي وقعها رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . ونحن نؤيد تأييدا مطلقا الجهود التي بذلت لإيجاد حل دائم للنزاع الذي استنزف قوى منطقة أمريكا الوسطى .

وتأتي اتفاقات تيلا تتويجا لعملية مفاوضات شاقة وصعبة . ونحن نحث المجتمع الدولي على تأييد الاتفاقات وضمان عدم السماح للمصالح من خارج المنطقة بإعاقتها .

وهكذا يتضح أن المسؤوليات التي ألقيت على عاتق الامم المتحدة في عملية إحلال السلام في أمريكا الوسطى بالغة الاهمية . ونجاح بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة في أمريكا الوسطى والبعثة الدولية للتحقق والمتابعة ، يعتمد إلى حد كبير على التعاون المقدم إليهما من قبل الدول الأعضاء ، وعلى الاحترام الكامل لرغبات رؤساء دول المنطقة .

وستواصل المكسيك تقديم الدعم الراسخ لجهود رؤساء أمريكا الوسطى لتحقيق السلم ، لأن السلم حيوي لتنمية الشعوب وتعزيز الديمقراطية في المنطقة .

إن الإنجازات على الصعيد السياسي لم تترجم إلى تقدم موازٍ في مجال الاقتصاد الدولي . فعلى حين سخرت الدول قواها وهيبتها لحل النزاعات السياسية ، فإنها لم تحاول تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكبيرة بتركها الحبل على الغارب لقوى السوق ، متناسية أن هذه القوى هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء التوترات السياسية في مناطق عديدة من العالم .

فالفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب أوسع مما كانت عليه قبل عقد من الزمن تقريبا ، ولم نفعل إلا القليل لعكس اتجاهها . وبالنسبة لأمريكا اللاتينية كانت هذه الحقبة حقبة ركود تام . فعملية نقل الموارد الضخمة إلى العالم المتقدم التي قمنا بها خلال هذه الفترة حمّلت شعوبنا أقصى ما يمكنها أن تحتمل وتهدد بزعزعة استقرار مؤسساتنا السياسية .

لا يمكننا أن نتصدى للمشاكل التي تواجهنا بغموض . من الضروري أن نكرس جهودنا لتصحيح الاختلالات الاقتصادية بنفس التفاني الذي كرسناها فيه لتصحيح الاختلالات السياسية . وبغض النظر عن بعض الاختلافات في النهج ، فإن هناك اتفاقا عاما على أننا نقف الآن على مفترق طرق في تاريخ العالم . ويتعين أن يجنب القرن القادم ويلات الحرب والفقر المدقع الذي لا يزال يحيق بملايين البشر ، إذا كنا نريد للحرية أن تزدهر ونريد أن نعطي الديمقراطية فرصة حقيقية للبقاء .

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساهم في تشكيل القرن الحادي والعشرين ؟ سيكون عقد التسعينيات مرحلة حاسمة في تشكيل الواقع الجديد . فجدول الأعمال طويل ومعقد ، إلا أن المكسيك ترى أربعة عناصر أساسية يمكن أن تلتقي حولها آراؤنا وأعمالنا .

العنصر الأول ، إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الدولي . إذ يتعين أن يعكس الهيكل المؤسسي للمنظمة على نحو مناسب التغيرات الجذرية ، وتعدد القطبية الذي يتسم به المجتمع الدولي الحالي . فنحن لا نزال مقيدين بالنظام الذي وضعه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من أننا نعيش في عالم مختلف تمام الإختلاف ، تغيرت تركيبته تغييرا جذريا بعملية تصفية الاستعمار الواسعة وإعادة توزيع القوى الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي .

وأعتقد أن بوسعنا أن نعهد إلى الأمين العام بمهمة إجراء دراسة دقيقة لمختلف الاقتراحات التي صيغت لإعادة تنظيم هياكل وعمليات منظمتنا ، وتوزيع السلطة بين مجلس الأمن والجمعية العامة ، بغية التوصل إلى توافق في الآراء يعطي زخما جديدا للمنظمة ، لكي تتمكن من النهوض بكفاءة بمسؤولياتها في المستقبل .

إن الأمم المتحدة بحاجة ماسة لدعمنا الفعال ، والمكسيك تحث جميع الدول على أن تسدد فورا مساهماتها المالية المستحقة . فالأزمة المالية خطيرة جدا ويمكن أن تقوض الأمم المتحدة في أية لحظة . فمن غير المعقول أن نطلب إلى المنظمة يوما بعد يوم تحمل المزيد من المسؤوليات ومع ذلك نخفق في أن نوفر لها الوسائل اللازمة لذلك .

والموضوع الثاني هو ضرورة أن تتدخل الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي والتنمية . فلا يجوز أن تسقط المنظمة من هذا الجهد الجبار الذي يستهدف إيجاد حالة إقتصادية دولية أكثر إنصافا .

وتؤيد المكسيك بقوة عقد دورة خاصة للجمعية العامة تعنى بالتعاون الاقتصادي وتنشيطه . وتعلم البلدان النامية أن حل مشاكلنا يعتمد على ذواتنا اعتمادا أساسيا . وقد أضعنا وقتا كثيرا في المحادثات محاولين حل هذه المشاكل غير محققين إلا نتائج يسيرة للغاية . صحيح بالتأكيد أن تغير الأسعار والتقلبات المالية في السنوات الأخيرة كانت غير ملائمة وقاسية علينا . ولكن ليس ثمة شك في أن الجهود الداخلية لكل بلد هي أمر أساسي وعامل حاسم في تصحيح وضعنا الحالي . فدعونا نبدأ بالتكيف وتحديث اقتصادنا وجعله أكثر كفاءة . بهذه الطريقة وحدها سنتمكن من زيادة قدراتنا الإنتاجية ومنافستنا الدولية لصالح شعوبنا . دعونا نتقبل الحقيقة وهي أن مستقبل كل دولة من دولنا يعتمد بالتحديد على ما يمكن أن تؤديه كل منها .

إن المكسيك عن طريق سلسلة واسعة من الأعمال المتآزرة والحوار بين القطاعات المختلفة في مجتمعنا ، تتقدم بعزم في جهد يرمي إلى إحداث تغيير هيكلي يتطلب تضحية وانضباطا من جانب الشعب المكسيكي . وكانت النتيجة مشجعة وظهرت في انخفاض ملحوظ في التضخم وفي اقتصاد واثق من مستقبله .

إن تصحيح اقتصادنا أمر لا مفر منه ، ولكنه ليس بالشرط الكافي . فلا يمكن لأي تكيف داخلي مهما كان عميقا ودائما ، أن يحقق ثمارا ما لم يلقَ البلد المعني مناخا دوليا مواتيا . ويتعين أن تحدد استراتيجية التنمية الدولية الجديدة غايات وأهدافا طموحة ولكنها ممكنة وواقعية . ومن أجل هذا الهدف لا بد أن تُصمم بحيث تتمشى مع الجهود التي ترمي إلى التعاون واستخلاص أقصى ما يمكن استخلاصه من منافع التكافل ، الذي لا يعني ، بحال من الأحوال ، ضياع السيادة .

إن تنشيط التعاون الاقتصادي الدولي أمر عاجل . إن البلدان المتقدمة النمو ، باعتبارها البلدان الدائنة المستفيدة من صافي انتقال رأس المال هي التي يتعين عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح ميزان المدفوعات في هذا المجال . وعليها أن تدرك أنه عندما يتم التكيف الهيكلي فإن هذا يعني النمو والرخاء ولا يعني الإحباط كما كان الحال في كثير من مجتمعاتنا . إن العلاج الموصوف للإدارة الاقتصادية السليمة ، والانضباط المالي لا يمكن قياسه بمعيار للشمال ومعيار آخر للجنوب . لقد كان مشجعا

أن نسمع مختلف المندوبين من البلدان الصناعية وهم يشيرون إلى هذه المشكلة ، مشكلة البون الاقتصادي الشاسع بين الشمال والجنوب . ونحن على يقين من أن هذه البيانات تنطوي على وجود التزام يتعلق بهذا الموضوع سيعلن في هذا العهد الجديد للأمم المتحدة الذي نشهده .

أما المسألة الرئيسية الثالثة اليوم فهي الالتزام بأن نعالج المشاكل الدولية الحرجة لزماننا بشعور صادق بالمسؤولية المشتركة . وفي أحسن الأحوال ، فإن التكافل لا بد أن يعني قدرتنا على أن نحوِّل تعاوننا الدولي إلى أداة فعالة لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، واتخاذ عمل مشترك لحل المشاكل ذات الأهمية للجنس البشري . وتقوم المسؤولية المشتركة على الاعتراف بالمساواة القانونية للدول وعلى الاحترام الصارم لسيادة قراراتها . وهذا هو الإطار الشرعي الوحيد للحوار بين الشمال والجنوب .

وبروح التضامن هذه سنتمكن من أن نضطلع بنجاح الدفاع المشترك عن حقوق الإنسان ، ومواجهة مشاكل حماية البيئة ومكافحة الإدمان والاتجار غير المشروع في المخدِّرات .

وبالنسبة لحكومة المكسيك ، فإن الدفاع عن الحريات الأساسية ذو أهمية خاصة . وسوف نواصل دعمنا الأكيد للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان الذي يرمي إلى ضمان الحماية الفعالة للحقوق الأصيلة للإنسان . ويتعين على الأمم المتحدة كذلك أن تكرس جهودا متزايدة للنظر في حقوق المرأة وحماية الأطفال وهم أكثر الضحايا تعرضا للعنف الاجتماعي والظلم الاقتصادي .

إن من الواضح أن مسائل البيئة ذات نطاق عالمي . والحاجة إلى تضافر كل الجهود من كل الدول يجعل الأمم المتحدة هي المحفل الذي نحتاجه لعلاج هذه المسائل الملحَّة ، وذات الأهمية الحيوية لمستقبلنا .

إن من المهم للغاية أن يكون مفهوما أن تنشيط النمو في البلدان النامية لا غنى عنه لتحقيق الحماية الكافية للبيئة . وينبغي ألا نغفل عن السبب الرئيسي للاختلالات البيئية وأن حلها يقع على كاهل من يملك أكثر ومن يلوث البيئة أكثر ومن

يبث المواد السامة أكثر ، والذين استهلكوا ويستهلكون وقودا أكثر . إن هذه البلدان بالذات هي التي تملك من الموارد ما يمكّنها من مكافحة تدهور البيئة .

إن البعد الجديد للمشكلة ، وطبيعتها الدولية تستلزم عملية مكثفة واسعة النطاق من الحوار والنقاش يكون الهدف منها تحقيق التزامات محددة تتمشى مع مسؤوليات كل بلد وإمكانياته . وسيكون المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٢ ممارسة ذات أهمية بالغة صوب تحقيق هذه الاهداف .

إن الطلب على المخدّرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار فيها واستهلاكها غير المشروع يهدد صحة الشعوب البدنية وهياكل الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذه مشكلة أخرى من المشاكل العالمية ، ومن مشاكل التكافل لعصرنا ويستلزم القضاء عليها عملا بنّاء فعالا عن طريق التعاون الدولي الذي يحترم ، على نحو غير منقوص ، سيادة الدول وهويتها الثقافية . ولذلك فإننا نرحب بتوقيع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات والمؤثرات العقلية ، المبرمة في فيينا في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي . ويحدونا الامل في أن يقرر الموقعون عليها التصديق عليها فورا . ونحن نحث الدول التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك . كما أننا نقدر في إعجاب واحترام بالغ الجهود الباسلة التي تقوم بها حكومة كولومبيا في عزم وإصرار لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدّرات . إن الحرب الدائرة في كولومبيا ليست مجرد حرب يخوضها الكولومبيون وحدهم ، بل يجب أن تكون حربا تخوضها كل بلدان العالم ، لأن المشكلة هي مشكلة كل واحد منا .

وتبذل المكسيك ، من جانبها ، جهودا كبيرة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدّرات ، ومع ذلك فنحن نعلم أن الكفاح لن يجدي ما لم يكن هناك حملة موازية لمكافحة كل العمليات التي تموّل إساءة استعمال المخدّرات وتشجعها . إن مكافحة إنتاج المخدّرات والاتجار غير المشروع فيها دون التأكيد في نفس الوقت على معالجة الاستهلاك لن يحقق إلا تغيير مواقع الإنتاج وقنوات الاتجار غير المشروع .

والموضوع الرابع الذي يستأهل اهتمامنا هو إعادة تقييم وظيفة الدولة باعتبارها موجها للتقدم الاقتصادي ، وعاملا للرفاهية الاجتماعية . إن إعادة توجيه

وظيفة الدولة لكي تركز جهودها لخدمة أقل القطاعات حماية في مجتمعاتنا ، وهي بدون شك تؤلف الأغلبية فيها ، لا يعني إنقاص سلطتها في الحكم والتحول . إن مطالب العدالة في المجتمعات النامية لا بد أن توجهها الدولة وممثلوها الشرعيون ، ولا بد أن تشارك الدولة بوصفها عاملا موجها وعاملا اقتصاديا وعليها أن تفعل هذا بكفاءة وعلى نحو منتج وتنافسي . إن تحديد دور الدولة في زماننا هذا على نحو شامل واقعي في كل من الشمال والجنوب هو مهمة أساسية ، وهي مهمة ينبغي أن تتولاها ، في رأينا ، الأمم المتحدة .

إن الأمم المتحدة اليوم هي طرف لا غنى عنه في التفاوض وتنفيذ الاتفاقات لوضع حد للمنازعات المتقادمة في كل أنحاء العالم سواء كان ذلك بمبادرة منها أو استجابة لطلبات صريحة . ومع ذلك فلا يزال السلام منعدما في مناطق مختلفة ، والتهديد الذي تمثله هذه النزاعات خطر حقيقي .

وفي الشرق الأوسط وكمبوديا وناميبيا وأمريكا الوسطى تقود منظمتنا وتدعم الجهود الحساسة للمصالحة من أجل إرساء قواعد السلام . وستواصل المكسيك تقديم دعمها لهذه الجهود التي ترتهن بنجاحها امكانية بناء عالم أفضل .

وتعلق المكسيك أهمية كبرى على مسألة نزع السلاح الكامل والشامل . والأنشطة التي تقوم بها مجموعة الستة ، وهي منظمة كان ينظر اليها أولا على أنها يوطوبية ، قد حققت فعلا نتائج عملية . ووجدت مناشدات المجموعة المتكررة للدول النووية بايقاف سباق التسلح آذانا صاغية ، وعملت على الاسراع بتحقيق مناخ الانفراج الذي نعيش فيه اليوم ، بالاضافة الى الاتفاقيات التي عقدتها الدول العظمى .

وسأشير الآن الى مسألة نزع السلاح الكامل والشامل . إن المكسيك تؤيد تأييدا مطلقا الوقف الكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية بصفته مطلبا لأغلبية الجنس البشري . ونتقدم سويا مع اندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا ويوغوسلافيا بمبادرة لادخال تعديل على اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء التي تحظى بالتأييد العام من المجتمع الدولي . ويجري أيضا إحراز تقدم مشجع نحو القضاء على التهديد الخطير للأسلحة الكيميائية . ومن المشجع أن نلاحظ تكثيف عمليات التفاوض بين بلدان حلف وارسو وحلف الأطلسي بشأن خفض القوات المسلحة التقليدية .

إننا نعيش أكثر أوقات منظمتنا أهمية منذ إنشائها عام ١٩٤٥ . إننا نقترب من نهاية مرحلة من الريبة والضغينة اللتين حالتا طيلة ٤٠ عاما دون امكانيات الاتفاق والمفاوضة .

إن الحدود المصطنعة التي أقامتها الحرب الباردة تتداعى على كل الجبهات . إننا ندخل عالما أكثر تفتحا وأكثر اتصالا وأكثر تقبلا لضرورة احترام حقوق الانسان والمشاركة من جانب الجميع في بناء المؤسسات الديمقراطية الحكومية . ولم يعد بالامكان قبول الأساطير التي كان هدفها الوحيد اخفاء معالم الظلم . لقد قررت الشعوب في مختلف أنحاء العالم أن تمسك بزمام مصائرها .

وهذا الازدهار في العزيمة لا بد أن يزيد من روح التسامح لدينا ومن اهتمامنا بالمشروعية . إن مطالبات المجتمعات في مختلف أنحاء العالم بزيادة المؤسسات الديمقراطية وتطويرها تمر خلال الهياكل الموجودة بكل بلد . هذه الأصوات لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك . ولدى كل أمة القدرة على التعلم من دروس تاريخها وخبرتها التي تلقنها كيفية تحديث مؤسساتها من أجل دعم سيادتها .

ومناخ التغير هذا الذي يعم العالم جعلنا نعي أن حلول المشاكل العالمية لا يمكن أن تكون حكرا على حفنة من البلدان ، مهما كانت قوتها . إن وقف تردي البيئة ومكافحة الإدمان والاتجار في المخدرات والتنبؤ بالكوارث الطبيعية ، كلها أمور تتطلب عملا متعدد الأطراف . وعلى الجمعية العامة أن تخطو نحو الاعتراف بأن الأمم المتحدة أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى نظرا للترابط المتبادل في العالم الحديث .

لا يمكننا أن نفخر بما حققناه ان لم نقبل أن نمو البلدان النامية هو مسألة تؤثر علينا كلنا . وهذا يتطلب نهجا جديدا للتعاون الدولي نظرا لأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية هو وحده الذي يمكن أن يكفل الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين . إن بقاء الركود والفقر في أكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان يمثل أخطر تحد نواجهه . فلنعمل على أن تكون الدورة الحالية للجمعية بداية مرحلة يلتزم فيها المجتمع الدولي برمته التزاما واضحا بمجابهة هذا التحدي بشكل واقعي وفعال* .

السيد بو بو الكاميرون (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، إن بلدكم نيجيريا تشترك مع الكاميرون في عدد كبير من المصالح والصلات ، من نافلة القول أن نؤكد عليها الآن . وإن وجودكم في مقعد الرئاسة في هذه الساعة المتأخرة دليل واضح على الروابط والاهتمامات المشتركة بين بلدينا وشعبينا . إن اهتمامكم الشخصي بمشاكل قارتنا افريقيا يتضح في عملكم الفعال وأنتم ترأسون اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وباسم الكاميرون أود أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إن سجاياكم وخبرتكم تكفل نجاح أعمال هذه الدورة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد لكم التعاون الدائم لوفد الكاميرون .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السيد دانتي كابوتو الذي اضطلع بمهارة فائقة بالمسؤوليات التي أنيطت به خلال ولايته .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد خافير بيريز دي كوييار ، الأمين العام . ونود أن نؤكد مرة أخرى ثقتنا فيه ودعمنا لجهوده الفعالة التي لا تكل في صالح السلم والتعاون الدولي .

إن زمننا هو زمن الترابط والتضامن الضرورين بين الامم والمناطق والشعوب . إن المصير المشترك للبشرية في مواجهة الأخطار العديدة التي تهدد جميع البلدان كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها ، أصبح حقيقة لا يمكن انكارها الآن . ولا يمكن أيضا إنكار التطلعات الاساسية لكل الشعوب والامم لرفاهيتها . وبفضل التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا وبصفة خاصة الاتصالات أصبح كوكبنا قرية عالمية ، وكذلك المجتمع البشري . ولذلك علينا أن نتعلم دون إبطاء دروس هذ المصير المشترك للبشرية .

إن تخفيض التوتر في جميع أنحاء العالم بحثا عن حلول للصراعات المحلية المختلفة في مختلف المناطق من العوامل التي يمكن أن تؤدي الى مناخ دولي مستقر وآمن يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك ينبغي النهوض بالمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح والأمن والتنمية بغرض القضاء على بؤر التوتر المتفرعة الموجودة . وفي هذا الصدد فإننا راضون عن المناخ الجديد للحوار بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ونأمل أن نرى هذا المناخ الذي بدأ فعلا في إحراز النتائج المثمرة وقد تعزز بما يخدم مصلحة هاتين الأمتين العظيمتين والعالم بأسره . إننا نرحب بالالتزام الذي قطعته الدولتان العظميان على نفسيهما بالاستمرار في إحاطة المجتمع الدولي ، ومؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة ، بتطور مفاوضاتهما الثنائية ونتائجها .

إننا نلاحظ بارتياح الاستعداد الذي تبديه كل الدول لتكثيف المفاوضات المتعلقة بمسائل نزع السلاح الحاسمة ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووي . وفي هذا الصدد ، يعد عقد المؤتمر الدولي المعني بحظر الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في باريس في كانون الثاني/يناير المقبل ، وكذلك التقدم المحرز مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالاعداد لابرام اتفاقية دولية بشأن هذه المسألة الهامة عنصرين مشجعين في عملية نزع السلاح تؤيدهما الكاميرون تأييدا كاملا . ومما يعزز هذا التفاؤل المقترحات التي قدمها مؤخرا من هذه المنصة كل من رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي .

وكما يعلم الممثلون ، قدمت بلادي في السنوات القليلة الماضية عددا من الاقتراحات بتعزيز الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح وبترشيد أعمال اللجنة الاولى وبتثبيت أركان السلم والامن الاقليميين في افريقيا . ومما يشجعنا الترحيب الواسع الذي حظيت به هذه الاقتراحات في الجمعية العامة . ويحدونا الامل في أنها ستسهم في اتخاذ قرارات ملموسة وعملية المنحى .

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد الدور الحاسم والاساسي الذي تلعبه قوات الامم المتحدة لحفظ السلم في عملية تسوية مختلف النزاعات في جميع أرجاء العالم والذي نالت عليه جائزة نوبل للسلام في العام الماضي . وفي الحقيقة ، يعد تنفيذ عمليات حفظ السلم وادارتها من الانشطة المركزية التي تقوم بها هذه المنظمة . ولذلك ، من المهم أن تتيح الدول الاعضاء للامين العام الآلية الادارية الضرورية لهذه المركزية ولمتابعة كل المسائل المتعلقة بالقوات العسكرية وأفرقة المراقبين التي تزعها المنظمة .

ولذلك تقترح بلادي إنشاء هيكل اداري متكامل داخل الامانة العامة لتنسيق مختلف المهمات والعمليات التي يقرها مجلس الامن لحفظ السلم ولتنفيذها على نحو فعال . ولا يسعنا هنا إلّا أن نعرب عن ارتياحنا ازاء توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن ضرورة تعزيز دور الامم المتحدة وآلية التفاوض الدولية .

إن بدء الحوار الدولي الذي يعد عنصرا أساسيا في السعي العالمي الى تحقيق السلم قد أتاح الفرصة لطرح مبادرات نشيطة وملموسة تهدف الى تيسير تسوية العديد من المشاكل الاقليمية .

وفي الجنوب الافريقي يتم الآن تنفيذ عملية الاستقلال الناميبي التي بدأت في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ تنفيذا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتعين على الامم المتحدة أن تعمل جاهدة من أجل انجاح هذه العملية . ويجب علينا أن نحول دون تدخل جنوب افريقيا التي اعتادت اتباع أساليب مضللة وخادعة في سير هذه العملية وأن نجعل من المتعذر عليها تشويه نتائجها .

وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الاقليم ، تدعو الكاميرون ، وهي عضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الضرورية الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي للشعب الناميبي . هذا علاوة على أننا ينبغي أن ننظر في تقديم المساعدة القيّمة لامة ناميبيا الفتية حتى يتسنى لها نيل استقلالها وتحقيق تنميتها في أنسب الظروف الممكنة . وتود الكاميرون أن تعرب عن استعدادها لزيادة المساعدة التي تقدمها لشعب ناميبيا بهدف التعاون بجميع أشكاله على أساس المنفعة المتبادلة مع هذا البلد ، عند نيل استقلاله ، وتعزيز هذا التعاون .

إن عملية السلم الجديدة التي بدأت مؤخرا في أنغولا وموزامبيق ، بفضل الجهود الافريقية ، ينبغي أن تتعزز حتى يتسنى لهذين البلدين الحفاظ على سيادتهما وتكريس جهودهما للتطوير الاقتصادي والاجتماعي الذي هما بحاجة ماسة اليه .

وفي جنوب افريقيا ، لا يزال نظام الفصل العنصري البغيض قائما . فالغالبية السوداء من السكان محرومة من حرية التنقل التي تعد من أبسط الحريات الاساسية بسبب لونها فقط . ويجري تصعيد حالة الطوارئ . ولا يزال نيلسون مانديلا وغيره من قادة الحركة المناهضة للفصل العنصري مسجونين . وفيما يتجاوز موقف التوفيق المزعوم الذي تتبناه سلطات النظام العنصري منذ فترة قصيرة ، لا يوجد ما يدعونا الى الافتراض بأن

بريتوريا مستعدة للتخلي عن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها وأعمال العدوان التي ترتكبها ضد دول خط المواجهة .

وينبغي ألاّ نغفل أن هذه الحالة المتفجرة على المدى الطويل يمكن أن تتعذر السيطرة عليها وأن تؤدي الى كارثة بالنسبة للعالم نظرا للقدرة النووية التي يمتلكها نظام جنوب افريقيا العنصري وكذلك غطرسته وتعطشه الى القوة والهيمنة العمياء . وعلى المجتمع الدولي ألاّ يتردد في استخدام الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإرغام جنوب افريقيا على التعاون مع الأمم المتحدة لا من أجل اصلاح نظام الفصل العنصري بل من أجل استئصاله . ونوجه نداء عاجلا الى كل الذين مكّنوا جنوب افريقيا ، عن طريق تواطؤهم معها ، من تحدي المجتمع الدولي دون عقاب بأن يشاركوا على نحو فعال في القضاء على الفصل العنصري وبدء عهد جديد من السلم والأمن في هذا الجزء من العالم .

أما بالنسبة لبؤر التوتر الأخرى ، يتعين علينا أن نلزم أنفسنا باعتماد حلول عملية وواقعية تتماشى مع روح ميثاقنا ومبادئه .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، ينبغي ألاّ ندخر جهدا من أجل أن تسفر المبادرات الحالية عن نتائج ايجابية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وفيما يتعلق بالصراع بين تشاد وليبيا ، نشعر بالسعادة لاحترام وقف اطلاق النار الساري طيلة أكثر من عام ولاستعداد الطرفين لمواصلة الحوار تحت رعاية اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وهي اللجنة التي تشترك في عضويتها الكاميرون بهدف تطبيع علاقاتهما . ويعتبر الاتفاق المبرم مؤخرا بين الجزائر وهذين البلدين دون شك مرحلة حاسمة في التسوية السلمية لهذا النزاع . ويحدونا أمل وطيد في أن تنفذ شروط هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن حتى يمكن إقامة عهد جديد من السلم والتعاون بين هذين البلدين الشقيقين في قارتنا .

وفي القرن الافريقي ، قامت اثيوبيا والصومال بتطبيع علاقاتهما . وتجري الآن جهود وساطة أخرى بهدف اقرار السلم في هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، نرحب ببوادر التطور الايجابي ونأمل في أن يؤدي ذلك في القريب العاجل الى استعادة السلم في المنطقة . ويجب علينا أن نتأهب للسعي معا الى تحقيق السلم هناك . وتعتقد الكاميرون التي تقيم علاقات ممتازة مع اسرائيل والدول العربية أن هذا السلم يتطلب الاعتراف بالحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة وطنه الخاص به وكذلك بالمثل بالحق الاساسي لدولة اسرائيل في العيش في سلم ضمن حدود معترف بها دوليا . لقد آن الأوان أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة .

أما فيما يتعلق بالمناطق الاخرى من العالم التي لا تزال بؤر التوتر فيها مستمرة سواء كان ذلك في أمريكا الوسطى أو آسيا ، فإن مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاقنا - أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية - ينبغي أن يقبلها الجميع كأساس للتوصل الى حلول سياسية تفاوضية . وفي هذا الصدد ، نؤيد اتفاقات تيلا التي تهدف الى تطبيع العلاقات بين بلدان أمريكا الوسطى . ونأمل أيضا في أن تستمر المفاوضات السلمية بشأن كمبوديا في اطار وروح المؤتمر الدولي الذي عُقد مؤخرا في باريس .

ولا يزال العالم يواجه أزمة اقتصادية خطيرة . ولا يقترن الاستئناف النسبي للنمو في البلدان الغنية بالآثار المفيدة التي تأمل فيها بلدان العالم الثالث . فهذه البلدان التي تعيش أسوأ الظروف التي عرفت في هذا القرن ، وكذلك النزاعات بجميع أنواعها ، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار والأمن بالنسبة للبشرية جمعاء وتستحق اهتمامنا البالغ . وفي هذا الصدد ، تثير الحالة الاقتصادية والمالية في افريقيا قلقا بالغا .

ويتزايد تفاقم الحالة بفعل عوامل مثل أوجه الاختلال الهيكلي العميق التي تميز الاقتصاد العالمي ؛ والقيود التجارية والضغوط الحمائية ؛ وتردي شروط التبادل إثر الهبوط المفاجئ لأسعار السلع الأساسية والتقلبات غير الطبيعية في أسعار الصرف ؛ والزيادة التي لا تطاق لعبء الديون ؛ والتدفق السلبي لرؤوس الأموال ؛ والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالعدل والإنصاف .

إن التعاون الاقتصادي الدولي كما يُفهم اليوم لن ينجح على الأرجح في تعزيز تنمية حقيقية لأممنا الفتية . وذلك بلا ريب تهديدا خطيرا لأسس السلم والأمن الدوليين ذاتها . ولذا فإن من الملح استعراض آلية التبادل الاقتصادي الدولي من أجل إبقاء أسعار السلع الأساسية عند مستوى يكفل المجازاة العادلة للمنتجين . ونحن نتطلع في هذا السياق باهتمام كبير إلى الأعمال الأولى التي سيقوم بها الصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي بدأ الآن في مباشرة نشاطه .

ونحن نرحب بسعي المجتمع الدولي إلى إيجاد حلول سليمة لمشكلة الديون . والتدابير التي اتخذها مؤتمرا القمة للدول السبع اللذان عقدا مؤخرا في تورونتو وباريس وبعض البلدان المتقدمة النمو عمل إيجابي يستحق التشجيع .

وينبغي لنا أيضا أن نشجع ونعزز عمل المؤسسات الإنمائية الدولية ، وينبغي إعطاؤها دفعة جديدة . ولن يكون هذا العمل فعالا إلا في إطار أوسع نطاقا يجري ضمنه استئناف الحوار بين الشمال والجنوب وإجراء مفاوضات عالمية تسمح بتحديد الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي التي تتأثر بالعلاقات بين الأطراف بهدف تعزيز النمو والتنمية .

وفي هذا الصدد تؤيد الكاميرون عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي في العام المقبل . وإذا أردنا لتلك الدورة أن تكلَّل بالنجاح فيجب علينا أن نستفيد أولا من الدروس المستخلصة من العقد الحالي وأن نكفل انتفاع الاستراتيجية الإنمائية الجديدة من الفرص السانحة أمامها . ولذا يجب علينا أن نؤكد على أهمية حدوث تغيّر في موقف الشركاء الرئيسيين في الاقتصاد العالمي .

ففي كلا الجانبين ، يجب أن نتجنب النزاع الايديولوجي وأن نركز بشكل عملي على المسائل المضمونية الكامنة وراء فقرنا وتخلفنا .

ونحن نؤيد أيضا عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الافريقية يكون من شأنه أن يمكّن الأطراف المعنية من إيجاد حلول واقعية تكسر حلقة المديونية المفرغة . إننا نريد حلولا موضوعية ومنصفة لتلك الديون تكون كفيلة بإنقاذ عملية التنمية في بلداننا وضمان الرخاء لشعوبنا . ونحتاج إلى التضامن الدولي الحقيقي . وكما قال السيد بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون :

"لا يمكن أن يوجد تضامن حقيقي إلا بإظهار أقصى درجات الاحترام لكرامة الآخرين وحريتهم" .

ولهذا السبب ندعو كل شركائنا إلى أن يسهموا بصورة بنّاءة في ذلك المؤتمر الدولي وأن يتخذوا فيه مواقف تعبّر عن التضامن الذي يجب أن يوحد كل البلدان والأمم . وإنني أؤكد على أن هذا المؤتمر يمكن أن يكتسب قوة دفع في إطار الأمم المتحدة التي صاغت بالفعل برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وبطبيعة الحال ، يجب أن تكون قارتنا قادرة على الاعتماد على نفسها في المقام الأول . ولذا فإنها عقدت عزمها على إعطاء قوة دفع جديدة للتنمية الزراعية والاستفادة على نحو أكثر رشدا بمواردها البشرية وتحسين إدارة اقتصادها عن طريق إعادة الهيكلة ، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية .

وتتوقع افريقيا الآن من المجتمع الدولي أن يُظهر عزما سياسيا أقوى يدعم جهورها عن طريق اعتماد تدابير عملية على الصعيد الثنائي وفي إطار المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية على حدٍ سواء .

إن واجبنا الصعب والنبيل في آن معا يتمثل في الحفاظ على بقاء الجنس البشري وإقامة عالم يسوده السلم والرخاء . وفي هذا السياق تتسم مسائل البيئة وحقوق الإنسان بأهمية قصوى . ونحن نرحب بعقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ١٩٩٢ .

فالاضرار الخطيرة التي لحقت مؤخرا بطبقة الاوزون والكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر وإلقاء النفايات السامة في افريقيا وفي مناطق أخرى من العالم وكثير من الكوارث الإيكولوجية الاخرى تشير إلى الحاجة الملحة إلى عقد ذلك المؤتمر . ويجب أن نعمل على التوفيق بين حماية البيئة ومقتضيات نمو البلدان النامية . فإن ما يتقرر مصيره هو بقاء البشرية ذاته .

لقد أصبح من المألوف الحديث كثيرا عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان مع التأكيد على جوانبها المدنية والسياسية . وترى الكاميرون أن حقوق الإنسان يجب أن تُفهم بمعناها الكامل والشامل ، بما تنطوي عليه من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وبما تتضمنه في المقام الأول من حق في التنمية .

ونحن نرى أيضا أنه يجب تعليق المزيد من الاهمية على حماية الطفل ، الذي كثيرا ما لا تولى حقوقه في الصحة والتغذية والتعليم الاولوية التي تستحقها . إن الكاميرون تؤيد بقوة المبادرات التي تقوم بها مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة فيما يتعلق بإعلان عقد للطفل الافريقي ، وتنظيم مؤتمر قمة عالمي بشأن الطفل ، وصياغة اتفاقية بشأن حقوق الطفل . ونأمل أن يعطي المجتمع الدولي تلك المبادرات الدعم الذي تستحقه .

إننا نجتمع هنا لأننا مؤمنون بقدرة تعددية الأطراف على إيجاد حلول عالمية لمشاكل عصرنا . ونحن نؤكد مجدّداً أن السلم ونزع السلاح والتنمية غايات يمكن بلوغها .

إن الظروف الاقتصادية الصعبة والشرور التي تنجم عنها مثل الفقر والبؤس وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن مترابطة على نحو غير قابل للانفصام . والاعتراف بتلك الروابط يعطي كل القادة السياسيين سببا قويا جديدا لإعمال الفكر وللسعي من أجل تحسين انتفاع الجميع بغرض الرفاه . إن الحكمة السياسية تملي السعي إلى إقامة نظام دولي جديد أكثر استقرارا وعدلا وإنصافا . وتطالبنا ببذل جهد عالمي مشترك من أجل إيجاد حلول تتوافر لها مقومات البقاء للمشاكل الكثيرة الناجمة عن الفقر المدقع

الذي يرزح تحت وطأته ثلاثة أرباع البشر . ويجب أن يكون الاستقرار العالمي شاغلنا الأول في سعينا نحو تحقيق رخاء الأمم وإقامة عالم أفضل .

إن إقامة مثل هذا العالم تعني عكس مسار الاتجاهات الضارة التي ميزت طويلا العلاقات الدولية وتعني في المقام الأول أن الدول كلها يجب أن تجدد إيمانها والتزامها بمُثُل ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه التي يجب أن توجَّه بصورة حقة الاتجاهات الرئيسية للعلاقات بين الدول . ويجب على المنظمة في هذا السياق أن تكون قادرة على الاضطلاع بدور أوسع نطاقا وأكثر نشاطا في تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي . وينبغي تعزيز أجهزتها الرئيسية - ألا وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب الأمين العام - وإعادة تنشيطها من أجل زيادة فاعليتها وتعزيز إقامة علاقات دولية ذات طابع ديمقراطي أقوى .

ويجب علينا تقديم دعمنا الكامل للأمين العام في ذلك المسعى . ويجب علينا ألاَّ نواصل الممارسة التي باتت مستقرة والتي تتمثل في مطالبة المنظمة بالكثير بغير إعطائها في المقابل ما تحتاجه لأداء دور فعال في إدارة مصالحنا المشتركة الأسمى التي يعدُّ السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي عناصرها الحاسمة . ولن يتسنى لنا أن نقوم بذلك إلا إذا أظهرنا ، دولا ومناطق ، إرادة ثابتة على تعزيز السياسات المفضية إلى تهيئة مناخ دولي يشجع الثقة بين الدول ، والسلم ، وإزالة الصراعات ، ونزع السلاح ، والنهوض بالعدالة والإنصاف .

وفي إطار هذه العملية ينبغي للدول الرئيسية أن تضرب المثل في ذلك باعتبار معظمها من الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة الذين عهد إليهم بمسؤوليات خاصة بموجب الميثاق . وهذه الدول بالذات يمكنها أن تضطلع بدور رئيسي وفقا لروح ميثاق سان فرانسيسكو .

وفي هذا الوقت الذي نشهد فيه تغيُّرا عميقا . نرحب بالعمل الدينامي الذي تضطلع به بلدان حركة عدم الانحياز ، التي ما فتئت تقدم مساهمات كبيرة في التطور الإيجابي للعلاقات الدولية . وفي مؤتمر القمة التاسع المعقود مؤخرا في بلغراد ، قدمت هذه الحركة مرة أخرى إلى العالم أفكارها وأولوياتها ورؤيتها التي تلخص في المحك الأخير تطلعات الجنس البشري كله لبلوغ عالم أكثر أمنا وعدلا وانصافا .

إن ما تجلى من الواقعية والحكمة والأهمية لتوافق الآراء في الإعلان الختامي الذي اعتمده مؤتمر القمة ذلك لخير دليل على سير هذه الحركة في الاتجاه الصحيح ، وهو أمر ينبغي أن نرحب به ، وفي ذلك دلالة على ما حققته بلدان عدم الانحياز من التحديث والنضج وما تتحلى به من مصداقية متنامية .

تتخذ الآن كل قضايا الساعة الحاسمة لمستقبل البشرية بعدا عالميا . لهذا يظل بلدي ، الكاميرون ، على اقتناع بأن الأمم المتحدة تظل أفضل مكان لتنشيط شتى المفاوضات الرامية إلى إحراز تقدم كبير صوب إقامة نظام جديد . وتشكل الأمم المتحدة في المحك الأخير مركزا لا عوض عنه لتحقيق الوئام بين مواقف الدول من أجل حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتهيئة عالم أفضل لها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى آخر متكلم مساء اليوم .

وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي يريد الكلام ممارسة لحق الرد .

وأرجو أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد عمر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يدرك وفد بلدي أننا الآن في ساعة متأخرة ، وما كان يتعدى على وقت هذه الجمعية وسعة صدرها لو تركت له إحدى الكلمات التي ألقيت صباح اليوم خيارا آخر .

ففي تلك الكلمة عاد ممثل كابول مرة أخرى إلى ترديد المزاعم التي تكررت كثيرا ضد باكستان . وهذه المزاعم المسعورة ليست إلا اختلاقات وتشويهات لا صلة لها البتة بالواقع . وهي تمثل محاولة أخرى من نظام فقد مصداقيته للإساءة إلى باكستان وصرف الأنظار عن عجزه الكامل عن أن يحصل على القبول من شعب أفغانستان . نحن نرفض رفضا قاطعا وكاملا هذه الاتهامات .

وتدرك باكستان تمام الإدراك مسؤولياتها بموجب اتفاقات جنيف التي تواصل تنفيذها بدقة واخلاص . ولم تجد بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة إلى أفغانستان وباكستان أي دليل على الإطلاق على أن الأسلحة والذخائر يجري نقلها إلى أفغانستان من باكستان . وعلاوة على ذلك ، لم تجد أفرقة بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة أي مخيمات للتدريب على أراضي باكستان . كذلك لم تظهر أية شواهد على انتهاكات للأراضي الأفغانية أو لمجالها الجوي .

ومن ناحية أخرى ، وقعت انتهاكات عديدة لأراضي باكستان . فمنذ التوقيع على اتفاقات جنيف وقعت ١٧٥ حادثة من حوادث انتهاك المجال الجوي ، و ٣٩٩ حادثة من انتهاكات أراضينا وتعرضها لهجمات بالقذائف من طراز سكود ، و ٢٦٥ حادثة من حوادث التخريب نجم عنها قتل ٢٣٨ من المدنيين الأبرياء وإصابات لحقت بنحو ٥٠٠ شخص آخر . ويتوفر الدليل على هذه الهجمات من حطام الطائرات الحربية الأفغانية وقذائف سكود التي أطلقت على أراضينا .

ويواصل النظام القائم في كابول إرهاب شعبه . وقد تكشّفت عمليات القصف الجوي للقرى الأفغانية ، التي أصبحت كذلك هدفا لما يزيد على ٧٠٠ قذيفة من طراز سكود . هذه القذائف المميتة هي مجرد أدوات للإرهاب المطلق ولا توجد لها أهمية عسكرية في حالة حرب المغاورين . إن الاتهام بأن القوات الباكستانية تحارب إلى جانب المجاهدين لا يقبله العقل . ولم يجد الصحفيون الأجانب الكثيرون الذين زاروا جبهات

القتال أي شواهد على أي وجود عسكري باكستاني . والشعب الأفغاني الشجاع الذي نجح في التغلب على التدخل الأجنبي طيلة قرون عديدة ليس في حاجة إلى مساعدة باكستان في هذه المرحلة الأخيرة من نضاله البطولي من أجل تقرير المصير .

كذلك اتهمت باكستان بمنع عودة اللاجئين . ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة . إن اللاجئين ، الذين يزيد عددهم على ٥ ملايين ، يرفضون العودة إلى أفغانستان في ظل نظام كان له الدور الرئيسي في موت مليون ونصف مليون أفغاني ، فضلا عن التدمير الذي لم يسبق له مثيل للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفغانستان .

ويعتبر تكثيف أعمال الإرهاب من جانب نظام كابول بمواصلة قصف المدن والقرى العزلاء وإطلاق الصواريخ عليها دافعا يثير الدهشة لإغراء اللاجئين بالعودة . والواقع أن نزوح اللاجئين إلى باكستان قد زاد في الأشهر القليلة الماضية ، ولقد تحققت من ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل في الميدان . وزعم ممثل كابول كذلك أن شعب باكستان قد تعب "من السيطرة المتزايدة للعسكريين في باكستان"(A/44/PV.10 ، ص ٥٧) . وأود أن اذكره بأن حكومة انتخبت بطريقة ديمقراطية تعمل في باكستان منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

إن ما تسمى بمقترحات السلم ، التي أشار إليها ممثل كابول صباح اليوم ، هدفها خدمة المصلحة الذاتية من حيث أن مقصدها الوحيد هو إطالة عمر ذلك النظام . وقد رفض المجاهدون الأفغان هذه المقترحات رفضا قاطعا . ولا يمكن التلاعب بالرأي العام الدولي بمجرد تكرار مقترحات مفلسة لخدمة مصلحة ذاتية تقدم مغلفة برداء المعقولية .

إن السبب الأساسي للاستمرار المأساوي للصراع في أفغانستان هو رفض النظام القائم في كابول قبول حقائق الأمر . وهذا النظام غير مقبول لأي قطاع من قطاعات الأمة الأفغانية فيما عدا زمرة المنشدين من حزب الشعب الديمقراطي . ولا يمكن إعادة السلم والاستقرار في أفغانستان إلا بنقل السلطة من ذلك النظام إلى حكومة ذات قاعدة عريضة

يقبلها الشعب الافغاني . ويدعو القرار ٣٠/٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في العام الماضي إلى إنشاء مثل هذه الحكومة . وهذا حق خالص لشعب أفغانستان .

وقد أيدت باكستان باستمرار حق شعب أفغانستان في أن يقرر مستقبله بمنأى عن أي تدخل خارجي من أي شكل أو قسر أو قيد من أي نوع كان . والتزام باكستان بهذا المبدأ قاطع وأكيد .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/٢٠